

(بسم الله الرحمن الرحيم)

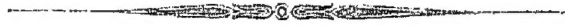
الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتفقه في الدين * وهدي من شاء إلى سبيل المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت
شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه *
قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول
العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا
ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحده الزمان * في فقه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدي والدي الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح
المفقى به من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال
الناس رفقا بعباد الله طالباً به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق
الهداية رتبها * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غالباً إلا ما قل وجوده
في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الأبواب * وإن فهم من كتب
الاصحاب (وسميتم بالفتاوى الخيرية لتفجع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا
وقد أخبرني والدي المشار إليه * متعني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي وعليه * أنه لا يعي
نفسه إلا في تعلم القرآن وحفظه والخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحسينه وتهذيبه * وأنه
رجل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف إلى مصر ولازم العلماء بالجامع

* (فهرسة الجزء الاول من التتواى الخيرية) *

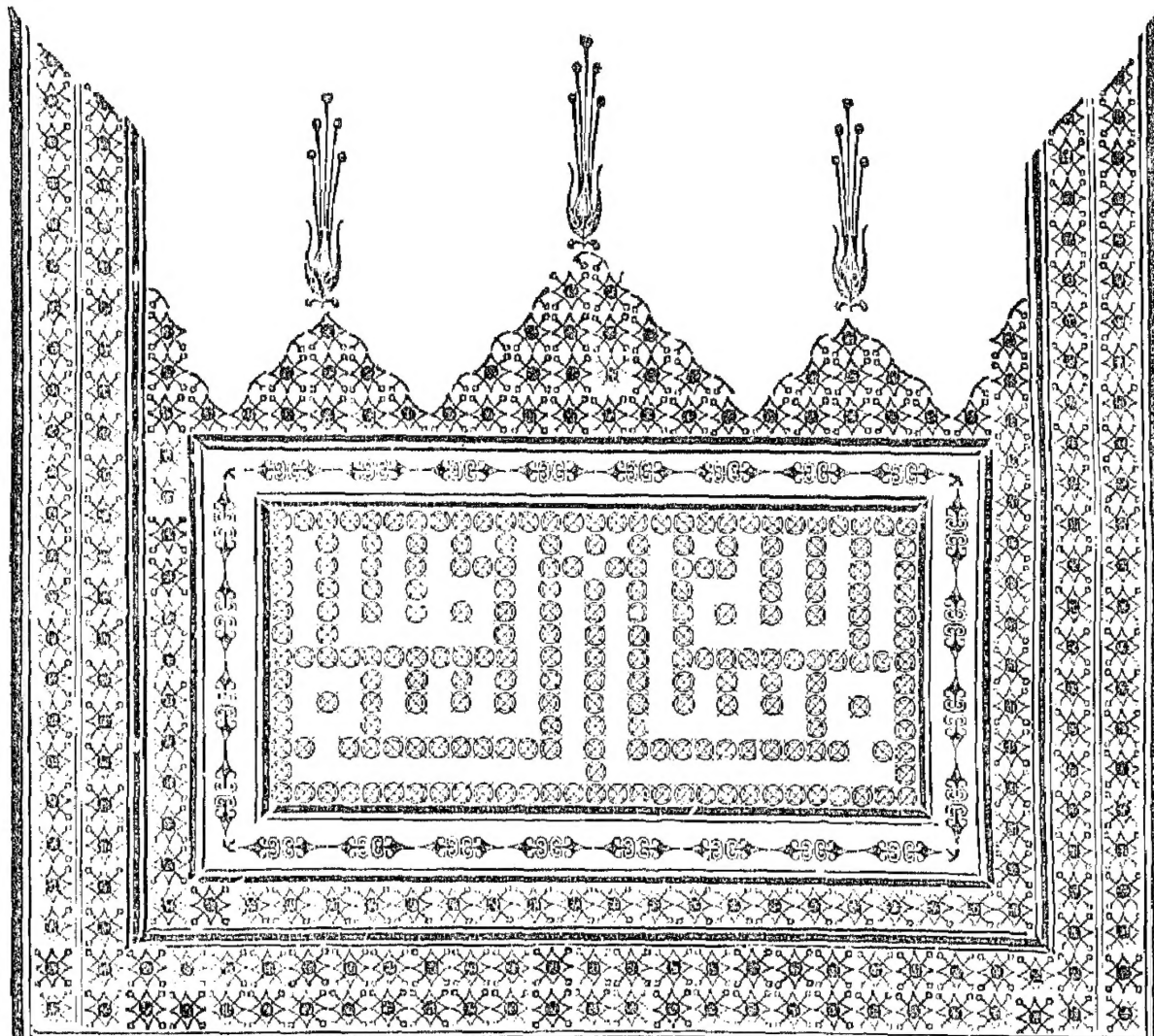
صفحة	صفحة
باب النفقة ٦٧	٣ (كتاب الطهارة)
(كتاب العتاق) ٨٠	٥ باب التيمم
باب الاستعداد ٨٠	٦ (كتاب الصلاة)
(كتاب الايمان) ٨٠	١٣ باب الجنائز
(كتاب الحدود) ٨٦	١٦ (كتاب الزكاة)
فصل في التعزير ٨٧	١٦ باب صدقة الفطر
(كتاب السرقة) ٩١	١٦ (كتاب الصوم)
(كتاب السير) ٩٢	١٦ فصل في النذر
باب العشر والخراج ٩٤	١٨ (كتاب الحج)
باب الجزية ١٠١	١٩ (كتاب النكاح)
باب المرتدين ١٠٢	٢٢ فصل في المحرمات
(كتاب اللقطة) ١٠٨	٢٣ باب الاولياء والا كفء
(كتاب المفقود) ١٠٩	٢٧ فصل في نكاح النكاح
(كتاب الشركة) ١٠٩	٢٧ باب المهر
(كتاب الوقف) ١١٥	٣٤ باب القسم
(كتاب البيوع) ٢١٩	٣٥ (كتاب الرضاع)
باب البيع الفاسد ٢٣٥	٣٦ (كتاب الطلاق)
باب الاقالة ٢٤٠	٥٧ باب الایلاء
باب الربا ٢٤١	٥٨ باب الخلع
باب الاستحقاق ٢٤٢	٥٩ باب الطهارة
باب السلم ٢٤٣	٦٠ باب العنين
(كتاب الكفالة) ٢٤٦	٦١ باب العدة
(كتاب الحوالة) ٢٥٠	٦٢ باب ثبوت النسب
	٦٤ باب الحضانة

* (تمت) *

(الجزء الأول)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
امين
م



(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتمتته في الدين * وهدى من شاء إلى سبيل المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت
شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه *
قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول
العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جهم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا
ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أواخر الزمان * في فقه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدى والدى الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح
المفتى به من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال
الناس رفقا بعباد الله طابا به رضا الله تعالى عنه يوم المخيفة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق
الهداية رتبته * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أرسم غالبا إلا ما قل وجوده
في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وإن فهم من كتب
الاصحاب (وسميته بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا
وقد أخبرني والدى المشار اليه * متعنى الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه على * وعليه * أنه لا يعي
نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد مآثره * وأنه
رجل من بلدة التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية **ك**الشيخ عبد الله الخنبري والسراج
الحنافى والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المحبي
وجامعة والنحو على العلامة الشيخ أبى بكر الشنوائى وغيره وقرأ الفرائض وأكثرت الرد على
الشيخ قائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده أواسط ذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب المهر واختتمته المنية ثم انى استجيزت شيخنا العلامة
والده المذكور فى كمالها على حسب ترتيبها فأجازنى فاستخرت الله تعالى فى ذلك وأكملتها والله
سبحانه وتعالى أسأل وبنية أن أرسل أن يجعل سعيها فيها مشكوراً وأن يجعله خالصاً مخلصاً
لوجهه الكريم موصلاً الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

(كتاب الطهارة)*

مطلب الماء النجس الذى
لم يغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذى لم يغير طعمه ويرى فيه فى غير الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال فى جامع الفتاوى وغسل الثوب النجس ان
تغير طعمها ويرى نجسها يحرم الاستعمال كالبول والايحوز الاستعمال فى غير الشرب والتطهير
كبل الطين وسقى الدواب اهـ وقال فى البرازية والنجس ينتفع به فى سقى الدواب وببل الطين
ونحوه انتهى وفى البحر نقلا عن التجنيس اذ انزع الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين
ويطين المسجد وأرضه لنجاسته بخلاف السرقة اذ اجعل فى الطين لان فى ذلك ضرورة لانه
لا يتم الا بذلك انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس فى الطريق ولا يسقى
للهاثم وفى خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس للبقر والابل والغنم انتهى وفى النهر
وهل يسقى للدواب قال فى الذخيرة لا وفى الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما فى الذخيرة توافق ما فى
البدائع وما فى الخزانة ما فى الاسيىجى فهما قولان متقابلان لان نقلان متنافيان انتهى والله أعلم
(سئل) فى الشارب اذا طال هل يجب تخليله أم لا (أجاب) لا يجب تخليله وان طال قال فى اعلام
الاخيار وفى شرح القدورى قال عزوا الى رواية المحيط لا يجب اىصال الماء الى ماتحت
الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحلوانى واتفقوا على أن عيس الماء شعر حاجبيه وفى
صلاة النصاب اذا قصر الشارب لا يجب تخليله وايصال الماء الى الشفتين وفى النوازل لا يجب
وان طال اهـ وقال الشيخ على المقدسى فى شرح السكز المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليله
اهـ وصرح فى البحر بأنه لا يجب اىصال الماء الى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى
هذا ينبغى أن يحمل قول من قال انه يجب اىصال الماء الى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان
بحيث يبدو منابت الشعر وقد جعله فى التجنيس من الآداب وصرح الولوالجى فى باب الكراهية
بأن المفتى به انه لا يجب اىصال الماء الى ماتحته كالحاجبين اهـ والله أعلم (سئل) العلامة شيخ
الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفى مفتى الديار المصرية رحمه الله تعالى فى العسل اذا
وقعت فيه فارة فباصفة طهارته (أجاب) المذكور فى كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل
الى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اهـ كذا فى
فتاواه (سئل) فى فارة وقعت فى زيت فهل اذا وضع فى اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم
أخذ الماء من أسفل ثلاث مرات يطهر كما نقله الامام ناصر الدين أبو القاسم فى الملتقط عن أبى
يوسف أم لا يطهر وهل اذا طبخ صابوناً وصار مستحيلاً يطهر أم لا (أجاب) نعم يطهر الزيت بهذا

مطلب فى تخليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والمفتى به التخليل

مطلب فى فارة وقعت فى
عسل والمفتى به واضح
مطلب فى فارة اذا وقعت فى
زيت وفيه أقوال والمفتى
به واضح

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فطفأ فرفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثاوي وقطع به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التلث وهو مبني على أن
غلبة الظن مجزئة عن التلث وفيه اختلاف تصحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل
غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التلث وصحح كل فاعل صاحب الخلاصة جرح إلى الأول وبه
صرح في مسألة الثوب فإنه قال ووقته سكون قلبه إليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة
فيغلي فيعولوا الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلي من زيادة النسخ
فإن لم يرد من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتتابع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القسود يرى أنه يصب عليه ماء ويحرك
فتأمل ومسألة تطهارة الزيت النجس باتخاذ صابوناً صرح به في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن النجس في صابون يفتق بطهارته لأنه تغير والتغير مطهر عند محمد ويفتق به للبولى اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبتته صاحب منيع الغفار في متنه
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطق وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل لفعل الغنم
لبن هل هو طاهر يحل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهرة من أن سورماً كول
اللحم طاهر كبنته والظاهر منه حل شربه ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول إذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
يقدم الفأنة على الوقتية كالصحيح (أجاب) صاحب السلس وشحوه يتوضأ لوقت كل فرض
ويصلي بوضوءه فرضاً ونفلأ ما شاء ويظل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يعض عليه
وقت الا وذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار أن
أصحاب الاعتذار إذا توضأوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الأصحاء
يسحون في الإقامة يوماً وليلاً وفي السفر ثلاثة أيام ولياليتها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء أو اللبس أو كليهما أو
فيما بينهما واستمر حتى لبس فإنه حينئذ انما يسح في الوقت كما توضأ لحدث غير ما تبلى به ولا يسح
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأنة
على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الإيلاج في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يحملون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قيل نام آدم فأحلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض
بأن النبي لا يحتمل ورد بأن المنى احتمال عن رؤية جماع لا مجرد دفع الماء اه ذكره عند ذكر
ياجوج وماجوج قال وانهم من ولد آدم من حواء الحديث المرفوع أنهم من ذرية نوح وهو
من ذرية نهم ما قطعوا به أقول لعدم رؤية ثقل عن أحد من السلف ما عدا كعباً بخلافه وبه
اعترض قول النووي في قتلهم من ولد لاه من حواء عند جواهر العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيال هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كول
اللحم ولبنه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الإيلاج في البهيمة
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الأنبياء هل
يحملون وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعها يقي حكمه
حكم الصحيح أم لا

(اجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فإذا كان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسؤال كما هو شأن بين العوام يقولون

ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمروود والسؤال

مطلب في كراهة السؤال
والمشط والميل اذا كان
بإذن صاحبه

(أجاب) أما السؤال بسؤال غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي انه لا بأس به بإذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فانما ذلك لكراهة نفوسهم للاشتراك في هذه الثلاثة لئلا تحصل النقرة باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف يوجب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسؤال غيره بإذن كره الاستقبال وهذا من تصرفه وعبرة الروضة وغيرها ولا بأس بأن يستألك بسؤال غيره بإذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح قال كراهة لأصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد ولا شبهة جوازها فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لانه ليس بقرآن اجاماً كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فيما أقر حكمه فن باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتهما (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فبأخذ الجرب يساره بخلاف الماء فانه يصبه بيمينه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبنا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلمعلمهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي و يفيض الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الاناء ويغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذراً فان كان بيده اليسرى عذراً يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحثته والله أعلم

مطلب في المنسوخ هل
يمسه المحدث أو يتلوه
الجنب
مطلب في كيفية
الاستنجاء والتجمير

(باب التيمم)

(سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو ضحو النالجواب مفصلاً ولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصريح به عندنا أن ما ليست الطهارة شرطاً في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما ما الطهارة شرطاً في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء الا في موضع يخشى القنوت لا الى خلف كصلاة الجنازة والعيد فالتميم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر ان كان محدثاً فهو من قبيل الاول لجوازها بدون ذلك وان كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو لم يمس المصحف أو مسه أو كاتبه أو لزيارة القبور أو لعمادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يرد بها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الاذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الاسلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم الصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتسام ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في التيمم لمس
المصحف أو القرية مع وجود
الماء

مطلب في مسافر بمقارة
وحل هل يتيمم أو يلوخ
والصحيح ظاهر

مطلب فيمن اغتسل
ومسح ومن يتيمم هل يسح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الصحابة بوضعهم

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمقارة بارض وحل ليس بهاماء ولا بحر وتضايق وقت
الصلاة فهل له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجده الماء أم كيف
الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأنه من جنس الارض وصرح
المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال
في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يلوخ به أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة
يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عند وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين
من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الاولى
اذا لم يخف فوت الوقت أن يلوخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المثلثة المنهية عنها في
الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشباه حيث قال فيما افترق
فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح
أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجنب لا يسح قال في الكنز لا جنباً أي
لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النقي فلا
حاجة إلى التصوير وقد تكلف علماءنا إلى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى
قوله في الاشباه لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج إليه ولا سبيل
إليه الا برفعها عنه وبنزعه يسري الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل
السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لأن الخف جعل مانعاً عن سريته الحدث إلى الرجل
والمسح انما هو على ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل إليه معها
فاضطر إلى نزعه خفيه للغسل وبنزعهما يسري الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة
تنقضه فتأمل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آبائهم
وأجدادهم يصلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بحجاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ
تواترهم واجماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحاريب الكائنة بالمساجد من زمن
سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة
المذكورة مسجداً وافق محرابه المحاريب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه
الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحاريب مطعون فيها مستدلاً
بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت إلى قاضي البلد فظهر عنده وتبين
وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملاً بأقوال العلماء رضي
الله تعالى عنهم حيث اعتدوا بحجاريب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن القبلة والمحاريب القديمة
الموضوعية باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة
المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتفاء بالجهة حيث ان التوجه إلى عين
الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب
التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل
بالتواتر ولا بقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير المكي
 اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستندين
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
 بعضهم البيت قبله لمن صلى بمكة في نيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق
 وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
 والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها وهو الجانب الذي اذا توجه
 اليه الشخص يكون مساماً للكعبة أو هوائها اما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة الى الافق يكون ما راعى الكعبة أو هوائها واما تقريباً بمعنى أن يكون ذلك
 منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكيفية بأن بقي شيء من سطح الوجه مساماً
 لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بماتزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
 قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامات مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو
 فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
 على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاستتال
 الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراستهم كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على
 سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
 فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على
 تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع المحاريب وقال في
 فتاوى قاضيه خان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها
 الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة
 فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخر عن المحاريب وذكر
 بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعله من بالشام وراءه والرملة وبابلس وبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوزلكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
 انحراف لاهل ناحية منها لئلا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
 أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ
 بالانحراف يئنة ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جوازاً
 الاجتهاد في المحاريب يئنة ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها
 أي في محاريب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب
 الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة سميت الكواكب والأدلة تجرى ذلك مجرى الخبر فتقليد
 ذلك المحاريب وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهدوا ما لو اجتهد فظهر
 له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أي تقليد تلك المحاريب اه والحاصل المفهوم
 من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاريب يئنة ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد
 وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطأها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
 وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو أخبر عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر والمحراب قال
 في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جوزوا فيها يعني المحاريب الاجتهاد
 يئنة ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذاً من قول السبكي يجب الاجتهاد يئنة ويسرة على

المحارب المعتمد لان المحارب في الجهة بمنزلة الخبير بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبير الخ فانه كالصريح في امتناع الاجتهاد بمنزلة
 أو يسرة مع الخبير وذلك يدل على انه أعلى من المحارب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد بمنزلة
 أو يسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب وقد صرحوا بان
 المحارب التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنزلة ويسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحارب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعها الصحابة
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلينا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخائفة وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سيان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انهم مسئلة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارب المذكورة ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في
 أن مذهبنا سمح سهل خفيف ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 حرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم
 (ويسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
 في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق لمنطبق على طبق
 الادلة النلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الادلة فهل يجب
 على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن ينحرف في المحارب المخالف الى مقتضى هذه الادلة
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه ونحروج خلاف من أوجب اصابة العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خيرا باصابته عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم وجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا قيل لم حينئذ أنه اذا وجد محارب
 مخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحارب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي بفارة
 وتحير في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدرة عين الكعبة
 في جميع صلاته فصلى في محارب مخالف لهذه الادلة يتبع عليه الطلاق واذا صلى في محارب موافق
 لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلاته
 واذا انحرف عنها لم تصح صلاته واذا انحرف شافعي أو حنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه الادلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون مخطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحارب من
 وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجماعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارب من غير وضع
 الصحابة والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بل اريب ولا مين لتفتح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في
تحقق ذلك ولا يتبع على وجه اليقين مع البعد بخبار الميثاق كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد
خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوقه لانه ملزم وقد
كتبنا في الجواب سابقا ان محاريب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم
فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم
العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكعبة بأن تجاوز المشارق
الى المغرب كما نقل في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقتل في مخالفة الجميع المذهب حينئذ
اذا المحراب الخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتهرت علمه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل
بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهته بأن
يصل الخط الخارج من جنب المصلى الى الخط البار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل
قائمات أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى
مثلث كذا قال التحرير التقارنى في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحراف عن القبلة انحرافا
لا تزول به المقابلة بالكعبة جاز يؤيده ما قال في الظهيرية اذا تيامن أو تياسر يجوز لان وجهه
الانسان مقبوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر
في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي أن يقول لاحد من يريد
البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقد اذ وال اسلامه واشتات معصيته ولأن يتعرض
له بكمروه لان المقصود اصابة الصواب واظهار الحق وتحريم المناظرة لاجل أن تزل قدم من ناظره
وان يظهر جهل من مائل أو ناظره ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذا العلم صفة
من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما أباح لك كيف وربنا تعالى علمنا كيف نخطب الجاهل
بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلمنا اتباع الحق والتكامل به وليس علينا
هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا تحقق خروج وجهه عن الجهة بالكعبة لا يجوز اعتماده اجماعا
واذا لم يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند
الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى
عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا لا يعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا
وضع من غيرهم بغير علم لا نعتمده واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة المراتب وتوالى المصلين على هرور
السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققة بنا بالخطا زال الغطا وهو في اختلاف الجهة بحيث
يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم
(وسئل) عنه أيضا صورته فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة
والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد
طعن فيها قديما وحديثا انه قد تحرر أن بعضهم انحراف عنه عن مقتضى الأدلة خمس وستين
درجة وبعضها خمس وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى
الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة فمئة أو يسيرة يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع
الذى فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى أربعة فهل هذه
المحاريب المزبورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسيرة الى جهة مقتضى الأدلة
والحالة ما ذكرنا لا واذا قلتم يجب فهل اذا علم شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر

مطاب فيما اذا وجد في بلدة
محاريب متخالفة من غير
وضع الصحابة ولا على سمت
وضعهم ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق بهم في معرفة
القبلة وقد طعن فيها قديما
وحديثا

تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام النكهاء في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالسكينة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساسا للتعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكره قطعا ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والنيب ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق من تركه ويعزر لارتكابه المعصية خصوصا في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهوره دلائله مجرد جهل وعناد وفسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم الموجه وأما بحث الخاص والعامة فمن مشهور مسائل أصول الاحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك من علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاقا وتقييدا في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا اتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألثغ يبدل الراء المهملة فاذا أراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول النخمن النخيم واذا أراد أن ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها باطلا فلا يجوز امامته للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصيحا وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألثغ يبدل الراء المهملة
بالغين المعجمة

مسئلة الالثغ قد تكررت * سؤاله عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاما * يقضى لكل سائل مراما
ومنهم الغزى في تحفته * نظما يزين القول من بهجته
امامة الالثغ للمغاير * تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب * لما ألفه من الصواب
وقلت نظما غابر الزمان * يزرى بتظلم الدر والجمان
امامة الالثغ بالفصيح * فاسدة في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والخاص ان امامة الانسان امامة صحيحة الامامة المستحاضة والضالة والخشنى المشكل لمثله ولمن دونه صحيحة ولمن فوقه لا تصح مطلقا اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اقتدى غير الالثغ بالالثغ هل تصح على الاصح المفتى به أم تصح عند البعض وهل فاحش الالثغ وغيره سواء لكون النطق بالحروف غير خاص في الجملة ليس منها الالف ولا عرفا كما هو المحقق واذا دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل تحمل على الفساد اهما ما بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المفتى به عدم صحة امامة الالثغ لغيره ممن ليس به لثغة وصرح قاضيخان في فتاواه نقلا عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الالثغ لغير الالثغ تصح لان ما يقوله صار اغتله ومثله في الظهيرية وغيرها وأما اللثغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علمائنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت لثغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صافي لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الالثغ بالالثغ هل تصح على
الاصح المفتى به أم تصح عند
البعض

في شرحيهما على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين أحد الاغلبه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماماً للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لأن صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشمّل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسيحاوي لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذالم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تذكره امامته فان امامة عتيبان بن مالك الاعمى بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط وهذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لأنه أخشع وقيل البصير أولى لأنه عن التجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقيم للفوائت أم لا وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبيرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلع المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصاة وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصاة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصحيح والقائمه في المسجد ~~كره~~ كرهه كالبصاق والذي يقتضيه النظر النقيض عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوغم واخرجوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا تغيره وان أكله مع ذلك كرهه خارجها أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكنز في قوله ولونظر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه أو من مار في موضع سجوده لا تفسد وان أتم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في مجلس وان قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب لو أتم يكون آتما عاصيا لأنه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد أسمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذالم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربع نية الظهر في بيته أو في المسجد أولا ثم

مطلب في امامة الصبي للبالغين

مطلب في امامة الاعمى اذالم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا

مطلب فيما اذا كان على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل وهل يؤذن المصلي ويقيم للفائتة وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

يسعى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصل الجمعة أولاً ثم يصل السنة أربعاً ركعتين ثم يصل الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون
نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا
شك في الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى أن يصل السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي
أربعاً سنة الجمعة ثم يصل الظهر ثم يصل ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فإن كان أداء
الجمعة صحيحاً فقد أداها وسنّها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع
فريضة وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندي أنى صلى
الجمعة ببردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
الظهر ولم ترا الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي
وقول الناس يصل أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك
في جواز الجمعة في البلاد والتقصبات وفي شرح المجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها
سنة الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك
في جواز الجمعة وثبت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصل بعد وقيل
المختار أن يصل الظهر بهذه النية ثم يصل أربعاً بنية السنة كذا في التنبيه اهـ والمسئلة أفردت
بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء والجهري بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما
هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال
الهندي أني الجهر أن يسمع غيره والخافتة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه
والخافتة تصحيج الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لان مجرد حركة
اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرة في شرح قول القدوري
وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهره ان حد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد الخافتة تصحيج الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فان أدنى الجهر
عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد الخافتة تصحيج الحروف ووجهه أن القراءة فعل
اللسان دون الصماخ وقال الهندي أني الجهر أن يسمع غيره والخافتة أن يسمع نفسه وهو الصحيح
لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعناق والاستثناء اهـ وفي البحر لم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيج فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان الخافتة تصحيج الحروف
وفي البدائع ما قال الكرخي أقيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ
في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره
والخافتة أن يسمع نفسه وهو قول الهندي وانه كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان
صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة الخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهر أو الجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فجرد تصحيجها بلا صوت ايماء الى

مطلب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميرسي وله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختر أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجوز به ما لم تسمع أذناه ومن يقربه اه ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الاول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو يقربه أيضا الى هنا كلام البحر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجهر اسماع غيره والمخافتة اسماع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتقاده أكثر علما عليه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا اذا غلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة قولاً ثالثاً بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ يعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله وربما يختلف مع حقيقة الجهر ولا بعد في ارادته تقليلا للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتيسر معه ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الجرح فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فتبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الاسماع تضرب عمافه اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصطلح تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بإيم ما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلاة على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها فلو قدمه قوت الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوه اذ هو الوارد فيأتي بها بعد ذلك قضاء فيركب الاثم واذا بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم أره صريحاً فاقبل والله أعلم

(باب الجنائز)

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالاولى أن يتركها لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى ولو لم يترك محظور راي عاقب عليه ومن المصرح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصطلح تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم واحدة

مطلب في مسلم تولى غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يفعله معه ويكفنه في ثوب غير هراع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير لحد ولا توسعة فان راعى
 ما نصت العلية عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه
 شرعا والله أعلم (سئل) عن مات جنباهل يوضأ بلا مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ
 بلا مضضة ولا استنشاق لا طلاق المتون والشروح والعلد في غسل الميت تقتضيه ولم أر من
 صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت
 (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا يمينه
 وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها
 وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال
 حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج
 الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها
 عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما
 اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه
 على المجموع مانضه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه
 على من تجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما
 انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في
 بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علماءنا يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي
 يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة
 وقال محمد لا يلزمه وقال في التجنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم
 يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى باليجاب الكسوة عليه حال حياتها فيخرج على سائر
 الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه
 لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافا لمحمد فتلخص ان
 أصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان
 التجهيز الحق به وكافته لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها
 الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلا ولكنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا أجاب
 أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف أن
 الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون وبقول
 أبي يوسف نأخذ اه قال في المجموع ويأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في
 منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
 معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفي أى الكفن وغير ذلك مما يحتاج
 اليه الميت اه وبه علم أن ما عدا الكفن من جنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة
 حفر قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه
 لا يفعل حسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملا فهل تدفن في مقابر
 المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلي بأن المسئلة
 تختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فيمن مات جنباهل
 يوضأ بلا مضضة ولا استنشاق
 مطلب ماذا ينوي بالتسليمين
 مطلب في امرأة ماتت هل
 كفنها فيما تركت أم على
 زوجها وأما اذا كان لها مال
 فكفنها في مالها بالاجماع
 وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
 ماتت تحت مسلم وهي حامل
 منه هل تدفن في مقابر المسلمين
 أو في مقابر المشركين

عامر وواثلة بن الاسقع يتخذها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التتارخانية وفي فتاوى الحجة الكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدم في بطنها لا يصل على عليها بالاجماع واحتلفوا في الدفن وفي الميتا يسخ قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشي خلف الجنازة أم أمامها (أجاب) قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من يلي دفنها (أجاب) يلي دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لأن مس الأجنبية أباح فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به في الوالوجية والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنا أنه لهم في الحكم (أجاب) لأنه أن يكفوا أهلها بنش القبر وآخر اجها منه بعدت المدة أو قصرت ولهم الترك إن رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمه النباش لغیر ضرورة وهما الضرورة حق الغير فإذا أسقطوا حقهم جاز وإن كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته حرمة النباش بعد اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليمهم لحوازا النباش في الأرض لمقصوبة بحق الغير وهذا إذا كان القبر ملكا أما إذا كان في أرض وقف فلا نبش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر فصرفت ورثته جميع تركته في كنفه وكفن مثله يتأق بسدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وإن كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفونه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بها رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل أن يلي جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فماذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتتهم قال في التتارخانية نقلا عن الفتاوى أنفق ما لا في إصلاح قبر جماعة رجل ودفن فيه ميتة إن كانت الأرض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه في وقف اه ولا شك أنهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا أنهم حيث علموا بالميت السابق ففعلوا ما فعلوا على وجه التعدي يعزرون لارتكابهم محترما لاحد فيه والتعزير واجب بمثله كما صرحوا به فاطبة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما إذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الخواص الأصح عندى أنه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي السعدي الأصح أنه لا يصلى عليه لأنه باع على نفسه والباغي لا يصلى عليه وفي فتاوى قاضيخان يغسل ويصلى عليه عندهما لأنه من أهل الكاثر ولم يحارب المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه فلم يصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على أنه أمر غير بالصلاة عليه كذا في الجوهرية والله أعلم (سئل) عن الشهيد إذا فعل ما يقع به الارتاث والحرب قائمة هل يكون مرتثا أم لا يكون مرتثا إذا فعل ذلك بعد انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثا إذا فعل أفعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنازة
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من يلي دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنا
أنه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا آخر فصرفت ورثته
جميع تركته في كنفه

مطلب في مقبرة موقوفة
لدفن المسلمين بنى بها رجل
قبرا ودفن به ولده في تابوت
فأخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت
مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد إذا
فعل ما يقع به الارتاث
والحرب قائمة

مطلب في شارب خرق قتل
ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس
القتل مال

انقضائها فلا يكون مرتكبًا بشئ مما ذكر كفاي التبيين والله أعلم (سئل) من دسّ في شارب
خرق قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيدًا ولو قتل حال سكره أم لا (أجاب)
نعم يكون شهيدًا لأن شرب الخمر معصية وهي قطعها لا تمنع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتن حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب
وصرح في البحر نقلا عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلمًا
وأنه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم الارتثاش اه فأفاده هذا بظاهره أن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبسًا بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

مطلب فيما اذا وهب الدائن
الدين لمدينه الفقير ونوى
زكاة دين آخر على رجل آخر
مطلب في نقل الزكاة الى
بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا

(سئل) فيما اذا وهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير
مؤثرا ناقصا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملا عن ناقص والمسئلة بتفاضلها
في الخلاصة والخائفة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا (أجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الانخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهره والله أعلم

(باب صدقة الفطر)

مطلب في الصغيرة اذا
زوجت وسلمت الى الزوج
ثم جاء يوم الفطر

(سئل) في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا يجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التاترخانية لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دسّ
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كما قرره
بعض من يدعى العلم وهو يعظ الناس (أجاب) لا يكفر باجماع الانام والله تعالى أعلم

(كتاب الصوم)

مطلب في زيادة الصدقة
الواجبة في زكاة الفطر هل
قال أحد ان فاعله يكفر أم لا
مطلب في صوم النذر المعين
اذ انوى فيه واجبا آخر
مطلب في خبر العدل بالعله
لرمضان في الاستفسار منه
مطلب هل يكره صوم
الشك عن واجب أم لا

(سئل) عن النذر المعين اذ انوى فيه واجبا آخر هل يكون عموما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين
أم لا (أجاب) يقع عموما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين في الاصح كما في الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل يستفسر أم لا (أجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهرا الرواية كما في الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(أجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح القلانسي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحاي
والله أعلم

(فصل في النذر)

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان يفعل
هذا الامر فعليه خمسمائة
غرش

(سئل) في رجلين مختلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية بخر أحداهما من
مشقتهما فنذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذها بعد هذا اليوم مادمت
في قيد الحياة فله تعالى على أن تصدق على الفقراء بخمسمائة غرش هل اذا تعرض للاخذ وجد

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالجسمانية غرض ولا يخرج عن عهدة النذر الا بذلك أم يخرج
عن عهدة بكفارة اليمين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئتين المذكورتين
ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحبسه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
ثلاثة ظاهر الرواية لزوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط
يتعين المسمى وان لم يرد تخيير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النواذر هو مخير فيهما
مطلقا قال في الخلاصة بعد ذلك هذا القول وبه ينبغي وصحح أيضا كل من القولين الأولين وأما
اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقهاء مصرّفون
لأصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله أعلم (سئل) في متول ادعى على من ازع الوقت انه نذر على
نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما يتأديتار وأنه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا
(أجاب) لا تسمع ولا يقتضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا
دسرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المنذور وبين كفارة اليمين والله
أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء يقبضها قوم ويرغمون أن ما يتناولونه حق من
حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من
يدعى انه جده أو جد أبيه الأعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انهم ادعوى
صحيحة وربما حكموا بها المن أثبت نسبه وربما وقع الصلح بين المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فما
الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة تجعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان
النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصودا ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع
الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في
غير معصية وأن يكون من جنسه واجبا وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاقول النذر
بالمعصية وبالنسبة لغيره المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا وأضاف
النذر الى سائر المعاصي كان يميناً ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المنذور عصي وانحل النذر
كالخلف بالمعصية نهى الله الكفارة ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية
أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها
من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الأول أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط
الأول اذ قولهم من جنسه واجب يفسد أن المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اتمتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذرونه أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
الاولياء أو نبيا من الانبياء ان ردغائبى أو عوفى هريضى أو قضيت حاجتى فلك من الذهب أو الفضة
أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهذه باطل بالاجماع لانه نذر لخلق وهو لا يجوز لانه اى
النذر عبادة فلا تكون لخلق والمنذور له ميت والميت لا يملك وأنه ان ظن ان الميت يتصرف في
الامور كفر الا ان قال يا الله انى نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطمع الفقراء بباب السيدة نفيسة
أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا نذر لله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقف ادعى
على من ازع الوقت انه نذر
لوقف ان رحل يكن عنده
لوقف ما يتأديتار ورحل
هل يلزمه أم لا

مطلب مهتم في النذور
المتعلقة بالانبياء والاولياء
والناس عن ذلك غافلون

لحل الصرف المستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز به هذا الاعتبار مصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذاك سبباً لذلك الولى ما لم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخاوق ولا لخدم
 الشيخ ان كان غنياً فاذا علمت هذا فأيؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها فينقل الى
 ضرائح الاولياء تقر باليهم لا الى الله حرام باجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الاحياء قولاً
 واحداً وقد علم مما نقلناه ان ما ينذر العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم
 وليس للخدام أخذ على انه نذر صحيح الا اذا أخذ على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيراً وعلم أيضاً
 ان غير الخادم لو أخذ على انه صدقة ذلك وليس للخدام نزعه منه لانه لم يملكه الا أن يكون النادر
 عينه في نذره كان فقيراً خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي القمي في تاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحترم الجمع
 على حرمة جماعة يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين وبيالغون
 في أخذهم ويطالبون النادر به فان امتنع قدموه الى قضاة هذا الزمان فيحكمون به وربما استعانوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون بجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة
 يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي ويعد الفاضل
 رجحاً حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر وان
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته ويزعمون انه لا يساح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
 جد نافلان وهم أغنياء متمولون ومن تناول شيئاً منه عاقبوه وأدلو به الى الحكام معتقدين انه
 ارتكب كبيرة في الدين وبأشر شريعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاة العهد وقد صرح
 في البحر انه لو رفع الى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تمة على رسالة الشيخ محمد فيها
 ما يشفي الغليل والامر الى الله تعالى العلي الخليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أيضاً عن
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه اذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا تصح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 بطول ذكره فنقتصر على نثر منه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذرهم أكثر العوام
 بنحو ان شفى الله تعالى مريضاً أو رد ضالاً ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فانه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً الاصحابنا وانما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل
 والحمار والفرس اذ هو مشروط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل انه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقف
 اذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقري وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فمن قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا
قاتل شئ برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا
(اجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما * فاحي احرامه ومارعي
وأكلف الصيد المبيع جائيا * فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فمن يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن
مطلب هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا

(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتي بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه يأتي بهما في
الصدر ولم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي والسنة
غسلها لتكون طاهرة يقين فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

مطلب فمن قدم الجيم قبل
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوزتك بتقديم الجيم على الزاي هل ينعقد به النكاح عند قوم
قارءوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) ومما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرية
وغيرها رجل تزوج امرأة بالعربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علمنا ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم ما معنى اللفظ وان لم يعلمنا
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التحفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التحفيف
ولاشك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهرهما في
التجنيس ترجحه فقد ظهر لك بهما صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من
الجهالة لا غبار لتحفيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا نفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصلى وهو التسويغ أو جعله
مراعى غير ملاحظ لهم أصلا اذ الباعى بعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أقر بأنه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعدون غاية اثبات عدم صحة الاعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيفا بابدال حرف
مكان حرف فلم تعد الدلائل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصرح
بعدم الانعقاد بها والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

عاجي ابدال الراي جميعا مع انهم اضييق منا بالفاظه اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والانكاح ولم نر في مذهبنا ما يوجب المخالفة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك بكذا فقال الخطاب بمحضرة شهود وقبلت منك بذلك هل ينعد النكاح والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها بمحضرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فقال قبلت ما وعوضتها مائة غرس هل ينعد النكاح بهذا اللفظ أم لا (أجاب) نعم ينعد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تحروها بك باقي فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الاب فزوجهما بعد أن بلغت لا خير هل لصادره من الاب نكاح حيث كان بمحضرة شاهدين فيسقط النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيسقط ما صدر من الاخ على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من والدها وفصل مهرها بقدر معين بمحضرة شهود وجرى بينهم ما في أثناء الخطبة ما ينعد به النكاح كقول جئتك خاطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكقول قبلت نكاحها بكذا فقال هي لك به أو صارت لك به أو تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينعد النكاح ولا يملك الزوج ولا أبو الزوجة فسخه أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بمثل هذه اللفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فسخه والحال ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئتك خاطبا ابتك فقال الاب مديكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرت أو صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك مني فتألت بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاب والمخطوب منه ما ينعد به النكاح من اللفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر لغير الخطاب وهي زوجة للخطاب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من اخوته أو ليائها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من اللفاظ ما ينعد به النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلت بذلك وبلغها الخبر فسكتت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينعد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) يتنقض حيث علمت بذلك وسكتت اذ هذه اللفاظ مما ينعد به عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح فلا ينعد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير مبارك ببتك فقال له جاءتك فقال له جرت أوها ما شئت غرس هل نكاحها ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد لانه لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتليك العين حالا والنكاح انما ينعد بذلك والله أعلم (سئل) في انعقاد النكاح بلفظ التجويز (أجاب) نعم ينعد اذا كانوا من اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة وكانوا يطلبون به احل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعد العبادي مفتي الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له جرت أوها ربع هذه النرس في مقابلتها وماتوا ولم يقع بينهم سوى ما ذكر هل لو رثه الضيف الرجوع في القرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكر أم لا (أجاب) نعم لو رثه الرجوع بالقرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكر قال في الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا خير صغيرة من وليها وجرى بينهما مقدمات النكاح للمذكور فعند العقد قال الولي للخطاب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

مطلب رجل خطب بنت آخر فقال هي لك بكذا فقال الخطاب قبلت منك بذلك انعد النكاح
مطلب قال لا تحروها بك باقي فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الاب فزوجهما بعد أن بلغت لا خير هل لصادره من الاب نكاح حيث كان بمحضرة شاهدين فيسقط النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيسقط ما صدر من الاخ على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من والدها وفصل مهرها بقدر معين بمحضرة شهود وجرى بينهم ما في أثناء الخطبة ما ينعد به النكاح كقول جئتك خاطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكقول قبلت نكاحها بكذا فقال هي لك به أو صارت لك به أو تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينعد النكاح ولا يملك الزوج ولا أبو الزوجة فسخه أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بمثل هذه اللفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فسخه والحال ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئتك خاطبا ابتك فقال الاب مديكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرت أو صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك مني فتألت بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاب والمخطوب منه ما ينعد به النكاح من اللفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر لغير الخطاب وهي زوجة للخطاب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من اخوته أو ليائها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من اللفاظ ما ينعد به النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلت بذلك وبلغها الخبر فسكتت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينعد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) يتنقض حيث علمت بذلك وسكتت اذ هذه اللفاظ مما ينعد به عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح فلا ينعد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير مبارك ببتك فقال له جاءتك فقال له جرت أوها ما شئت غرس هل نكاحها ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد لانه لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتليك العين حالا والنكاح انما ينعد بذلك والله أعلم (سئل) في انعقاد النكاح بلفظ التجويز (أجاب) نعم ينعد اذا كانوا من اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة وكانوا يطلبون به احل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعد العبادي مفتي الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له جرت أوها ربع هذه النرس في مقابلتها وماتوا ولم يقع بينهم سوى ما ذكر هل لو رثه الضيف الرجوع في القرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكر أم لا (أجاب) نعم لو رثه الرجوع بالقرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح بما ذكر قال في الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا خير صغيرة من وليها وجرى بينهما مقدمات النكاح للمذكور فعند العقد قال الولي للخطاب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

مطلب جرى بين أولياء البالغة والخطاب ما ينعد به النكاح وبلغها فسكتت نفذ النكاح

مطلب لا ينعد النكاح بقول الاب جاءتك

مطلب ينعد النكاح بلفظ التجويز ان اتفقوا عليه وطلبوا به حل الاستمتاع

مطلب لا ينعد النكاح بقول الاب اضيفه جاءتك في جواب قول الضيف مباركة فقال الضيف وجزأوها الخ

مطلب رجل خطب لا خير صغيرة من وليها وعند العقد قال الولي زوجتك الخ يقع النكاح للخطاب

فهو يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز أن يكونها لأعدة عليها
وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولا عبرة للمقدمات ففي البزاية خطب لابنه
وقال أبوها لابن ابن زوجها بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
أن النكاح للابن في المختار ومثله لو قيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول
وعقد للثاني عليها تلوه جاز إذا أعدت وسألها هذه والله أعلم (سئل) فما إذا عقد أهل الذمة
نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك الميثاق ففسد ذلك النكاح فهل يسوغ للحاكم إبطاله (أجاب)
المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تتعرض لهم
عند الامام ترافعوا أو لا وان في عدة مسلم أبطلنا ترافعوا أم لا وان للمحرمة ترافع الزوج
والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أبي حنيفة والله أعلم
(سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجها بنتي فلا بد بكذا لابنك فقال
أبو الابن تزوجت هل ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد ووجهه أن التزوج غير التزويج والله
أعلم (سئل) عن رجل قال لا خير زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها لك فما الحكم
(أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبتها لك زوجها لك فقال قبلت صح النكاح
للأب انصرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبوها لابن زوجها بنتي بكذا فقال أبو الابن
قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الا أن يقال ما صرحوا
به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين
زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الأول الى القبول بعده دون الثاني فلما صاروكيلا عنه
به صار قوله زوجها لك معناه زوجها لابنك لأجل أنك كافي وهبتها لك إذا فرقت في انعقاده عندنا
بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا
بما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهبتها لك والذي يظهر أن زوجها لك كوهبتها لك إذا جاز
في هذه جاز في الأخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة فإنه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لأجل أنك
بخلاف زوجها لك وإذا نظرنا الى عرف رسالتنا في بلادنا كان زوجها لك مثل وهبتها لك بالفرق
لأنهم تعارفوه بمعنى لأجل أنك والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها الزيد رجل فوكل
زيد عرافي قبول نكاحه فقال زوجها لك فلا بد لو كلك بهذا فقال قبلت فانت قبل الدخول وبعد
مادفع بعض المهر هل وقع النكاح لزيد أم لا ويرجع بما دفع (أجاب) لم يقع لزيد وله استرداد
مادفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل
يقتران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقتران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا
لا حرمة المحلل بل لقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصراني تزوج نصرانية
متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ويقسخ
النكاح ويعزران أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتتركههم وما يدينون (أجاب) صرح
علمائنا قاطبة رحيمهم الله أنه لا يتعرض لاهل الذمة إذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم إذا
علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانا
راضين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب
لابنه بنت آخر فقال زوجها بنتك لابني فقال زوجها بنتك ولم يتقبل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب إذا قال رجل لا خير
زوجتي ابنتك لابني فقال
زوجتك لا ينعد النكاح
أصلا

مطلب في نكاح أهل الذمة
وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
لابنه فقال أبوها زوجها بنتي
لابنك فقال تزوجت لا ينعد

مطلب قال رجل زوج
ابنتك من ابني فقال الأب
وهبتها لك صح النكاح للابن

وفيه كلام

مطلب قال وكيل الولي
لو كمل الخاطب زوجها بنتك
فلا بد لو كلك فقال قبلت يتبع

النكاح له لا للخاطب

مطلب أسلمت النصرانية
ثم زوجها يقتران على النكاح

وفيه تفصيل

مطلب لا يتعرض لنصراني
تزوج نصرانية في العدة

حيث لم يترافعا اليينا

الظاهر عدم انعقاده أصلاً أم لا لا بد فلاحتماءه إلى القبول وأما لابن فلان الجيب خص الأب بقوله زواجك وانما سميناه مجيباً لأن الإيجاب حصل بقوله زواجك ولذلك يحتاج إلى القبول والله أعلم (سئل) فيما إذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب) الأصح الذي عليه العامة أن سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة القاصرة في مرضه لرجل بمهر معلوم بحضرة شهود بمجلس الشرع ثم مات هل يقدر في النكاح كون الأب في المرض وهل لأحد الأولياء النازلة رتبته عن رتبة الأب أن يتعرض للنكاح بإبطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره إبطال النكاح إذا الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف بإجماع العلماء والله أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل إنها تعتد وتزوج أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما في البرازية والجوهرية وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجارية لو فات لرجل كنت أمة فلان فاعتقني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن يتزوجها إن كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأن القاطع طار ولا منازع وأخبرت بأمر محتمل لم يهلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ صرح به علماءنا في الكراهية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من أبيها بمحض ورجع من المسلمين واتفق على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها لدى قاض وطلب منه أن يفرض نفقة ما وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بمحض ورجع الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجز بينهما عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب تبين عدم صحة الفرض والأمر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغة وكنت شقيقة في تزويجها بشهادة شاهدين عرفها بتعريف والدتها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولنزله بالشهادة لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لأجل الحاجة عند التجاويد يصح من أبيها وأبنائها وزوجها وسواء كان الشاهد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل أقدام الشاهد على الشهادة عاينها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

(فصل في المحرمات)

(سئل) عن الجمع بين المرأة و بنت بنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأتت منه بنت طريح ثم أتت ببن منه حتى بلغ سبعة سنة فأعلم به بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها إلى خالته أختها فاستنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء جازاً لا بحرمة الوطء ونسب الابن الحي ووجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قائل به إلا عثمان البقي ودارد انطا هري ومن لا يعاب به من الخوارج وأما الوطء فهو ووطء شبهة يندرى به حد الزنا عنه فلا يحد الزنا ولا يضرب بحيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بحرمة وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وجب قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في ووطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب إذا تزوج صغيرة
في مرضه صح

مطلب في امرأة أخبرها
ثقة أن زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تزوج

مطلب لو أخبرته جارية
أن سيدتها اعتقها له أن
يتزوجها إن ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النفقة لا يلزم
الخاطب

مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وانما
الحاجة إليه عند التجاويد

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة و بنت بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

حتى يطاق الاولى أو توت فحل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيدي أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم محرم (أجاب) تحل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من تبناه لأنه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنته ولا أم زوجة الابن ولا بنته ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والاكفاء)

(سئل) في حرة مكنته بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفؤا لها هل يتفد النكاح ولو لم يرض عنها أم لا (أجاب) نعم يتفد نكاحها ولا يتوقف على رضاها والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغه زوجها أبوها من رجل بغير إذنهما فردت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد بردها والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها بالولاية عليها الابن عنها الصغير وقبل عنسه أبوهم وقد أقدم أبوها على ذلك شارطا ضمان أبيه المهر لعجز ابنه الصغير عن المهر فأبى الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول فتعفى بطلان النكاح من أصله أو فرق بالاعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويعضيه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضيخان وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو يرى التفريق بالاعسار بعده قبل الدخول بها فنكاحه وارفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الأب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا زوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشته في شرح المجمع لو عرف من الأب سوء الاختيار لسفهه أو اطعمه لا يجوز عقده اتفاقا ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكنز ولو زوج طئله غير كفؤ أو بغير فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الأب والجد أطلق في الأب والجد وقيدوا شارحون وغيرهم بأن لا يكون الأب معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجاناة أو فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير أو فاسق فهو ظاهر سوء اختياره ولا تترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور رادة مصلحة تفوق ذلك نظرا الى شفقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الأب اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفؤ فيه ما سواه كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو محترف حرفة دينية لم يكن كفؤا فالعقد باطل فقصص المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرة يفرق بين ما لم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقلة وهي المهر وقبل الأب ورثكن قلبها الى الخاطب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فراجع الأب لظروفا خطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب تحلل زوجة ابن الزوجة

مطلب يصح نكاح المكنته بغير رضا الولي

مطلب زوجهها أبوها بغير أمرها وهي بالغه فردت يرتد مطلب صغيرة زوجها أبوها من ابن عمها وقبل أبوها الخ

مطلب لا يصح النكاح ان علق بالشرط

مطلب لو حكم بعدم صحة النكاح للعجز عن المهر

أو بالتفريق قبل الدخول للاعسار نفذ

مطلب لا يصح تزويج الأب اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال
في الذخيرة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهي عن الخطبة على
خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حله مقدري عزرو كما تحرم الخطبة تحريم اجابته لانه
امانة على المعصية فيعزرها الجيب اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة زوجت امها
الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه عصيته وامكان
مهر اجتهت فماتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يحجز عمه عصيته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا
لبطلان النكاح بموتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لأن الأم لا تملك تزويج ابنتها مع العلم المذکور
فبطل النكاح بموت المفقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل)
في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد برده
الاب حيث لم يكن غائباً غيبة يفوت الكفو والخطاب بالظن والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها
خالها فبلغت ووردت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبة فزوجها الخلال
معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سنهما الاخر فيهل اذا زوجها
الأصغر سنهما يجوز سواها أجازة الأكبر سنهما أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الأصغر سنهما
حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد نكاحه برده الاخر اذ هما في الولاية سواء ولكل منهما
أن ينقرد بالنكاح والخال ههنا والله أعلم (سئل) في بنت لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة
والدرجة سواء عقدوا واحد منهم عقد نكاحه عليها بنفسه بمهر المثل بحضرة شهود هل ينقض
نكاحه عليهم او ليس ببقية مهره (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين
قوة درجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليهم
حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية الانكاح لمن ممن ذكر (أجاب)
ان أمه ممكن استطلاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والافقد نقل
في البحر عن القنية ان أم الأب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهرة لم تبلغ بعد
لها أم عازبة وأم أم متروجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمه متروجة بأجنبي فن يحضنها
منهن ومن يزوجهما منهن (أجاب) الحضنة والتزويج وللأم حيث لا عصبة لها اما التزويج
فلما صرح به أصحاب المتون قاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للأم وهو ظاهر
في تقديم الأم على أم الأب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكنز هو المقسّى به كافي
الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الأم لانها من قوم الأب
أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الأب على الأم على هذا القول اه فقد
علمت به ضعف ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضنة فلان ظاهر الرواية ان الأم
والجدة أولى بها حتى تحيض وحمل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهرة أنها تدفع للاب فخله
اذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها
أخوها فبلغت فاخترت الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاهما زوجها بالوكالة عن أبيها
فلا خيار لها وادعت انه زوجها بالولاية لغيبة مسافة القصر ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج
دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له بنته وأراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم
اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائبا عن الأب فكان الأب هو المباشر للنكاح

مطلب تحريم الخطبة على
خطبة الغير وكذا تحريم
اجابته او يعزرها الجيب
مطلب لو زوجت الأم
الصغير مع وجود الأم الخ
مطلب لو زوج العم مع عدم
غيبة الأب فردّه الأب يرتد
مطلب تزويجها خالها مع
وجود العصبة فردّه عند
البلوغ الخ
مطلب صح تزويج الأصغر
مع وجود الأكبر حيث
استويا
مطلب تزويج أحد الاولياء
المستويين من نفسه ليس
للبقية رده
مطلب في صغير ابن عم
صغيرة ولها جدة أم أب وابن
عم ولكل أم فولاية النكاح
الخ
مطلب تزويج المشتهرات
وحضاتهن للام حيث
لا عصبة

مطلب تقبل بنته الزوج أن
أخاهما زوجها بالوكالة عن
الأب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبه المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ لانه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تختلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب للاخ فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبها أخوها وزوجها الغير كنفؤهل لا يبيها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخانية وهو المختار في زماننا ادليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجثو بين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وهذا اذا تزوجها أخوها باذن أمها اذا كان بغير اذنها فردته يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يبيها طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجها أخوها لا تمها من غير كنفؤ باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للاول معارضتها (أجاب) تزويجها باذنها كتزويجها بنفسها وهي مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضا أوليائها وفيه اختلاف الفتوى فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المعراج معزيا الى قاضي حمان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخيرة بقوله أخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجثو بين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد كثرت علماء ونامن النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد ففسخ النكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شاءت وحيتما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها ببقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في يتيمة تاهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج ليزوجها هو لمن أرادوا كل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قال بولاية في النكاح من سائر العباد فان تيجرأ على ذلك كان نكاحه باطلا وكاله المهر انما يأكل في بطنه النار والسعير باجماع نعله الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينته عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لاب أخته القاصرة حيث لأب ولا جد ولا شقيق قائلا الأخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجها بمهر المثل وقد أشكلت المسئلة على وهرادى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابه نظما بقوله)

مطلب زوج الاخ غير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب زوجها أخوها باذنها
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في يتيمة تاهزت
البلوغ ولا عصبة لها
زوجتها أمها ليس لشيخ
البلد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
القاسة

ياحسن الأقوال والأفعال * ومن له اطائف الأحوال
ومن حوى خصال الكمال * مع ورع يحل عن مقال
قد وصل المكتوب إذا الفضل * وفيه ما إذا عقد غير العدل
وعقد غير الأب والجد وما * يقول نعمان أمام العلماء
أن زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي
ويستغنى به النكاح الحل * وعقد الفرج به تحل
نقد لما جئت إليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان باتفاق
وغير جد وأب يليه * حتى النساء عندنا تلييه
كذا الجميع من ذوى الأرحام * لكن بترتيب لدى الأعلام
فالأخ للأب إذا ما وجد * أولى بها منزلة أن يعقدا
وعند نقص المهر منه يطل * أن كان نقصا فاحشا بقل
فالحيلة التزوج مرة بلا * مهر وأخرى بالذي قد أبدا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبيننا
وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا من بوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
فلدى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الأتى الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب النعمان * لضاقت حال الناس في الأحصان
فأله يسقيه حجاب الرحمة * كما جلا عنهم شديد الغمة
يارب خير الدين يرجو الحاجة * بالخير فاغفر ذنبه ياراحه

قوله ينعقد النكاح بالفساق أى يعقد الأولياء الفساق ففيه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالأخ إلى آخره الأخ مبتدأ خبره له أن يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وألف جدا
للإطلاق كألف يعقدا وقوله فالحيلة إلى آخره معناه ما صرح به علم ونايان الاحتياط في غير
الأب والجد أن يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لأنه مع التسمية
ربما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله أعلم
(سئل) في امرأة ثيب وكات رجلا أجنبييا في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر
مثلهما هل لاخير أشقيتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وإن امتنع يفرق بينهما (أجاب)
نعم للاخ أن يفرق بين أخيه وبين الزوج أن لم يكمل مهر المثل لأن له الاعتراض بسبب التنقيص
عن مهر مثلهما والمراد به حق الشريعة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم إن حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وإن كان قبل الدخول فلا شيء لها فالخاصل أما يكمل مهر المثل
فتستمر حليلة ولا يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج إلى قضاء
القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا شهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الأب والجد وقت
بلوغها ولم تتقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تمسكنه من نفسها
كما في الشفعة والله أعلم

مطلب زوجها وكيلها بدون
مهر المثل فللولى الاعتراض
مطلب أشهدت على خيار
البلوغ ولم تتقدم إلى القاضي
الخ

* (فصل في نكاح الفضولي) *

مطلب قال كل امرأة
أتزوجها طالق فزوجه
فضولي فأجاز بالفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بصحة الوصاية خنبلى

الخ
مطلب خطب من آخر أخته
فأجابته وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها
فضولى الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال بمجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل إذا تزوجه يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولى بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والأجازه بالفعل كأن يبعث إليها شيئا من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قول واحد أو بلا شهوة في قول أو هنأه الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحيط فذلك كله أجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمر وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ المودى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وأثبت وصيته لدى حاكم شرعى خنبلى ترى صحته وأحكامهم بها ونقذه حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للمودى له تزويجها عن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف أذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهر أبعد أن أجابه الأخ إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولى بغير إذنها وأذنه وغاب الأخ فقيل لها إن أخاك تزوجك منه فكنت من نفيسها بناء عليه ثم تبين أن المزوج فضولى فما الحكم (أجاب) أن أجازت نكاح الفضولى المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح ارتد ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والأصل عندنا أن نكاح الفضولى موقوف لا باطل بل هو متوقف على الإجازة والأجازه لالاخيه وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحسد بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمته أقل من
عشرة صبح النكاح وقيم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شئاً يسمى ملاك ولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكراً
بالغة وجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعقد عليها بغير إذنها ثم
زوجها أبوها الخ

(سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمه لا تساوى العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعى فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المستذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شئاً يسمى ملاكاً ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخذ طعاماً به ولم يتم أمر النكاح هل للخطاب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن أهلها بهم بإخاذه وأطعماه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكراً بالغة وجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عليها بغير وكالاتها على مهر معين ويسمى ذلك صفاحاً في اصطلاحهم لكنه مشتق على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباها حلف أنه ما يزوجه إلا بكذا أزيد مما وقع عليه الرضا أو لا فوكات والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثانى ولا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة سابقة أو أجازة لاحقة والنكاح هو الثانى ويجب ماسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكت ثم وكات الأب فالنكاح هو الأول

ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلاوة الصحيحة وإذا
رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غصنها منه ويحبس الى أن يحضرها
والله أعلم (سئل) * في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك
فقال قد جئتكم امرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك * (أجاب) * الحكم وجوب جميع
المهر وتقرر عليه بتمامه وكاله والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها وإذا اتهمها بغيره يعزروا ولا
يقبل قوله في حقها وإن قد فيها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله أعلم
(سئل) في كبر تزوجها أخوها بالو كالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها
ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقالت دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ
المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها
أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عليها وهو من جلة تركته فيوفي به مهرها
والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجه تدعى مهرها عليه وهو يقول
دفعت الى أمك والام تنكر هل لزوجه أن تطالبه بمهرها وهو أن أثبت على الأم شيئا يرجع به عليها
وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الأم ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فيمن
تزوجت في بلد ودخل بهاز وجهها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها البلد آخر وكان
بينهم امدّة السفر أم لا واذا طلبها بذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بما امتنعها أم لا (أجاب)
اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا أوفاه المجل وذكر في جامع
الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه الفقيه
أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى
وأفتى بعضهم بأنه اذا أوفاه المجل والمؤجل وكان مأموئالا أن يسافر بهما والا فلا قال صاحب
المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعاه بصورة افتائه حيث لم
يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأموئالا عليها وكان الطريق أمنا فله نقلها حيث
أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة ممدّة امتنعها وتكرر
افتاؤه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نفق
به لموافقته لظاهر الرواية واتقاء المضارة مع كونه مأموئالا عليها وكون الطريق أمنا مع انه عمل
بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما اذا بعث الخاطب الى مخطوبته
شيئا من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما
بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها * (أجاب) * القول قوله كما
صرح به قاضيان وغيره يعني بيمينه معلا بأنه المملوك وهو أعرف بجهة التملك والله أعلم (سئل)
في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت
عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم فالحكم (أجاب) اعلم أن العلم في قبض المهر بمنزلة
الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت ذلك قبل الدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمهر باق بذمته
دين لها وبموتها صار مع ما تركته ارباعا ورثتها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج
والزوج يرجع على الم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

مطلب دخل بزوجه
فادعى انها ثيب وادعت
انها بكر القول لها وعليه
جميع المهر

مطلب زوجهها أخوها
وقبضت الأم مهرها لها
الرجوع به في تركه الزوج
ويرجع به على الأم

مطلب ادعى دفع المهر
لأمتها يلزمه أن يدفعه لها
ويرجع على الأم ان أثبت
ذلك

مطلب اختلف الافتاء في
حكم السفر بالزوجه

مطلب بعث الى مخطوبته
دراهم أو مما لا يتسارع اليه
الفساد القول في انه من المهر
له

مطلب قبض المهر بنت
أخيه البالغة من غير اذنها
لها ان ترجع على الزوج وهو
يرجع على الم

فيرجع به عليه مال كدفائته له المتداخلة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل
 العشرين من دعوى المهر من جامع النصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له
 مطالبة المهر بما قبض ولو رثته مطالبة الزوج فللمت النصف وللأم السدس وللزوج الربع
 وللم ما بقي كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
 ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها
 أم لا أو كانت بكر ابانة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة
 به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم
 هل لأبيها المزوج المطالبة بمهرها وحبسها أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
 التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو
 بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيحبس فيه حتى توفيته أو يظهر اعساره
 لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما تعورف في تزويج الابكار من ارسالها مبلغا
 معلوما مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في سماها وأجرة الماشطة وثمان حناء وغير ذلك ومبلغا
 آخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض أو انيها الخماس وارسالها طعاما مسميا إلى بيت العروس ليلة
 البناء بها اذا استمر ذلك بين أهل بلده قديما وحديثا بحيث اذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من
 ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اذا خلا تحت قولهم المعروف عرفا كالمشروط
 شرطا فيكون لازما شرعا أم لا * (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط
 يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيؤمل الامر الى أن ما ذكر يؤمل مقتضاه الى انه كأنه تزويجها
 على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ المسمى بالشرط التي تصرف في الحمام وأجرة
 الماشطة وثمان الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي ينجد به فرشها وتبييض به أو انيها وارسال الطعام المسميا
 فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازما
 لزوم المهر للعالم به وعدم جهالاته وان كان مجهولا لا ارادة ما يصرف أجرة الحمام والماشطة وثمان
 الحناء وغير ذلك في وقته أو وجب فساد التسمية اذا لا يعلم كم أجرة الحمام وكذا في ذلك الوقت
 واذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على
 سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة
 لانه من مسمى المهر لانه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الثانية ما هو كالصرح في
 ذلك قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
 ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه
 وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاعغ فهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا
 حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة بوضوح الكلام ويتنى الملام والله أعلم * (سئل) في
 صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والدها على زوجها قبل قبض جميع مهج صداقها والا ن يريد
 استردادها اليه والمطالبة بالمهمل وهي تدعى البلوغ وتنهاه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
 حيث احتمل ويمنع الاب من المطالبة أم لا * (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
 من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم * (سئل) عن والد بكر
 صغيرة زوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوهم بمهر معلوم وأقرأ أبوها بقبضه من أبيه المتوفى
 هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح واذا قلتم يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
 بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال
 مبلغ قبل الدخول لمصالحها
 ليس للزوج منعه لكن ان
 كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
 الى زوجها قبل قبض المهمل
 والا ن يريد ان يستردّها الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
 وأقر قبض مهرها صح
 اقراره ولا يقبل منه قوله
 كنت كاذبا

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر
والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد
لتناقضه واستحسن أبو يوسف تخليف المقر له فيخلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان
كاذبا وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في اقرار
الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البحر اقرار الاب بقبض الصداق
عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والا فقبول وفي البرازية اقرار الاب
بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر
البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتكرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر
الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف
والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتنم هذا التحرير والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أنفق عليها منه وصرف على باب القاضي فهل يقبل قوله في ذلك ولا
ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب
القاضي ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضي اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منعه
لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائة غرث وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم
له عليه دين فأوفاه له وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه اثنائها
على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان
ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيورث ويقسم على فرائض الله
تعالى والزوج له مما تركت النصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل
الدخول بها غيبة منقطعة ففسخ القاضي الشافعي نكاحها على مذهبه النقائل بمات الزوج
بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في
طلب ما هو واجب له ورثته ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعا
والحال هذه والله أعلم

(سئل)

ياسيدي افتي سائلا وافاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجبر * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دمت بحض خيره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والغرض ما سمي وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خير الدين
مسلما وطامدا مسلما * محلا معظما مكرما

(سئل)

في امرأه اذا دعت على زوجها بمهرها المشروط تنجيله بعد الدخول بها صغيرة والا تن بلغت
وتطلبه من الزوج وهو يدعي ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول وبمهر الثيب
البالغة غير مقبول وبمهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة وأنفق عليها وصرف
على باب القاضي لا يضمن

مطلب أمر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فماتت قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضي
الشافعي ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامي
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
تنجيله وادعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو
المرضى فيها العلماء أنما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقد اتفقوا على انه
لا يقبل قول الزوج الا بينة شرعية لانه دين بذمته يدعى انه وفاه والينة على المدعى والقول قول
الزوجة لانها منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخبر بأي
دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجديله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل فاذا
اطردت العادة بذلك لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذاهب الائمة الثلاثة بالبرهان بل
اختلاف باختلاف عادة الازمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة وبرهان والله
أعلم (سئل) في رجلين تزوج كل واحد مولى له للآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
الجماع هل للآخر حبس موليته حتى يسلمه ولي الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر على التي تطبق
الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطيقه والله أعلم
(سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطاء والاب يقول
لا تطيقه ما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كانت خنثة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر
المشروط تجديله يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
من تخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أمر أياها بدفعها للزوج والا لو ان كانت ممن
لا تخرج أمر من يشق بهن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمرك بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تتحمل الوطاء خافت من
زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فآوئها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطاء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
تطيق فيسلمها وليها الا حق بامسأ كهاله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابنتي
الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجه ابنته لرجل وسمى لها مهر او تزوج اخته وسمى لها مهر او دخل
كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكت أخاها أو غيره في طلب
مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكته في خلاص
مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها
ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره اذ لا ملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك أبوها
هبتها ولا الابرا منعه وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له ديناً
على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه
الا ببراءة زوجته البالغة العاقله أو هبتها أو دفعه لها أو لما دونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
زوجهها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نقوداً أو أمتعة معلومة المثل أو القيمة
وهل اذا تعوض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حيث لم تأذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها أمهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم
يكن علمه فله الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
في الذخيرة ومجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به
صريحاً ولا دلالة والله أعلم (سئل) في المبانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى أقرب
الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم
يتأجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
مولى له للآخر واحداهما
لا تطبق الوطاء له حسب ما حتى
تطيقه

مطلب اختلاف الاب مع
الزوج في كونها تطبق
الوطء فان صحت ودفع المعجل
أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
لكونها لا تطبق الوطاء
فاوئها أمها لا شيء عليها

مطلب أذن لاخته أن تزوج
ابنته الصغيرة ويتزوج
بمهرها ففعل فاذا بلغت ترجع
به على الزوج

مطلب زوجها أبوها بمهر
مثل عمتها جاز ولها مثل
ما جعل مهر الامة

مطلب المبانة اذا أجلت
المهر المؤجل الى الينونة
لزم التأجيل

مطلب زوجت من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
ولها المطالبة به قبل الدخول
كالسمي في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير بمصوريته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به بمهر
مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطأها أو يموت فالمرجوح تحرير هذه المسئلة والا طناب في الجواب
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة تشرح بها الزيلعي والسكال وابن
ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه
فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثل مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول
فيتأكد ويتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدير في شرح قوله
ولذا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الملتصق به المال في قوله تعالى أن يتعوا بأموالكم محصنين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح
به في كلامهم فاطبة وفي فتح القدير أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كالسمي في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي الهداية قلها المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملتي الاجر لزم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان سماها أو دونها فلها عشرة بالوطء والموت وهكذا في بقية المتون والخاص
ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك ان
بأحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازماً للكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أو وجب فساد سبب الملك اما في السك في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً حكمه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستهان به واذا فقد تأكد شرعاً باظهار شرفه فمزة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار
اليه في الفتح فلو لم يسمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستئانة به وجريان البذل فيه وهو
مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره وتأكد له لا في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفيد نفي الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقررت في الاصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل اهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله
علماؤنا عنه والافقي المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلهما يعني قبل الفرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلى في شرحه لان الموت
كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

في صورة نفق المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا
الفرع نقلا وتفقهوا والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المعجل ويثبت بإقراره
أو بالبينة هل للقاضي أن يجبسه مع دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماءنا
الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتون وهي غالباً لا تشي إلا على ظاهر الرواية فهي
قاطبة على أن القاضي يجبسه في المهر المعجل بطلب المدعى قالوا لأن الإقدام على الالتزام دليل
اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي أن القول قول المطلوب لأن العسرة أصل في بني آدم
فالمندون متمسك بالأصل والطالب يدعى أمره عارض فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط
فيما إذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبذل الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية
أه فقد نسب كل من القولين إلى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم أن ما في المختصر يعني أكثر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل
الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن ننتي بجبسه في المهر المعجل بطلب المدعى منذ زيادة
على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يجبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
على زوجها إذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فإن كان
موسرا طوالب به وجبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قيل ليس للاب أن يطالب الزوج
بمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال يتفجع بها وهو مذهب الشافعي الجديد الأصح هذا إذا كان
موسرا فإن كان معسرا يجب انظاره إلى الميسرة بإجماع المسلمين قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة
فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته بخمسة وعشرين غر شاة منقصالها
عن مهر مثلها شارطا على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بده وشرط الاب أن يزوجه
أخاها الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه نفق وعند فواته ينعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها
لها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة
زوجته وبلغ اليتيم فتزوجها ودخل بها وهي خالة الأولى فسخ نكاحها قبل الدخول ولم
يقض القاضي بالفسخ بعد فسخ نكاحيها (أجاب) أما الأولى فنكاحها صحيح وله خيار
الفسخ بالسواغ بشرط القضاء وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
غير صحيح لمافيها من الجمع بين الخالة وبنات أختها وإذا قضى بفسخ نكاح الأولى يسترد المهر الذي
دفعه الميت إذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لئلا يلزم
ارتكاب المحظور اغترارا بصورة العقد ويجب لها بالوطء وأن تكررا لا كثر من المسمى ومن مهر
المثل وإن أراد أن يجدد عليها عقد نكاح بعد أن فسخ القاضي نكاح الأولى جازل والعدة
وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فيها لأنه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زوجته في المأكل والمشرب
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة

مطلب في الحبس في المهر
المعجل وفيه خلاف

مطلب لا نفقة لمن لا تطبق
الوطء وأما المهر فيطالب به
الزوج أن موسرا

مطلب زوج ابنته بدون
مهر المثل شارطا على الزوج
أن يزوجه ابنته من أخيها الخ
مطلب زوج أخاه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوجه خالتها
مريد بذلك فسخ نكاح
الأولى الخ

مطلب لم يجب على نبينا
عليه الصلاة والسلام
المساواة بين نسائه في
البيتوتة وأما المأكل الخ

المساواة في الميتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المنقبي به
من اعتبار حال الزوجين كما حرره شراح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل
إذا سافر من بلدة لزوجته الى بلدة أخرى بينهما وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر لهما
زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسم ما بقدر ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأتيه لحج
أو غيره فلما قدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما
ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خصمه الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل
العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل
واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
الآتية أن ما مضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جلدت نكاحها فكذلك ما مضى قبل
طلبها اه والله أعلم

(كتاب الرضاع)

(سئل) فيما إذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
(أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون
بذلك كالكنز والهداية والقدرى وتنوير الأبصار وصدرا الشريعة وأكثر كتب المذهب
شروحا ومتونا وفتاوى كالحزانة والدرر والغرر وقاضيان والولوالجينة وعبارة قاضيان لا بأس
للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز
إذا لم تكن ولدا موطوءة فإن الجارية إذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وادعياه ولكل واحد من
الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وإن كانت
أخت ولده من النسب ونظائرهما كثير اه وفي الحاوي الزاهد إذا أرضعت أم أمه لا تحرم
أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب إلى
الواقعات الصبي إذا أرضعت أم أمه حرمت أمه على أبيه إذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيبته وقد استثنوا قاطبة أم الأخ وأخت الابن من قولهم يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمه أم الرضيع على
أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة
وللمرضعة أخ شقيق تزوجها هل إذا رفع أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بصحة
التزويج حكما مستوفيا شرائطه ينفذ حكمه ويخصه القاضي الحنفى أم لا (أجاب) نعم ينفذ
حكمه وإذا رفع الى قاض حنفى يخصه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه
قاض بقضية ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينقضه
ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالغة توارد على خطبتها ابنا عمها فاعقد عليها
أخذهم فأشاعوا أنهم ساروا رضعا من ثدي واحد هل يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو سافر الرجل
وأقام في بلدة له فيها زوجة
لا يجب عليه أن يقسم لها
بقدر ما أقام عند الأخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الأب لو أرضعته أمها
وأم الأب

مطلب لو أرضعت صغيرة
فتزوجها أخو المرضعة وقضى
الشافعي بصحتها ليس للحنفي
نقضه

مطلب إذا عقد عليها ابن
عمها فاشيع أنهما ارتضاها
من ثدي لا يعمل بالأشاعة

باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد
النكاح والدخول بزوجه انه رضع من أمها وأمتها أيضا أخبرت بارضاعهما ثم أكذبا أنفسهما
وقالا أوهما فهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما
ويصح الرجوع قال في التاترخانية ناقلا عن المحيط لوترجج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي
من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أوهمت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت على
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه بخوده والحاصل ان مثل
هذا الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يقيم رضيع له أم
وجدة أبواب وليس لليتيم ولا لجدته مال هل تجبر أمته على ارضاعه وهل تنرض على جدته أجرة
ارضاعها أم لا (أجاب) نعم تجبر الأم على ارضاعه ولا يفرض على جدته جميع أجرة ارضاعها
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للغير تجبر الأم على ارضاعه عند الكل كما صرح
به في البحر نقلا عن الخانية فبالك بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمتها ذات يسار باللبن والمعسر
حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخفاف وزاد عليه قوله وتجعل
الأجرة ديناً على الأب والله أعلم

مطلب لو أقر بعد الدخول
انه رضع من أمها ولم يقل
هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد واليتيم
وجده معسر ان تجبر الأم
على ارضاعه الخ

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون بآثام رجعي
(أجاب) هو رجعي ولا يملك اقراره عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل
قبل له أن يطلق زوجته الغير المدخولة واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى
تلوها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكأنه قال
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط
فاذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو
محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الذي أخذت هذه
المسئلة فراجعهما ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فاذا
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد
عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدهم
ثم يركب الخوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وثبت الله
فلم أجعل مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد
ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جزم المتون بأن الطلاق
ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يهف المهين الغفار
وأما الذي عليه في دينه فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل الى حين الفراق
ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليه الاحتاجت وحرم
عليه التزوج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في أمتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلاحيات القول فيه قولها يمينها الى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجهم

مطلب اذا قال لزوجته
أنت طالق لا يردك قاض
ولا وال يكون رجعي
مطلب قبل له أن يطلق
زوجته واحدة الخ فقال
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق المدخول
بم ثلاثا بكلمة عصى ربه
وبانت

مطلب سئل عن حنطة
خلف بالطلاق انها مائة
وعشرة أمداد لا يزيد ولا
أنقص أو وعشرون لا يقع
عليه

مطلب قال لها ان أبرأني
من مهرك فأنت طالق
فأبرأته فقال لها روي
طالق الخ

مطلب قال لزوجه أنت
على مانويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب فسخ قاض شافعي
بينهما بسبب جذام به
لا يسقط المهر ولو طابت
الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
بينهما بطلبها قبل الدخول
لعسر زوجها لا تستحق
نصف المهر
مطلب في طلاق من يفعل
أفعال المجانين

مطلب لا يقع طلاق المجنون
والمعتوه والمبرسم الخ

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمدادها خلف بالطلاق الثلاث
انها مائة وعشرة أمداد لا يزيد ولا أنقص على طريق الظن فخطره في أثناء كلامه على سبيل
التيقن انها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد
وأضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبطالا لكلامه الاول ومبلغه فلا يقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا يزيد ولا أنقص مانعا من اتصال قوله
أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه التأكيد وقد صرحوا بان التأكيد لا يمنع
الاتصال فكأنه خلف انها مائة وعشرون مقتصرا عليه وبمثلها لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
وعشرين ومن أراد أن يظهر له الوجه في ذلك فليستظر في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه ان
أبرأني من مهرك فأنت طالق فأبرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل
طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكيد وأراد واحدة وصديق ديانة له
عراجهما جبراعا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لو لم ينو
تأسيسا ولا تأكيدا وان نوى التأكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة وأخرى
بالتخير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجه أنت على مانويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها
وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء
عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بمهرته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
الفرقة بطلبها التأكيد بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفرقة من قاض شافعي
المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل
الدخول على قاعدة مذهب هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال المجانين في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي
بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الاندرا ويضرب ويشتم
فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه
وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه والمبرسم
والمدهوش والمغمى عليه والمصرع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
الأبينة والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لدى قاض
وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل
يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان المجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء اذا علمت ذلك فقد
قال في الحاشية لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال
قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال
أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة تمذكرا الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله

في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني
 توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا ثم ذكر
 فرعايته علق بالصبي ثم قال بعده واقفي الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسألة البرسام انه لا يقع لانه
 بناء على غير الواقع اه فقد علم به هذه النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرد له الى
 تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعتراؤه
 به لانه يؤيد ذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال
 الجنون فلا يوافق اخذ به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلبى بتمك
 وتحفظها عن وجوه الناس تكوني طالق فقامت واخذت حنظلها وضربت البنت تخرج الى الحلة
 أحيانا هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناعتيقا وصهره ينكر ذلك هل يقع في حقه ويصدق
 الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من
 صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
 المدخول بها هي طالق هي طالق أو أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)
 تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال لغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
 لزوجتي عني ولم يذكر الا امر والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع به الطلاق اذا تعدد انما يفيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم المهم ولا طلاق هنا ملغوظ
 فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته نعلان فضاغ فرأى نعلان رجل صغير
 فقال هو نعل بنتي فأناكر أبوه خلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق
 فهل يقع على واحد منهما ما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما ما والحال
 هذه كما أفصح عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل
 علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب
 المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي
 والعمادي وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليه الطلاق علما وبانه قبل الدخول غائب عنها
 قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به الغيبة المبتدأة
 لا يحث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي ان يحث ولو قبل البناء اه ولا شك فيما قاله
 وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحث والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة
 فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوج فزوجته فضولي يحث أم لا (أجاب) لا يحث وهي مسألة ما لو حلف
 لا يتزوج فزوجته فضولي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية
 فسئل كيف طلقت زوجتك فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من الواحدة
 الرجعية ديانة فميك مر اجعته في العدة (أجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أو وقع من
 الواحدة الرجعية فميك مر اجعته في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخليه ان راح لمكان كذا في داره فمجز عن اخراجه بالقول
 والفعل هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشي عند زوجته في البلد يعني ببلده فهل اذا
 شتى في جامعها ولم يشي عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان
 لم تلبى بتمك تكوني طالق
 مطلب حلف بالطلاق ان
 عند صهره سمناعتيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق هي طالق أو
 أنت طالق أنت طالق
 مطلب قال لغلام خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعلان رجل غلام خلف
 بالطلاق انه نعل ابنته
 وحلف أبوه انه نعل ابنه
 مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاثة أشهر بلا
 نفقة ولا منفق

مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان بفلانة فزوجته
 انما فضولي

مطلب طلق زوجته
 واحدة رجعية فسئل عن
 ذلك فقال ثلاثا كاذبا

مطلب اذا عجز عن المنع
 بالنعسل يبر بالقول ولو على
 ولده الكبير

مطلب حلف بالثلاث
 لا يشي عند زوجته في
 البلدة فسئل في جامعها

مطلب له امرأتان زينب
وعمرة قالت عمره طلق زينب
فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
عدم ايقاتها قرضها في يوم
معين

مطلب في الطلاق بتروحي
أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكنت أياها
في طلاقها من زوجها

مطلب لا يحبس في مهسر
امرأته ان ادعى الفقر الا
ان أثبتت يساره وان كان
مخترقا يقسط عليه

مطلب حلقه القاضي انه
ليأتمنه بالمحصول في غند
سحب

مطلب في طلاق المدهوش

هذه لأن الشرط كون التستية في البلد عندها ولم يوجد عند الحضرة إلا أن ينوي ذلك والله أعلم
(سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمره طلق زينب فقال طلاقها معلق على
طلاقك ثم خالع عمره فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار كاذبا دين وان كان الواقع
كما أخبر تطلق زينب طلقة رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم أطلقك الخ بأن بالخالع
يحدث في صورة التعليق بالتطبيق ولأنه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط
فيقع الجزاء والجزاء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
طلاق زوجته على عدم ايقاتها قرضها في يوم معين ومضى قاضي ايقاتها فيه وأنكرت فهل
القول قولها فطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
الفصولين والخلاصة والبرازية والفيض السركي والبحر ومنح الغفار وكثير من الكتب وفيها
أقوال صحح في الخلاصة والبرازية ان القول قولها وفي الفيض والفصول وجامعه وهو الاسح
وقدر جمع الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
على علم بأنه بعد التخصيص على احكيته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما
صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولاينة هل
تطلق حالا أو مالا أو لا تطلق لاحالا ولا مالا (أجاب) بصيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما
صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكوني طالق
حيث لاينة له لا في الحال ولا في المال وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت أياها في طلاقها فقال للزوج خذ لك كذا وكذا وطلقها
فطلقها منجزا هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي
حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو اخلعي ولك ألف ففعل
فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بأنا
وخل عليه مهرها المؤجل فالزومه القاضي به فادعى انه فقير هل يحبس أم لا يحبس الا ان تثبت
الزوجة يساره بالبينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الا منها يقسط عليه بقدر ما يكتسب
مما يفضل عما لا بد له منه (أجاب) لا يحبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على يساره فاذا لم
تقم بينة على ذلك وكان مخترقا يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته
من النفقة وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلقه قاض من قضاة
هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه غدا بكذا مال يسمونه محصولا يأخذونه ظلموا وكان
مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس ففي
الخانية والتأخر خانية والقينة وغيرها قال لأصحابه ان لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فامرأته طالق
فذهب بهم ببعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القينة ان لم أعمل هذه السنة في
المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحبس فهذا ان القرعان صريحان في
واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التأخر خانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منته تنوير
الابصار واعلم انهم أجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر مما
هو معصية فإنه يقع طلاقه زجره عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو غته أو

برسام أو انحاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير
وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام
عله يهذى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسر في هذا المحل
بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش
كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فالمدحوش هنا الذاهب العقل بسبب
أحدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر
والحكم في المجنون اذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون
ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخائنة والتاخر خائنة وغيرهما
فظهر لك من هذا ان المدحوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم
يقبل قوله قضاء اليمينته اذا ثبت باليمينه كالثابت عينا نأما ديانته فيقبل لانه أخبر بنفسه فاعتنم
هذا التحير فانه مفرد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة علق زوجها توكيل شخص بطلاقها
اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكيلها فيقع طلاقها عليها ولها التزوج من غير
تربص (أجاب) نعم يصير وكيلها عنه بالطلاق المحقق تعلق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها
التزوج متى شئت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام
انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فبين انه ابن محمود ومحمود ابن
ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانة كما لو حلف أنه سولي فلان وهو سولي مولاه وقد
نواه وكما اذا حلف ان هذه أخته ونوى الاختية في الاسلام كما نص علي هذين الفرعين صاحب
التاخر خائنة وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام
عند ذوى الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول
القائل بنو ناسوا بنائنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحترث في مزرعة كذا فهل اذا حترث
ابنه على بقره فيها وهو يسذله ويعشب ويعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث
نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو عن مباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشرفعل الحرث
الذي هو شق الارض بالحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا
بحيث لا يطلق عرفا الا عليه فلا يسمى البذار بانفراده حراثا ويقال ابن رلى وأنا أحرث فهو في
عرف اقليمنا خاص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه
ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كنتي فلانة فنزل من الكروم وسكنت
كنته المذكورة فبقيت عقبه ثم خرجت منه في ثانی ليلة وسكنت كنته الاخرى فيه فهل يحنث
أم لا (أجاب) لا يحنث لان الحلال اليمين بسكنى الاولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف
عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكنها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت
عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فاتفق شرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق
الثلاث أنه لا ينزله مادام صهر الهم ناويا بالمنازلة الا بواء المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير اذنه
اذا رآه وسكنت أم لا يحنث واذا لم تسكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة
شخص بطلاقها على غيبته
مدة كذا
مطلب اذا حلف بالثلاث
انه ابن ابراهيم بنوى ابن
ابنه يصدق ديانة كما اذا نوى
الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ما يحترث في
مزرعة كذا فحترث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
لا يسكن في البيت عقب
النزول من الكروم الا كنته
فلانة الخ

مطلب حلف بالثلاث انه
لا ينزل أخا زوجته ناويا
بالمنازلة الا بواء

شرح لا يكون له لا بعد منازلة لا حقيقة ولا عرفاً (أجاب) لا يحسن على كل حال بدخول
المخلوف عليه لأن من تعهد أخيه بالزيارة والكل والشرب عندها لا يقال أنه نازل صهره
لا حقيقة ولا عرفاً إذا المنازلة مفاعلة فيشترط للحسن وجود فعل النزول من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الأول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة لا يواءم لا حسن أيضاً فقد قال في
التأخر خاتمة نقلا عن المحيط روى عن أبي يوسف إذا حلف لا يؤوى فلا نقان كان المخلوف عليه
في عيال الخائف لم يحسن إلا أن يعسده إلى مثل ما كان عليه وإن لم يكن في عياله فهو على ما عني
ولو دخل المخلوف عليه بغير إذنه فراه فسكت لم يحسن اه وهو ظاهر لأنه لم يؤوه وإنما أوى إليه
بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلة الأبراء الصحيح طلاقاً ثم طلقها
الزوج في عدة منجزاً ثلاثاً فخكم حاكم شافعي يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة
المبائن بوجهه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل يتنذير تقع الخلاف به ولا يجوز تنقضه أم لا
(أجاب) نعم يتنقض حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز تنقضه بعد وقوعه من خصم على خصم
وذلك لدخوله تحت قولهم إذا رفع إليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث
موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما إذا طلق رجل
امرأته بآتيائهم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثاً لبعض علماءنا وان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في
محل الاختلاف وهو يرفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد
نكاحها خالها أبو كالة عنها ثلاثاً مع وجود ولي عصبة فرفع الأمر إلى قاض شافعي فخكم ببطالان
النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتنذراً لا (أجاب) يتنذ ولا ينقض بل يضيء الحنفى
صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شرير يؤذى زوجته ويضربها بغير حق ويعزرها
بغير وجهه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فادأيلزسه
(أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بجرعنها وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
على قول كثير من علماءنا إذا لم تقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا إذا رفعت إلى
القاضي وحلفته فحلف كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه القتوى كما نص عليه في
شرح الوهبانية نقلا عن التاترخانية عن الملقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفنى سائلاً * بحميد فضلك دبت بالاحسان
يا عاملاً بالعلم يا من قد حوى * كل العالوم من العظيم الشأن
يا عالماً يا قاض لا شهدت له * كل الخلق انسابها والجان
يا أفضل العلماء يا من فضله * خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال أني اشتكتني زوجتي * بالظلم والشيطان للانسان
لم يجبر مني في الحقيقة موجب * لخصاسها يا تالي القسرات
لما سمعت القول منها والامني * ازدادني غيظي وزاد هواني
فضيت والغنظ الشديد عوج بي * والنفس غالبته مع الشيطان
وأنت للقاضي بغنظ مفرط * مع دهشة ومعى به برهاني
طلقت امرأتى ثلاثاً حيث لا * أدري بسذالك ولا أعي بيان
فطلاقها والحال ما قد قلته * منى عليها واقع مع شان

مطلب اذا حكم الحاكم
الشافعي بأن الطلاق
الثلاث لا يلحق البائن بتنفيذ
حكمه

مطلب عقد وكيلاهما مع
وجود العصبة ثم طلقها
زوجها ثلاثاً فخكم الشافعي
مطلب الشرير الذي يؤذى
زوجته ويكثر من الحلف
بطلاقها يعزروا إذا تحققت
منه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق المدعوش

فأفسد وأوضح لي جواباً شافياً * لازلت في مسدد من الرحمن
وصلاة قرب العرش ثم سلامه * دوماً على المبعوث من عدنان
والآل والأصحاب أرباب الولا * والجود والاحسان والايمن
* (فاجاب) *

حمد الذي الافضال والاحسان * وصلاته دوماً على العدنان
والآل والأصحاب كلهم كذا * لك التسابيحون وجهه الاعيان
وأقول عمتد ابعون الله جل * جلالة في عصمتي وأمانتي
هذا سؤال واضح وجوابه * سلا الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق صحبنا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجدان
أنواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فأذا بها ما العقل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
وإذا ادعاه يقيم ينسبته * ان لم يكن معتاده بعيان
وإذا تمكون له بذلك عادة * فصديق فيه بلا برهان
فأذا فهمت مقالتي وبيانها * بجواب ما استفتيت في تبيان
هذا المحرم من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * بحريه المستطور بالاتقان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث
والورثة تدعى أنه بائن فلا ترث (اجاب) القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فيكون القول قولها يمينها وعلى الورثة اليينة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون الصابون وضع
عندهم رجل زيتاً وأمرهم أن يطبخوه له فتعللوا عليه ببعض علل فخلف بالطلاق أنهم ان لم
يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لينقلن زيتاً من عندهم ويشكوهن الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لاطلاقه في يمينه
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجه روحى طالق وكررها ثلاثاً ويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة علك الرجعة
عليها معها ويدين أم يقع ثلاثاً (أجاب) نعم يقع عليه واحدة بانه حيث نواها فقط كما ذكره
الزيلعي في الكفايات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئني فقالت أبرأ الله فقال لها روحى الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه
لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روحى
كاذبه وهي من قسم ما يصلح جواباً ورداً ولا بد فيه من النية مطلقاً سواء كان في حالة مذاكرة
الطلاق أو لا وسواء كان في حالة الغضب أو الرضا هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعنى الميتة أو الدم
أو لحم الخنزير أو يا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقاً ثلاثاً لا حيث لم ينوها
وله التزوج بها ولا تحرم المحرمة المغلطة أم لا (أجاب) نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم المحرمة المغلطة المغيبة بشكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أساءت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ
مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زيتاً صابوناً بعد
هذه الطبخة التي على النار
مطلب قال لزوجه
روحى طالق ثلاث مرات
ناوياً بذلك واحدة
مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روحى الى
خمسين سواداً

مطلب قال للمدخول بها
هي على من الثلاث يعنى
الميتة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لا امرأته على
الطلاق ما تعبري على روي
لا هلك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلبت منه
الطلاق فقال لها روي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستئناف الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
لا يتفد حكمه ولو نفذ حاكم
آخر

زوجته خلقها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كما لو قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير نياو ياله ولم يكن في
هذا كونه والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن ينفق عليها فقال لها أنت محرمة على
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجني من بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها دققت بارودته لاخيرها فقال لها على
الطلاق ما تعبري على روي لا هلك ولم ينو بقوله روي لا هلك طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا
دعاها الطاعة يجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله سر اجعتها في عتتها أم لا
(أجاب) يجب عليها اطاعته وكذا على أوليائها أن يسلموهما لزوجهما ويحرم منعها عنه لانهم لم
يحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله سر اجعتها في عتتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ لان روي مثل اذهبي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياط في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فهل يقعن
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع
واحدة أو يجب عايمه أن يبطله وهل اذا نفذ به نفذ أم لا (أجاب) نعم يقعن اعني الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقههاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكم بقول
مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور ورواذا حكم
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا يتفد حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علماءنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا مجتمعا أو واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ في التيسير وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا يتفد بغير قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم ونفذته لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود
صحيا بالنفوذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح الحكم عن هؤلاء أو عن عشرة عشر
عشرهم القول يلزم الثلاث بضم واحد بل لو جهدتم لم تطيقوا نقله عن عشرين نفسا باطل أما
أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في
نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجمل كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتي وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفتهاء منهم أكثر من عشرين كالمخلفاء والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق
 الاضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكم حاكم بأن الثلاث بينهم واحدة لم يتخذ حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اهـ فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذ
 ولا العمل به وأنه لا يتخذ بالتفصيل يجب على كل من رفع اليه من الاحكام الحنفية وغيرهم ممن
 يعتقدهم جوازاً أن يطله كافي المجتبي وغيره وفيه ان أصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشرييني وحكي عن الخجاجة بن اربعة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به
 فأفتى به واقتهدي به من أضله الله تعالى اهـ وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن
 تجد له ولياً مرشداً والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً مجتمعا في كلمة
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجة بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا يتقد قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويقتض على حكم
 المسلمين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الخجاجة بن اربعة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به فأفتى به واقتهدي به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلة أبيه تشاجر معها
 خلف بالطلاق انها ماتا كل في عائلة له هل اذا استمرت هي تا كل في عائلة أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا لكونهم اليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك عائلة أبيه أو أضافها الى نفسه تجوزا يحنث
 بطلقة واحدة وله مراجعتها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلة
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلاً لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى
 بيمينه ما هو عليه تجوزا تقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجه لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه
 فقد صرح في البحر والخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا تصریح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما عرب
 الامن الخصم مدة ما قعدت عندك والآن تكن زوجته طالقا بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف
 المقرر عنده عدمه هل تكون طالقا (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غايه ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متي
 غاب عنها مدة كذا وتر كها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتبة بدمشق
 مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا أقامت بينة على
 التعليق المذكور وادعى ايصال النفقة وتعيين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تصور فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بفتوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عائلة أبيه خلف
 بالطلاق انها ماتا كل في
 عائلة له الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن حجب الشرع الثلاث التي هي البيئة والافراوا النكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له بإيصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا تنفق قبل بنائها به او حضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة أن غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها بيدها ان غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قبل لا يصير الأمر بيدها لانه لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه يراد به مكان الازدواج وذلك بعد أن يبنى بها وعمل في الذخيرة بأنه قبل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما لوضح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماءنا في سائر ثلاثة أقوال قيل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر يمينه وفيما يدعيه البيئة لازمة عليه وقد جزم صاحب القضية بما اقتضاه اطلاق المتون وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له اهـ وبه أفتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواهم وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عن أمدة معينة مع تركها بالنفقة ولا منفق شرعي فوجدت الغيبة والتزلز المعلق عليها الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترافع يمينه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والتزلز المعلق عليها الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرمعه من الخالف وقد ذكر علماءنا في الأمر باليد فروعاتهم بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا للوجوب عليه لارافعه ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجته غيرها بطريق ما يوجهه ما أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تبك ان ذلك طالق طلاق واحدة بانه تلك بها نفسها هل اذا نوى بالاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق به او هل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجازة أحد نوعيها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع منذ كور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان ابست أو أكلت أو شربت ونوى معين الخ وصرحوا بأنه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا أنه لا يثبت بالاجازة الفعلية لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوجي الفضولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هنا بطريق ما يتعلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو متزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي وأجاز فعلا لا قول لا يثبت حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأني أطلقك فقالت أبرأك فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بالنفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها لها القاضي
في غيبته

مطلب فيما اذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأني
أطلقك ففعل فطلق له
المراجعة

والطلاق مستعمل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان أبرأتني أطلاقك وان
أبرأتني طلاقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة قال لها
زوجها ارجعي طالق يحل للخنازير وتحرمي علي ثم راجعها بجمعة ثم ودفت زوجها بعد انقضاء
عدها بغيره ودخل بها منكره المراجعة أو كون الطلاق رجعي اهل اذا ثبت انه راجعها بالينة
الشرعية يحكم بجمعة من اجتمعوا بالتفريق بينها وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك
وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني عليها وقع باطلا لكونه منسكوحا الغير ويلزمه العقر بالوطء
اذ الطلاق رجعي والحال هذه لان قوله تحل للخنازير لغو وقوله تحرمي علي ان اراد به الحال
فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحرم به الا بعد انقضاء عدها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو
صحح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده مخدوم من بابه قائلا له
ان زوجتك فعلت كذا فقال انصح عن هذا ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق أولا تطلق حتى يصح
عن هذا ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرهما فافهم
والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان من ادلك الطلاق
تكوني طالق اهل يقع طلاقه أم لا حتى تسئل فتجيب بأنها ارادته وهل اذا أقرب بأنه طلقها ثنتين
وهذه ثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بأرادتها واذا أقرب بما ذكر بناء
على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الديانة كما صرح به البرازي وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها
بافتراض ليس باهل فأمر الكاتب بكتبه صكها بالطلاق فكتب ثم أقامه عالم بعدم وقوع الطلاق
لأنه يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام الصك اهـ ومثل ما في البرازي في الخاوي
والقنية للزاهدي ونقل في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم
(سئل) ولده المرحوم شيخ الاسلام الشيخ تقي الدين عاصوريه في رجل تشاجر مع زوجته
المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك
معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة
والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فله من اجعتها
في العدة كما أفتى به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاق واحدة رجعية يملك
من اجعتها في عدتها أم لا الجواب منقول معاللا (أجاب) نعم تطلق طلاق واحدة رجعية
اذ المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في
أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في من الغفار أقول وقد كثرت في زماننا قول الرجل أنت طالق
على الاربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة
كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كون رجعي لا بائنا لما قدمنا من أن المذاهب كلها قد اتفقت
على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فرق بين قوله على الاربعة مذاهب وبين
قوله على الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذاهب والخمسة وما زاد عليها
ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلقة عن ذي فهم قوى في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمي
الكبير الشافعي في مسألة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور
ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معاللا بقوله لانه لا يكون

مطاب قال لها ارجعي طالق
تحل للخنازير وتحرمي علي
ثم راجعها الخ

مطاب قبل له ان زوجتك
فعلت كذا فقال انصح
عن هذا ذلك فهي طالق ثلاثا

مطاب لو قال لها ان كان
من ادلك الطلاق تكوني
طالق اهل يقع طلاقه

مطلب لو قال لها أنت طالق
على المذاهب الثلاثة يقع
طلاق رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أو على سائر الخ
مطلب شعث الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما إذا علق
طلاق كل من زوجتيه
بتطليق الأخرى أن يطلق الخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقربه من
الطلاق الثلاث إلى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتراء مفت ثم تبين عدمه
لا يقع

وقوع على المذاهب كلها ورده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) فيهما بأنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالده زوجته شعث الله عرضك
في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما إذا علق رجل طلاق كل من زوجتيه بتطليق الأخرى فما الحيلة الشرعية في إيقاع الطلاق
على واحدة منهما دون الأخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاها على مال
فيقول طاعتك على ألف مثاقفة قول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطابق الأخرى لوجود
الشرط وهو التطليق قال في الخاتمة في باب التعليق أن لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثم أراد
أن لا تطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بار في عينه ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا ألا ترى
أن محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبل
فقلت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير
وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الإيجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقل في الخلاصة والبرازية والذخائر الشريفة قالوا وعليه
الفتوى وللشيخ علي المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام
النكير عليه وحاصله أن الشرط المعلق عليه طلاق الأخرى وجد وهو التطليق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الآن يأمرني حاكم بشربه أو هو الآن يحكم علي حاكم به هل إذا أمر حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسئلة أن كان
لا عذاب لأن في التفسير فانت طالق لا يحنث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفنا بسبب طير فحلف
أحدهما أنه غراب والآخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن
وليد السمرقندي قال لها إن كان رأسي أثقل من رأسي فأنت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال
أن التعليق على أنه الآخر من المماطرت كلمة علمنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائع الفقهاء تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل رد لدى
القاضي ما أقربه حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا إلى حالة البرسام ودهشسته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وناب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط بتعيين الوقت المذكور ولا يكون إقرارا بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الأشباه والنظائر إذا
أقرب شيء ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الخاتمة إلا إذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع النصولين والقنية اه فهذا في نفس الطلاق فكيف في التار يخ

مطلب زوجها زوج خالتها
بوكالاتها مع وجود العصبية
فطلقها ثلاثا فحكم الشافعي
بعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تقعد يعني ما تخدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا

مطلب في اخوين تنازعا في
يتيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخليه يروح
عندك

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج صغيرة بعقد زوج خالتها ولو كالة عنها فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل إذا رفعت أمرها
إلى مالكي أو شافعي فحكم بطلاق النكاح والطلاق لمصادفته أجنبية عنه عنده يصح ويعقده
عليها ثانيا عقد صحيحا لديه وينفذ أم لا (أجاب) نعم يصح لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في البحر عن تهمذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أي النكاح إلا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفته المتون الموضوع لبيان الفتوى ومع غرابته
هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطله بطل ما وقع الزوج فزوجها ثانيا
بعقد صحيح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تقعد يريد
ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا (أجاب) قد أفقئ شيخ الإسلام
أبو السعود العمادي مفتي الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمي لا أفعل كذا
وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في منح الغفار
شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس
بصريح ولا كناية لأن ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق إجماعا فإذا أخذ الرجل بما أفقئ به
شيخ الإسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلاثا لا أفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم
ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفقئ شيخ الإسلام أبو السعود
العمادي مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو
فرض أو ثابت قيل يقع واحد درجة فنفى أولا واختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا
اه ورأيت بعض المتأخرين أفقئ بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية معللا بأن ما في
الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمي لا أفعل كذا يريد أن فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غيرنية كما هو الحكم في
الحرام يلزمي وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تصحيحه المختصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهاده في معنى التطبيق
ولما في القول بعدم الوقوع به من مجرى غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من
الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته مما في يده الملام
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري أنه صريح وهو الواجب
وقال الزركشي وغيره أنه الحق في هذا الزمان لا شهاده في معنى التطبيق وهو موافق لما قاله الغزي
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر النكاح
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يتيم إلى نفسه وترتيبه فقال على الطلاق

ما أخليه روح عندك بقاء الأخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليتيم هل يحنث الخالف في عينيه أم لا (أجاب) لا يحنث والخال هذه لعدم وجود التولية بعينه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راضى اللعنة وللأوزجندى للقاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحاً عقده بشهادة الفسقة والحنفي أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجوز ولكن لو بعث إلى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ إلا أمر والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علماءنا وهي مسئلة الحكم إذا وقع بشروطه يرضيه الخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجتك فقال فسخت النكاح ناويابه الطلاق ثم قبل له طلقها ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره لأنها أيا بنت بقوله فسخت النكاح ناويابه الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوهم على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٦٩ فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأسا كنك ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة فصار نخرج لوقتته وخرجت زوجته حين تهيأ لها الخروج ولم يتهيأ له نقل أمتعة لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يكسبها ومضت السنة المشار إليها فهل حنث بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائها وقع عليها حنث أم لا (أجاب) لا حنث بذلك والخال هذه لعدم المساكنة والعود معه إن قلنا بانعقاد المين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر واضح إذ لا مين فلا حنث وهو معتمد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر المعروف أن المهر بالاشارة تنتهي المين بعينه فلا حنث عليه بعد انتهاء مدة المين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهراً سكنه عليه طالباً أخذها قهراً ورغماً فعرس عليه فقال إن أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحاشية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلاً بما في فتاوى قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على أبرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجد وجسداً ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقرر أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحح القولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على أبرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي بذلك

مطلب فيمن طلق زوجته التي زوجها له غير أبيها مع وجوده ثم نكحها بعد الطلاق الثلاث بغير محلل وقد حكم الشافعي بصحته

مطلب قال فسخت النكاح ناويابه الطلاق ثم قال لها تكوني طالقاً ثلاثاً وذلك قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأسا كنك ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة وخرج ولم يتهيأ له نقل الامتعة

مطلب هجم على أخته لئلا أخذها من زوجها فقال الزوج إن أخذتها فهي طالق بالثلاث ناويابه ذلك عدم التمكين

مطلب قال لها إن أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت أبرأك الله لا يقع الطلاق بذلك

مطلب أقرب بطلاق امرأته
من ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
من زوجته أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها

مطلب طلقها ثلاثا بعد
أن أقرب بطلاقها وانقضاء
عدها الخ

مطلب قالت له أبرأك الله
فقال لها روي طالق على
الخ

مطلب قال لها أنت مطلقة
من شهرين بعد طلبها الطلاق
منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغضب
وسؤال الطلاق نزلت عنها
نزولا شرعيا الخ

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته على عريف أنه
تبرط الخ

مطلب قال لزوجته روي
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صح إبراء في العرف للضرورة ولا علة يختص
بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما محججتان هل تطلق الآن أم من وقت أسنده إليه
والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الإقرار وتتفرغ
الاحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل إذا أوت المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكتمها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقال
له أنك لم تطلق بل قصدت مضارستها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
هذه أم لا وهل إذا ادعى ذلك وصدقته يصدق أن وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
يصدق أن وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما نقله في القسمة والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته في مشاجرة أبرأيني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
والمستحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
(أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الأخبار في
الماضي كذا فهل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء
لاديانة وعلى حكم القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعدها بعتد جديد حيث لم يصد منه
سوى ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم مریدا ان لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
حتى إذا طلبهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ لا يقع مطلقا فلا يكون تمييزا ولا تعليقا (أجاب) قياس
ما قاله الحكماء في فتح القدير وقد عورف في الحلف الطلاق يلزمي لا أفعل كذا يريد أن فعلته لزم
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق وكذا تعارف
أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل أنه يكون تعليقا لا اتحادا لجامع وهو جريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله أعلم
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عنها نزولا شرعيا هل تبين
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكليات
تقتضي أنه يقع بمثل الطلاق البائن إذا وجدت النية أو دلالة الحال فيتعين الانقضاء بالوقوع في
الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا لارتداؤ شتمية وتماثلت في فروع ذكرها صاحب البحر
والتاتارخانية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
على عريف أنه تبرط من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعريف منكر هل يقع على الحالف
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه محتمل ولا يسري إنكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلى لليهود وتحرمي على وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرمي على
(أجاب) بأنه رجعي لأن قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود والخنازير لغولانه
خلاف المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي أي حرمة تحصل بانقضاء العدة أذهو ثابت شرعا

مطلب في الفرق بين روجي
طالق وروحي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع
فقال له أبوه طالق فقال طالق
طالق ولم يذ كراخ

مطلب قال وكيل الزوجة
وكيل الزوج انه متى تزوج
عليها الخ
مطلب امتنع الاب من
ادخال بنته على زوجها
وقال زوجتي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني
الخ

مطلب قال ان رحلت من
القرية الخ
مطلب قال لها أنت طالق
الى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على
حرام ثم قال لها أنت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا

بصریح الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه روجي طالق هل تطلق
طلاقا رجعيًا أم بائنًا وإذا قلتم تطلق رجعيًا فما الفرق بينهما وبين ما إذا اقتصر على قوله روجي ناويا
به طلاقا حيث أفقيتم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روجي طالق تمامه روجي بصفة الطلاق
فوقع بالصريح بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ
بأتیان طعام للضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجتك بنتين بدلا وتخالف أمری طلق فقال طالق طالق
ولم يذ كر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا
أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر وذ كر اسمها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فقبل له من
عنيت فقال أمرأتی طلقت أمرأتی ومقتضاه انه لو قال ما عنيت أمرأتی لا يقع والقول قوله في
ذلك اذ هو أعلم بقصد الله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج انه متى
تزوج عليها أو تسرى عليها تكن طالقاهل اذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب)
لا يصح الشرط اذ لم يذ كر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في ادخال
بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لهما دخول الى شهر وعاشورا
ولا نية له في ذلك فهل اذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشورا ثبت عليه شيء أم لا (أجاب)
لا يثبت عليه شيء والمجارات المعاذ المستغذاف فهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني ما أقربك غيرنا وطلاقاهل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق في
الخائنة في قوله لا ملأك لي عليك لا سبيل لي عليك خلت سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال
مذاكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أتوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو
يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت مستغذفة معاذة مما تكرهينه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامرأتی طالق متى يعتدرا حلا
(أجاب) اذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق الى سنتين ولا نية له في الحكم (أجاب) يقع عليها بعد
السنتين طلاقا واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولوالجدة وغيرهم
من كتب الحنفية قال في الولوالجدة لان الطلاق لا يحتمل الناقصة فتكون هذه اضافة الايقاع
الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الايقاع فله
والحال هذه أن يراجعها بعد ما في عدتها جبر عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجه أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل
يلحق الثاني الاول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنًا والاول بائنًا والباين لا يلحق البائن (أجاب)
تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل
الصريح اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي
مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعنى البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن
المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفقي بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق
البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفقي بعضهم بوقوع الثلاث قال
في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا
الوجه في قول شيخنا يعنى الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا أبان

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيخان وحزر عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرر
 عليه في الكتب الكثيرة المعبرة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل
 الاحكام عن المبسوط من قوله أما البائن المعنوي فيلحق اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقع أم لا (أجاب)
 لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكاله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالو كالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لا بينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع
 الثلاث ويكفي قول القول قوله لا سيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث علل المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينبغي أن
 لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة
 ولا قولاه ففي البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرر في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجع
 عنه لم يبق قولاه اهـ (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن
 أبلغ فلهذا تكره الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتكره لخص منه فالتقييد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويفتقر باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بمدينة الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أفتى بوقوع الطلاق في سأل على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محلة يجبي منها أموالا للظلمة الشام بعد طلبه منه قدرا فوق طاقته وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلامه الحاذرون على هذا الخلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك عليها طلاق باجماع من أئمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المهملين
 المتعالم كما صرحوا به في علة أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو أرادهم لما
 أجرى على لسانه الاستثناء في سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك في ان شاء الله وعمل له بأنه لو لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه
 من أهل النار ولا يعلم بل العلم بواحد بعينه من ماله الولي المتعالم بخوار كونه من أهل النار
 عند العزيز الجبار يوجب عدم الخنف في واقعة الحال اذ الخنف يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الابرار والاشرار ولا يعلمه الا المؤمن المهملين
 العزيز الجبار هذا وفي الحاشي الرأهدي ما هو صريح برض (بم) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحتمل لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو خلفا بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحتمل أحدهما ورزى تلوه للجماع

مطلب وكاله في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا آخر على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخوان كان
 رأس الخ

الأصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
 لأنه لا يعلم اهـ وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
 من أهل الجنة دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار الفجاءة والفساق والكفار والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
 يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله من اجعتها في عدتها والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
 ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ادعت عليه بذلك وأنه غاب فقيرا معسر لا قدرة له
 على نفقتها تاركها في منزله وحمل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لفقرها وطلبت من
 الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها بالحضار بينة تشهد بما تدعي فأحضرت رجلين عدلين شهدا
 على طبق ما ادعت فسخكم بفسخ النكاح عليه دستوفيا شرائطه الشرعية لديه ثم تزوجت بعد
 انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم
 ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كنية مسوقة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
 الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحنفي ولا غيره
 ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علماءنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
 الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما يلحق النساء من
 الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما
 بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعي على آخر ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة
 وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمنان قال هذان الوجهان قلما يوجدان
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
 قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورهن (صه) للخلاصة
 قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه
 لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط
 كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
 ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه القروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
 الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا ثم قال مثالا لو طلق امرأته
 عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
 وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
 الفتوى بجوازه دفعا للحرج وتماه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزي الترمثي في مسنده تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
 بخلاف أكثره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع
 الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح
 أو غلط صريح أو سهو وجرى به القلم وسبق اليه كناية القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث
 لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون
 ثلاثا أم واحدة تبائنة أم رجعية أم يفترق الحال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه
 المسئلة بخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكاه في طلاق
 زوجته فطلقها ثلاثا
 مطلب حكم الحاكم الشافعي
 بفسخ نكاح الزوج الغائب
 ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
 الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
 التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب مفصلاً على الوجه الابن والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتاء المثناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتاء المثناة ففي البحر الذي هو مغترف منه قال وأشار يعني صاحب الكنز بأفحش الطلاق الى كل وصف كان على أفعل لانه للفتاوت وهو محصل بالبينونة وهو أفحش من الطلاق الرجعي قد دخل أخبث الطلاق وأسوأه وأشرمه وأخسه وأكبره وأغلظه وأطولاه وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثر بالتاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة اه ولم نر أحدا ضبطه بالتاء المثناة من فوق وانما السكل ضبطه بالتاء المثناة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعاً ثم الواقع بالتاء كما سبق اليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظراً لثبته انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضخان في زلة القارئ في فروع كثيرة قائلًا ما هو جمعه الى أنه لو ذكر حرفاً مكان حرف وان غير المعنى لا تفسد صلته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الابعثقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء عند أكثر المشايخ وقد كثر أيضاً مع الخطأ في الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من الصواب لا تفسد أيضاً مستدلاً بأنه لو قال لرجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت بنصب التاء يستدلان الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق وقد غلب على ألسنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منهما الا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالانفاظ المحضة وهي تلاق وتلاخ وتلاغ وتلاك وتلاك ولم يعتبر وافية ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ للإطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محمولا هل يحنث أم لا واذا قلتم لا يحنث هل تحل اليمين به حتى اذا دخل بعده بنفسه لا يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن شجاع تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنث بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس مبالاً الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة الصغير وشروط أنه متى تزوج ابنته المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأته هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقر بأن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً أو منجزاً والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أبرئني وأنا أطلقك فقالت له أبرأ الله فقال روجي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدتها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيده أو التأسيس أو لا ولا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدتها بذلك اذا أبرأ المذكور مستقلاً بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعده وقوله روجي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روجي طالق مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روجي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بانه بدون النية فهو اذ هي طالق أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً لانه صريح اذ الكناية ما تحتل الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير
وشروط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب اذا قالت له أبرأك
الله فقال لها روجي طالق
لا يمتنع عليه من اجعتها

مطلب اذا قال روجي
طالق مثل أختي كان بائناً
مطلب اذا قال روجي طالق
بالسكون كان رجعيًا

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيخان في الكليات وهذا الصريح مذكور ولو اقتصر على
لفظ روي بمعنى اذهبي لكان من الكليات فتعمل فيسه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق
بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير بعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثاً فوراً ودخل بها ووطئها فقبل له انهم لم تحل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فوراً وخالها
ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صحيح بعقد أبيه له بحضرة من ينهقد النكاح بحضرتهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد بالمراهق الذي
يجامع مثله وتحتل آله ويستتبي الجماع وقد رتبته في الأئمة بعشر سنين وحيث تقررت ذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها ووطئ شبهة لوجود العقد
وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي خنيقة ان ولدت للمدة المنصوص
عليها في الكتب ولداً وهي ستة أشهر وانما لم نقل يثبت نسبته من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبته لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
لا يثبت نسبته منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهبي
أجنبية عنه وليست بزوجة له والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطء
لا توجب مهر او عدة لأن الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فالعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها او واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذباً لا يقع ديانة الا ما كان أو وقعه نقله في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طليقة ناوية لعلها هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أبي زوجته فطلقها ثلاثاً وأنشأ متصلاً بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجع عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلموا المقابلة بفساد الزمان
وفيه نظر اذا فساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فبطل الاستدلال به ووجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الا وان لا يقع لان هذا استثناء ولا يقع اذا الحق الاستثناء لا يبقى ايقاعاً
وكذا لو قال ثلاثاً او قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط ولا يقع اذا الحق شرط لم يبق
ايقاعاً كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقلا عن الحاوى والواقعات للناطقي
ونص في البحر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل ولاه ما كم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير بعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
فقيل له طلقها فقال بالخس
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً وادعى
الانشاء متصلاً

مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصل
الهمزة أو الا وان لا يقع

مطلب ولاد الحاكم قسم
قرية فالتخذ كالا حاف
بالطلاق أنه لا يتخذ كالا
ثم نصبه الحاكم كالا الخ

مطلب قيل له ان نساءك
ذهبن الى القرية الفلانية
فقال ان كان قد ذهبت
واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكرة في
سياق النفي وفي مسائل
فتوية

قرية فالتخذ كالا ثم غضب منه لامر فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالا ثم عزل الحاكم
المولى على القسم ثم ولاد بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيال من
جانبه فهل يحث الحالف المذكور بالكيل معه أم لا (اجاب) لا يحث الحالف ان نوى بكونه
تحت يده تحت قدرته أو سلطانة أو ملكة أو تجره أو حالته هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
الحاكم الذي نصبه فلا يحث لا تنقضاء شرط الحث وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالا فيما له عليه
تكلم يحث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية يحث لانصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق
والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساءك ذهبن الى القرية الفلانية
يخرجن بهما فقال ان كان قد راحت واحدة منهن لها فبهي طالق فتبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
القرية معاهل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
بأنه يقع عليهما لارادته منعهن عن التخریب الا اذا نوى واحدة معينة أو مهمة فيقع على
المعينة في صورتها وعليه التعيين في المهمة مستدلا بأن واحدة نكرة في سياق الشرط فتعم
وطواب بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتبه
فكتب ما صورته في الولوالجية من باب الایلاء وحلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان
مضت الاربعة الاشهر من حلقه بن جميعه لان واحدة نكرة في محل النفي فتعم اه وفي المنهاج لابي
حفص عمر من الحنفية ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مول منهن ما فان مضت المدة من
غير جماع باتا اه وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزي الترمذی
ناقلا عن فتح القدير في باب الایلاء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
وقال زفر مول من الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا هن باتت واحدة وعلى الزوج
ان يعينها وعنده بن كلهن لان قوله احدا كن وواحدة منكن سواء ولو قال لا أقرب واحدة
منكن يصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح ان يقال
لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منكن فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على
درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرري للآسنای مسألة النكرة
في سياق النفي تعم سواء بآشرها النافي نحو ما احدا قائما أو بآشرها عاملا نحو ما قام أحد وسواء
كان النافي ما ولا اولم اولن او ليس أو ان ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشيء
أو ملازمة للنفي نحو أحد أو داخله عليهم امن نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العامة عمل ان
وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما بنصب الخبر وما في
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
الجر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم لانص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفتها فتقول
ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء
الرجال الا زيدا وذهب المبرد الى أنها ليست للعموم وتبعه عليه الخرجاني في أول الايضاح
والزنجشیری في تفسير قوله تعالى ما لكم من الله غيره وقوله تعالى ما يأتيهم من آية كذا أطلق
النحاة المسئلة ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التهذيب وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكما للسلب على كل فرد
والالم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
زوج اذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله

لا أطأ واحدة منكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا
 منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
 لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتسمية والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد
 مبهمه فإن أراد معينة فهو مول منها ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منهن
 مبهمه أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من احدها على التعمين ثم قال الحال
 الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميها ولا تخصيصا فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص
 بواحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع البغوي وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة
 ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا وقال غنيت ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
 دين فيما ينسبه وبين الله تعالى قال لانه نكر الطعام والنوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع
 الشرط نفى والنكرة في موضع النفي نعم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لأن التخصيص
 خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن
 ملك داد الشيرباني خلاطى من باب الايلاء ولو قال ان قربت واحدة منكم فواحدة منكم طالق
 كان موليا منهن ما تطلق بالبركتاهما وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص
 كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقتا بقربانهما لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط
 فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا اللفظ فهي طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق فهي كناية عن
 الدخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن
 طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
 فقد نصوا على أنه لو كان تحتها أربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبد من عبيدي
 حر أو طلقت اثنتين فعبدان حران أو طلقت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلقت أربعة فاربعة
 أعبد أحرار فطلقهن معا أو فترقأى من ثباتي الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
 بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
 عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن
 معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونهن منفردة بل طلقت في جملة نساءه الاربع فذهاب
 الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك
 هذا ما ظهر لي والله أعلم

(باب الايلاء)

مطلب أنت محرمة على
 خمس سنين ايلاء
 مطلب اذا وطئها في مدة
 الايلاء يلزمه كفارة عين
 مطلب قال لزوجتيه كونا
 محرمتين على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت محرمة على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم
 (أجاب) هذا ايلاء بقريئة ضرب المدة وقد بان بعبثي أربعة أشهر من وقت المين وبان قضاء
 عدتها منه تحلل للزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربعة أشهر
 ثم وطئها في الاربعة أشهر فاذ يلزمه (أجاب) يلزمه كفارة عين والله أعلم (سئل) عن رجل
 قال لزوجتيه كونا محرمتين على من هذا الوقت الى عويشرة السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان
 في شهر ذي القعدة فاذ يلزمه بوطئهما (أجاب) هذا ايلاء سنهما فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما
 قبل مضي أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الايلاء كما ذكره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من
 وقت الخلف بلا جماع وقعت طلاقه بآنة على كل واحدة وبعض أربعة أشهر تقع أخرى ان كانت

في العدة كما في الظهيرة أو بعد التزويج بها كما نص عليه في الكنز وهكذا إلى أن تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست دارك أمراً بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي أنه إذا وطئها قبل عشرة أشهر مضى فهي طالق فما الحكم (أجاب) هذا الإيلاء فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاق رجعية بذلك من اجتمعها في عدتها الحنث قبل مضى مدة الإيلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانتهى منه لبقاء الإيلاء لعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضى الأربعة أشهر انتهت عينه بالطلاق الرجعي وبطل الإيلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته إلى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها إن لم تخرجي معي فأنت حرام من الحول إلى مثله ناويًا مجرد الحرمة لا الطلاق فلم تخرج معه (أجاب) هو عيّن أن حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم يحنث بلزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى لازمة عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجمعة إلى الجمعة ناويًا بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة إلى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوني علي مثل أخواتي من اليوم إلى مثل اليوم ناويًا بعدم قربانها الأسبوع وتكوني علي بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فاذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني علي مثل أخواتي فقد ارتفع بمضى الأسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع المحرمات ناويًا بالحرمة فهو عيّن يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي أما طعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة منها صام ثلاثة أيام متتالية والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرّمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي وأختي وبقي قاصداً ليجاب تحريرها هذه المدة فقط فاذا يلزمه بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضى أربعة أشهر من وقت القول يكفر ~~بكفارة~~ عيّن فيحرق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بآنة فيجبد دعه عليها ويطؤها ويكفر لأن هذا إيلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

(سئل) في صغيرة خالعهما على ثور غير معين التزمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عهها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم العم ثور وسط بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها أن يخالعهما على كذا دراهم عليه هو محتالعهما على البدل المضاف إلى الأب هل يصح الخلع ويطالب الأب بالبدل الذي التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بماله عليه حيث كان بغير إذنهما ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الأب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الأب البدل إلى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فقط طال الزوج بماله عليه ولا يرجع به على الأب إذا لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استأنت من أخيها نفقتها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالعهما الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع

مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته إلى الخروج معه فأبت فقال إن لم تخرجي معي فأنت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته فقال لها أنت محرمة من الخ
مطلب قال لامرأته تكوني علي مثل أخواتي الخ

مطلب قال حرّمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالعهما عهها على ثور الخ
مطلب خالعهما أبوها على بدل التزمه لزمه ولا يسقط من مهرها شيء

مطلب استأنت من أخيها بأمر القاضي نفقتها المفروضة ثم الخ

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين
 الاخ وله مطالبة أيهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها
 ولستون غر شافوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما
 عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجانا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض مئجل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
 أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح
 به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يثيمة زوجها اجدها
 أبو أبيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الحد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
 المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل * احدها أن
 يخالع أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما
 عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج عن المهر ويكون
 في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلى الحد
 كما في مسئلة تناقير الزوج منه وينقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذكر
 الحاكم حيلة أخرى أن يقرأ الاب يعني أو الحد بتبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتقب
 هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها على صداقها على أنه ضامن له صح الخلع ويضمن الحد
 للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته
 أن يطاقتها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساك مدة سنين معلومة فطلتها على ذلك
 هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع
 على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين
 والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه
 المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين
 المال فيه من المرأة تبذله له فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق
 نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تتقوم بالعقد فصح
 جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير
 طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على تفعل هل يصح ذلك ويلزمه
 دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
 ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

(باب الظهار)

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب)
 هو ايلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصحح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه ظهار
 فاللزم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما
 رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطمع سنتين فقرا عدا وعشاء مشبعا ولا يحل
 لها الخروج ولا لبوسها الا بغيرها من بيت زوجها البتة على عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

مطلب قال لزوجها طلقها
 ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالعها بعد الدخول
 وقبضها الممجهل لا يرجع
 عليها به
 مطلب الحيلة لسقوط
 المهر عن الزوج فيما اذا
 دعت الخ

مطلب طلقها على ارضاع
 ولدها الذي هي حامل به
 وعلى امساك الخ

مطلب قال لا خير طلق
 امرأتك على هذه البقرات
 الاربع وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأة أنت
 على محرمة فهو ظهار

استأنفه واستعقر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وإن ترتبت الاحكام المذكورة عليه
فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
فالحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظاهر موقت فيرتفع بمضي
الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
تشاكر مع زوجته فقال لهاروسي طالق محرمة مثل أختي ناويا مجردا الحرمة المطلقة هل له أن
ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا
الحرمة المجردة يكون ظاهرا فتلزمه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوحته
بمجردة عليه على التأبيد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه وقد خرجت من
بيته ان لم تعودى وتبقي فيه تكوني مثل أختي فلم تعد ما الحكم (أجاب) ان نوى براؤها ظاهرا
أو طلاقا فكأن نوى وان لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الظهار
في مسألة أنت على مثل أختي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار مما يجوز تعليقه والله أعلم
(سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فإذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له
نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه وهي بحضرة أمه
تكوني مثل هذه ما تخشى لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع
عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي
عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم
ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أختي أنت مثل أختي
ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسألة خلاف وصحيح كونه ظاهرا فيلزم فيه تحرير رقبة ان
قدروا ان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين
فقيرا والله أعلم

* (باب العنين) *

(سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها انه عنين لم يصل اليها فطلقةا على مال
فزوجهها أبوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح
قبل انقضاء عدتها لوجود الحاشاة الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطبة والله أعلم (سئل)
في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أخذها الى قريته ما ومنعها عن زوجها وبلغت
فادعت أن يزوجه أخته هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته
بمجرد دعواها انه عنين وعلى تقدير ثبوت عنته باقراره أو بقول النساء انه بكر يؤجل من وقت
الرافعة سنة كاملة ولا تحسب منه أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو سجد بها وهو
منه فان وطئ والابانت منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة
وادعت زوجته البكر البالغة انه أزال بكارتها في اثناء السنة باصبعه لا بالته وهو يدعي انه
أزالها بالآلة فعرضت عليه اليمين بانه ما أزالها باصبعه وانما أزالها بالآلة فيسكن عن اليمين هل
يفرق بينهما وبينه بسكوله عن اليمين به اثناء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بسكوله عن
اليمين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقر يلزم به فيحلف فان هو
حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكروا الله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحتة نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل
أختي هذه الليلة فهو ظهار
مطلب قال لهاروسي طالق
محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته
فقال لها ان لم تعودى الخ

مطلب اذا قال هي مثل
أختي لا يلزمه شيء
مطلب قال لزوجه بحضرة
أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجه أنت
مثل أختي أنت الخ

مطلب اختلي بها ثم طلقها
لا يصح العقد عليها قبل
انقضاء عدتها
مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة
قادت انه أزال بكارتها الخ
مطلب لو أسلم الزوج
لا يفرق بينهما ولا يصح
التاجيل الا من الحاكم

بالغة أبوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الإسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت أنه لم يصل إليها وأجله استأذنته إلى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكتابة في نكاح الكتابي إذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وفتاوى ولا يصح التأجيل إلا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الحاشية وتأجيل العنين لا يكون إلا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العنين إذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفریق بانت إما بإبانة الزوج وإما بتفريق القاضي إذا أبى الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم (سئل) في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وحبسها عنه هل تحسب تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

(باب العدة)*

(سئل) في امرأة شابة امتدت طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها يعتد فيما يحزر بحذر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي إلى الافتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترافع إلى مالكي يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهر فمع مخالفتهم الروايات وغرائبهم نظمهم أنه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظاما سالما من النقد فقلت

لمتدة طهرها بتسعة أشهر * وقاعدة أن مالكي يقرر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا * يقال بلا نقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالكي المذهب في تمتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ أم لا (أجاب) لا شك أنه إذا قضى مالكي المذهب في تمتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لأنه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الإجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها باللد أو بالرمل هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل إلى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود إليه إذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقة ما عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليه ما ذكرنا من خروجها من بيتها من يوتئ الآية قال ابن عباس الشاحشة الزنا فتخرج لا قامة الحد عليها وبه قال الأكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود إليه إذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لأن الحرمة لا تسقط بإذنه فقال الله تعالى فلا تخرج لئلا تفسد ما أحق إلى صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف ما إذا كانت له وصرحوا بأنه إذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الأجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمكث وتدفع الأجرة وترجع بها عليه إذا كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها غيرها ولو أصرها أبوها بذلك عليهم أن تعصمها وقد حثوا على ملازمة النساء ليسوتهن مطلقا أو أكثر منه ٣ غير مطلقاته فإنه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات إذا أذن فيهما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة إذا

مطلب إذا هربت زوجة
العنين المؤجل سنة لا تحسب
تلك الأيام

مطلب في عدة معتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي
بانقضاء عدة مدة الطهر
تسعة أشهر نفذ

مطلب ليس لمعتدة الوفاة
أن تنقل إلى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة أن
تخرج من بيت طلقته فيه

(٣) قوله وأكثر منه غير
مطلقاته كذا بالأصل الذي
في يدنا وتأمل أه معصية

طالت بأن كانت حاملاً أو عتمة الطاهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغم ما عليهم أم لا ولهم أخرجها (أجاب) نعم لهم أخرجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثاً وأرسل بذلك كتاباً إليها هل يصدق في إسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلاقها أم لا (أجاب) إن كذبت فلهما النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه أن العدة تعتبر من وقت الطلاق في إقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الآن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الإقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زجره حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة أن صدقته في الاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والخاصصل أنها إن كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت الإقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الإقرار اهـ والخاصصل أنه لا يقبل مجرد قوله في إبطال حقها إجماعاً في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلاقها إجماعاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمت عدة أمها صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر وإذا صلح الرجل امرأته على نفقتها مادامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة ينظر إن كانت عدتها بالخوض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالخوض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تخيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لا هل يثبت له شرف ما أم لا وإذا قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً ما وكذا أولاده أما أصل النسب فمخصوص بالآباء والأقارب بهذا قد نهى عن المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح إذ بدأ في نسبة إليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده إلى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسمومة بالفوز والغنى في مسألة الشرف من الأم فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع إليهم والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الإمام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وجل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم أنهم أشرف بلا شبهة إذا سم الشريفة يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أو حسينياً أو علويّاً أو جعفريّاً أو عقديّاً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الأول وإن قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسين والحسين فقط لكن لهم شرف الآل الذين تحرم عليهم الصدقة لا شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فإن العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وإن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينسب إليه أولاد بناته ولم يذكره وأمثل ذلك في أولاد بناته فالتخصيصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الأربعة الحسن والحسين وأمم كاثوم وزينب ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون إليهم ما في نسبهم ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكنان في بيت يستحق
الصلح
مطلب أسند طلاقها إلى
مدة ماضية أن صدقته فلا
نفقة لها والعدة من وقت
الإقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدتها على دراهم مسمومة

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله
الصلح هل له ولأولاده شرف
وجعل العمامة الخضراء

وأولاد زينة وأم كاثوم إلى أبيهم عرو عبد الله لا إلى الأم ولا إلى أبيهم ما صلى الله عليه وسلم لأنهم
 أولاد بنت بنته لا أولاد بنته يجري الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في
 النسب لا أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة
 على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا زال يشملهم وأما الشرف الاخص وهو
 شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمادة الخضراء والعلامة
 الخضراء فليس لهم أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كاتفي الزمن القديم ولكن
 ليس بهادعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤخر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائز أن
 يختص بها المنتسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن نعم في كل أهل
 البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لام معروفة عند الناس طلبت
 الاختصاص بالارث فزاد فادعى جماعة انهم أبناء عم عصبة له وليس لها سوى السدس
 هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد
 من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكروا الجدة الذي يجتمعون
 فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين
 والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولده من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي
 أشهر من وطئها ظهر به حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا
 وضعت له لقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند
 التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذاك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) اما نفي المولى فصحيح
 مطلقا اذا صرح به في كتب علماءنا فاطبة صحة نفي ولد أم الولد من المولى وسواء ولدت لستة
 أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح واما نفي الزوج فلا يصح اذا أثبت به لستة أشهر أو أكثر
 واذا كان لا قل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسب من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد
 في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما) *

يا من سمعنا لوم * اضحى بها كالهلال

ما اثنان كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو ابوى * مزوج بالحلال

اختال هذا وهذا * كذاك فافهم مقالى

فابن كل ينادى * أنا ابن عم ابن خالي

(سئل منه نظاما أيضا)

يا أيها الخبر الذى * تثر الجواهر أو دعا

أديا وفقها والحديث مؤصلا ومفرا

من ذاب زوج أمه * رجلا واخته معا

من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا أشرا

(أجاب)

أمة أثبت بابن وذى * لاثنتين فادعيهما

وهما الكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
 لمضى الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده فجاءت
 بولد فنفي المولى له صحيح
 مطلقا ونفي الزوج فيه
 تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
 ينادى الآخر أنا ابن عم ابن
 خالي

مطلب فيمن يزوج أمه
 وأختيه

* (باب الحضانة) *

(سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته
 (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبية محرم ولا ذر رحم من غير العصبية كالأخ من أم وعم من أم
 وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق
 الحضانة فابتأوه عند أمه أولى من ابقائه عند أخته لكمال شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام
 شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع
 ولده الذي هي حامل به وحضنته إذا ولدته سنة هل يجوز أن لا وهل إذا طلبت على ذلك أجرة بعد
 السنة والاب معسر وله أخت لا يرضعه وترى به مجانا وأبت أمه ذلك الاب الأجرة ينزع منها
 ويدفع للأخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمساكه
 وارضاعه الاب الأجرة وأخته تقبضه مجانا يدفع إليها صرح به في الخائصة والبرازية والخلاصة
 والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الحرة وهل يلزمها
 كفيل يكفلها خشية أن تغيب بها أو تسافر أم لا (أجاب) الأم أولى به حتى تحيض كاهن
 ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تستحي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها
 كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتوتة المنقضية عدتها إذا طلبت
 أجرة لحضانتها ولولدها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم
 بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة
 طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضنة على الظاهر صرح به غير واحد
 والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقله لها رأي يريد معها أن يضمها وهي تأتي ولا تريد إلا الانضمام
 إلى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبر أم لا (أجاب) لا يقدر عليها على ذلك
 ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تنازع في ضمها
 أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعن بدم تكون (أجاب)
 تكون عندهم من اختارت الكون عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم
 (سئل) في صغيرة لها أم وجدة أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لكونهن
 متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج
 بالأجانب كالميتات كما في البحر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التاترخانية بعد أن روى
 للمحيط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل)
 في صغيرة لها عم عصبية وأم تزوجت بالأجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضانتها (أجاب)
 العم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضانة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجدة والأخت
 والحالة والعمة ونحوها فالعم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مبانة صغيرة سنها أربع
 من سنتين أبت أمها أن تربيه وتحضنها الاب الأجرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أربي ولد ولدي الفقير
 بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجدة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح
 كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيغ بالغ هل لا يرضعه أمه ومنعه من
 السفر وإذا وقع منه شيء له أن يؤذيه (أجاب) نعم له ضمه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء
 قال في البحر نقلا عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع رأيهم واستغنى عن الأب ليس للأب

مطلب في يتيم ليس له سوى
 أمه وأخته وكل منهما
 متزوجة باجنبي

مطلب خالعت على ارضاع
 ولدها الحامل به وحضنته
 سنة

مطلب لا تلزم الأم
 بالكفيل في مدة الحضانة
 خشية أن تغيب
 مطلب في الأم المنقضية
 العدة إذا طلبت أجرة
 الحضانة

مطلب في بكر بالغة لها
 رأي يريد معها أن يضمها إليه
 مطلب ساقطة الحضانة
 بالتزويج بالأجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم
 متزوجة باجنبي وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة
 صغيرة تبرعت أم أبيها الخ

مطلب للأب ضم الغلام
 الصبيغ إليه إذا كان غير
 مأمون على نفسه

أن يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يبه أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقته
 الا أن يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان يخشى عليه شيء فالاب أولى من الام وفيه نقلا
 عن الاسيحي ان للاب أن يؤتب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والامر اذا
 كان صبيحا ان أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يبه أن ينعه وفي كراهية الخانية وكان محمد بن
 الحسن صبيحا فكان أبو خنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة
 خيانة العين مع كمال تقواه اه وفيه نقلا عن العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتن شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد رؤى في المنام فقيل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفرت لي الا ذنبا استحييت أن استغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقيل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
 امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي الجوفي كذب الحج نقلا عن النوازل ان
 كان الابن أمر صبيح الوجه للاب أن ينعه عن الخروج حتى يلتقي اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضمه اليه (أجاب)
 قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصبة أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالأقرب من العصبة ولا
 شك في اشتراط كون العصبة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضامع عنده والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضنته هل لعمه عصبة أن يأخذه من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمه
 العم قال في المنهاج بلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصبة أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل)
 في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت أجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يحضنه جانا يكون أولى من الأم أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة قمار الخالات
 كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عاقله مستقلة برأيها
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لأبيها أن يكرهها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرة
 أمها ولها أن تنزل حيث أحبت حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله أعلم (سئل)
 في يتيمة ادعى زوج عمها ان أباهما قبل موته زوجها لابنه الصغير وقبل النكاح له لتزوجه العمة
 من أمها هل على تقدير ثبوت ذلك بالبينّة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغني وحده هل لآله

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يضمه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فلن سواه من العصبة أن
 يضمه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضانة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضانة
 الأم مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس وحده فالأب
 أحق به من الأم

عليه حضنة أم لا أو يصير أبوه أحق بضمه إليه لتأديبه له تخلف بآداب الرجال وإخلاصهم (أجاب) نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطيقت على هذا المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنين يدعى ثلاث سنين ولها زوج وأم متزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصابات وغيرها وزوجها يخشى عليها من الأم وزوجها أن يتغيبا به أضييع حقه لكونه سماعا غريبين ويخشى أيضا من أن يأكل مهرها بالباطل هل للقاضي أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها وماله أو يأمر الزوج بالنفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيما أمر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وأنس رشدها أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضنة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبية ولا من له حق حضنة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضنة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها تريد عمتها حضنتها مجانا وأمتها تريد أن تفرض اجرة لحضنتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبت الأم أن تحضنها إلا بالاجرة تدفع إلى العمة ولا يصح للام أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها خالة أم وأب هل تدفع للاب أم لخالة الأم (أجاب) تدفع لخالة الأم لأن النساء أقدر على الحضنة من الرجال فقد دفع لخالة الأم إلى انقضاء مدة الحضنة والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباتته وبنات سنين وأمه تريد حضنتها مجانا وأمتها تأبى ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجدّة أم لا (أجاب) المصرح به في الزيلعي وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه والأم تطالب بالاجرة ولا ترضعه إلا به فالأجنبية أولى وأما الحضنة فالصحيح أن يقال للام أم أن تمسكي الولد بغير أجر وأما أن تدفعه للجدّة أولى لها حق ما في الحضنة كما في الخالية والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه إليه اتقاء لعرضه وبعده تريد أن تضمه إليها وسنه مناهز البلوغ ويخشى عليه عندهما من الأولى منهما بضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضنة جدته ولم يبق لها عليه حضنة وإن خشي عليه لاخيه ضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنات منها وعن أخوة يريدون انتزاعها من أمها هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضنتها مادامت عازبة وإذا طابت حضنتها أجزأها هل تجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) ليس لأحد انتزاعها من أمها وإبطال حضنتها أو الأم أحق بهما من كل أحد مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق أجره على الحضنة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لآبائه وهو باطلا لقيه في مال المحضون أو مال الأب إن كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولا أب وجب عليها حضنته ديانة والله أعلم (سئل) في يتييم رضيع سنه دون سنة وآخر سنه دون خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي الحضنة أمهم سبيع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغيب فاحش في مال اليتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها بالاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين خان عن المبتوتة هل لها أجره الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه إذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حق لها والشخص لا يستحق أجره على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة إذا كان لها زوج وأم متزوجة بأجنبي للقاضي أن يضعها حيث شاء حتى تطيق الوطء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت عمتها بحضنتها فهي أولى من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة بأجنبي فخالتا أولى بهما من أيها
مطلب له ابن وبنت من مباتته وتبرعت الجدّة الخ

مطلب إذا استغنى القاصر برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تنزع البنت من أمها مادامت عازبة

مطلب حاصله أن القاضي لو فرض أجره الحضنة في مال اليتام لا تمهم وكانت زائدة تسترد الزيادة منها وأن المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها لا تستحق أجره الحضنة

بالمعروف لا على وجه أنه أجرة حضانتها وقيل تستحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقد رتبها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على طاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيما سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجرة لحضانتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد
 مال لها أن تاكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه
 وحضنته عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته مجاناً (أجاب) لا يجيبها القاضي الى ذلك
 بل لو كان للرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فكيف
 الاخ والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم اذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمّه اليه
 هل يجاب الى ذلك أم لا (أجاب) ان ادعى المراهق المذکور بالبلوغ دفع اليه قال في المنهاج
 للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب غير
 ان الاثني لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاخر خاتمة وغيرهما وانما قد نادى عوى
 البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن مفلح وليس هو
 من أهل الولايات كما صرح به في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم وأب
 وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولو طلبتها أم الأب مجاناً أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولوية أبيه وان طلبتها أم الأب مجاناً
 فالمفهوم من كلام الخانية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها بهما التقييدهم الدفع الى العمة مجاناً بكون الأب معسراً ففهم منه
 عدم الدفع اليها اذا كان موسراً وقد ذكر في البحر العمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة يعمل به فعلم بما نقلناه أولوية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتوتة طلبت أجرة
 لحضانة ولدها مع بقاء عذتها هل تستحق أجرة للحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)
 لا تستحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لامتدادون عمتها هل لها ذلك وان أبت العمدات حيث
 لم يكن فاسقاً يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك في التاخر خاتمة عن الذخيرة في البكر اذا بلغت
 للاولياء ضمها وان لم يخف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك
 اختيارها والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضانتهم وأب قادرة
 عليها هل يدفع لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخال أمه وان كن قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغلة عاقلة أمينة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على

مطلب اذا كان لليتيم أخ
 معسر تجبر الأم على ارضاعه
 وحضنته مجاناً

مطلب اذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجاب لذلك
 مطلب للاخ المراهق ان
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتوتة لا تستحق
 أجر الحضانة مادامت في
 العدة

مطلب البكر بالغلة اذا
 اختارت أخاهادون عمتها
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
لترجع ببسده على الزوج وقد استدان ذلك وأنفقته بنيسة الرجوع المذكور على الزوج
المزبور فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها
في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى
من المدة المذكورة سواء استدان أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة
القارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد
قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت
بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه على كل منف
وقاض اعتمد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها اليه فيما
قدرناه انما تدعى امر اعارض وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
(سئل) في مبتوتة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها
حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز
وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها داراً
مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
ويعنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد
من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
من أهله وعليه أيضاً أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعنعون
الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به
كله علماءنا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن
مجلس الحكم لزوجه وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبسرها بالمشقة هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
الفرض على القاضي وجواز منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في
البلد متيسر الحضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل رمى تزويج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد بإرسال النفقة من الرملة
الى غزة فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع امكان
ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض
النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لزوجة الغائب على قول زفر لاحتياج الناس
رفقاً لهم وقد صرح في البحر ناقلاً عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان
تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
ومراجعته اهـ فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
الاحتاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
النفقة على الغائب وأمرها
بالاستدانة قال قول لها في
الاستدانة ما لم يمت الزوج

مطلب لا تسقط النفقة
المفروضة بالطلاق

مطلب المبتوتة اذا خرجت
من الاعتداد تسقط نفقتها
مطلب على الزوج أن يسكن
امرأته في دار ليس فيها أحد
من أهله

مطلب لو فرض القاضي
النفقة على الزوج لامرأته
مع غيبته لا تنفذ حيث
تبسرها حضاره

مطلب شرط صحة فرض
القاضي النفقة على الغائب
أن تكون غيبته مدة السفر

وهما اجتمعا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة يتيمه مشتهرة من أمهها ودخل بها قبل أن يوفيهما المهر والمهر الممحل والآن تركها عند أمهها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر الممحل حيث كان معترفه أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايفاء ما بذمته من مهر صداقها وإذا امتنع من ذلك يحبس لينفق عليها ويحبس ليوقيها ما اعترف به من مهر صداقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا ويأمرها بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالما بالنسكاح أو برهنت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى البحار وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتي صريح به في النهروان والقضاة عليه اليوم للعاجزة في قضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله أعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تحمله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع ضرتها في محل واحد أم لا (أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه صرح المتون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع ضرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لما فيه من الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا بغيبة الزوج (أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد أن تأخذ منه كفلا بالنفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ الكفيل الى شهر وهو قول أبي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظهيرية وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفلا بالنفقة فكفله والده فيها وفيما يترب لها عليه شرعا فسافر الزوج فرفعت أمرها الى القاضي ففرض لها ما يكفيها وانتهى مقدار ما علموا لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة قلها أن تطالب أيها ما شاءت بنفقة ما أم لا فلا تطالب بها الا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة تريد السفر سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة أيها ما شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في النفقة المستدانة بقاضي بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة ورثتها ليؤدوا من تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير لما صرح به صاحب البحران فائدة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزم في ماله وان اتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصصهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليها ويربها الى أن تدخل بزوجه أو له ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيها ما شاء ويحسب من المهر والله أعلم (سئل) في يتيم لا مال له الهام وخال وأبناء عمه مؤسرون فعلى من تجب نفقتها

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وايفاء المهر الممحل حيث
كانت الزوجة مشتهرة

مطلب رفعت أمرها الى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مهرها

مطلب النفقة المترضى
عليها لا تسقط بعض الزمان
كالقضى بها

مطلب اذا طلبت كفلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب اذا طلبت من الزوج
كفلا بالنفقة عند ارادته
السفر فكفل والده

مطلب اذا استدان باصر
القاضي ثم مات اصحاب
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أبوها من
رجل وأمر الاب آخر أن
ينفق عليها الى أن الخ
مطلب نفقة يتيمه على
أمهاتون خاله الخ

(أجاب) تجب على أمها الأعلى خالها ولا على أبنائها أمها أما الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي
 الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم
 نخرج غير العصبة كالخال وتوهم مشاركته للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
 أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت
 ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر
 الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطاوعة عن نفقة عديم بالحوض بسبعة قروش فهل
 يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة هل يلزم مهر الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)
 لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة وجزم به في التاترخانية نقلا عن الفتاوى
 الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلج جوازها كما نص عليه
 في الخلاصة وعلى ما هو الراجح إذا دفع بناء على أنه لا يلزم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما أنها
 لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه طالب بكفايتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسر أو مات هل ما بقي موروث على
 فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشيء مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقي بذمته موروث على
 فرائض الله تعالى ولا شيء على الأب مما قبضه وأنفق حال كونه معسرا إذ له ذلك حال اعساره
 نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة
 عليهم ما أثلاثا أم تجب على الأب (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم
 (سئل) في يتيمة لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم
 وحدها أم عليها أم لا ولا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بمحرم وإن كان
 وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محرما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 فخرجت بلا مسوق شرعي من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار
 أخرى تغتصمها هل تكون ناشزة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشزة
 فتسقط نفقتها ولو لم تضربها بالعدم موجهها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتدة إذا
 خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشوز وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
 أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من
 أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله
 أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
 الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها (أجاب) نعم يلزم الزوج
 مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق
 بحضانتها مادامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأثنى كلهم
 قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال يتفق عليهم والاخوات الثلاث
 البالغات يدعين الفقر وله من عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة
 الموسرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن
 معسرات بإيمانهم وعلى مدعى اليسار عليهم البينة وقد صرح علماؤنا بأن المعسر كالميت
 والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
 لا تجب الأعلى الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لأن هذه النفقة تجب بطريق

مطلب إذا أنفقت أم الصغيرة
 عليها بأمر أبيها الرجوع
 عليه
 مطلب الصلح على نفقة
 العدة غير جائز

مطلب إذا أنفق الأب من
 مهر صغيرة حال كونه
 معسرا لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
 أبيها دون أمها
 مطلب نفقة اليتيم على أمه
 دون ابن عمه

مطلب المطلقة إذا خرجت
 من البيت المعد لسكناها
 حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
 فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
 ونفقة الصغير وهي أحق
 بحضانتها

مطلب مات عن أولاد صغار
 لا مال لهم وعن بنات بالغات
 يدعين الفقر فنفقة الصغار
 على عمتهم

مطلب حلف عليها ان
ذهبت الى دار والدها
لا تعود الا بعد سنة لها النفقة
ان رضى باقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب اذا غاب الزوج
مطلب اذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب اذا كان كل من
الام والعم معسرا فالنفقة
على الام

مطلب اذا أمر القاضي
الام المعسرة بالاستئانة
لتنفق على اليتيم وله عم مليء
ترجع بما استدان على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملكه الخ

مطلب فرض القاضي النفقة
لليتيم وأمر رجلا أن تنفق
عليه من ماله ان لم يكن له
مال ففعل له الرجوع
مطلب للمرأة أن تطالب
زوجها بسكاتها في دار غير
الدار التي تسكنها صرتها

مطلب لها أن تطالب
بكنيف ومطبخ خاصين

الصلة والصلوات تجب على الأغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فارادت الذهاب الى دار والدها فحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد
ختم السنة وذهبت الى دار والدها بغير إذن زوجها ثم ان زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده الى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما مدة اقامتها عنده والدها أم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة الرضا ما اقامتها عنده والدها فقد صرح في فتح القدير أن النشوز المسقط للنفقة
عند موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها عن أن تأتي الى منزله وهما موافقة الزوج
على اقامتها عنده والدها خشية الخنث موجد فلا وجه لسقوط نفقتها والله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة
وتوضيح الاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعم مليء وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزم عمهما
نفقة ما اذ يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب وبأنوثه الام وفقرها وغنى العم وجبت عليه نفقة ما احياء
لمهجتهما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لا على العم لانها أصل والنفقة على الاصل ولو كان معسرا او غير الاصل اذا كان
معسرا فحكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة ولها يتيمن لهما عم
غنى أمرها القاضي بالاستئانة والنفقة عليهما فاستدان هل الاستئانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدان عليه أم لا
(أجاب) نعم تكون على العم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدان عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يقيم قاصروا وجه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصروا الغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل
من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعياله لنفقة
وجه معيشتهم أم لا أصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطر في كتب علماءنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن ينفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضي دينه وان كان الذي بيده مقرابه لانه انما يأمر
في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا لماله وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظ
ملكه وفي وقاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق
عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لليتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال
حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتجج الى الاثبات لانه يدعي دينا ومدعي الدين يفتقر الى البيينة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل
لواحدة أن تطالب الزوج ببيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطالب بذلك
كما صرح به صدر الاسلام في ملته قطعه معللا بأن المنافرة في الضرائر وأفر وهو مشاهد وفي منعه
أعنى طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يأباه والله أعلم (سئل) في امرأة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشتركة بينها وبين صرتها هل لها أن تطالبه ببيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذنا من شرح المختار والله

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجته في بيت وقف يخصه له غلق على حدة ومطبخ وصرف تنفق مشترك هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا ينفي ذلك كون المرتفق مشترك كابن غير الجانب كما صرح به في الجبر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو ضو النالجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجائها يؤذيها كما صرح به في الخائنة وتكون بين جيران صالحين ويشترط أن يكون مأمو ناعليها فيه ويتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه تزويها أم يقرر القاضي لها شيئا من الدراهم وإذا قلتم بتزويها ما التزمين وما صنعت (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمد بن عبد الله عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضيت أن تاكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف مما ياتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقتدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يقتدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولا بحسن العشرة معه ويأمرها أيضا بحسن العشرة معها وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها تكون نفقته ونفقته سواء فان اتفرت بها والافرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن يتنظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادته الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها بالتزويج وتزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخائنة بعد ان ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وترا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علمه في الخائنة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها المشروط تعجيله ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بها الهاجد اهل يجب عليه أحد الامرين اللذين أمر الله تعالى بهما القوله تعالى فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى الفسخ بذلك يفسخ لشدة الضرورة اللائقة بهما واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على الزوج أحد الامرين اللذين أنزلهم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا تيسر بالاستئذنة والظاهر أنهم لا تجب من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسبوا أن ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرض بينهما وقد اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج والاضراب للنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب اذا أسكنها في بيت وقف يخصه ليس لها طلب غيره
مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مرافق وغلق على حدة

مطلب ان لم ترض الزوجة بأن تأكل مع زوجها تفرض لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأة وصار ينفق عليها ثم امتنع عن التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتدم به الفقراء

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأنس به
الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته
طلاقا رجعيا تسقط النفقة
المقررة بمضى شهر
مطلب النفقة المقررة
مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا
مسقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المجذوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة
زوجته على أبيه الموسر

(أجاب) نفقتها ما تأنس به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلفت بغلاء سعرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضيخان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لان في عبارة الخانية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني اهـ وقدم قبله عن النقاية انه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقررة بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويه ما صرح به في الخانية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وبتوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه بطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه أشد حالامن هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفاقة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كما هو المحرر في المذهب واليه الفقيه النبيه يذهب ففي البحر نقلا عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي نفقات الحلواني قال فيهم روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الأب إذا كان الأب حراً يضاً أو به زمانة يحتاج إلى الخدمة أما إذا كان صحيحاً فلا قال
 في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان به زمانة يوجب الأب نفقة
 خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جاريته أم ولده
 حيث لم يكن بالأب علة وإن القول بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر
 وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة إلى الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياجه إلى
 الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فحجر رأته إذا ثبت ما شرح فيه فنرض نفقته ونفقة
 زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يته مملوء بالطعام الكثير ويمكن زوجته
 تناوله ولا يتحجر عليه في تناول ما يكفيها منه هل إذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من
 الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها أم باعتبار
 حالهما معاً (أجاب) النفقة نوعان تمكين وتعليك فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير أو
 الذي له مائدة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا
 صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها والحال هذه مستعنتة في
 طلب الفرض وإن لم يكن به هذا الوصف فإن رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاصمته
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما أسوة أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينفق
 عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن محمد إذا كر درعين وخارين وملحفة في كل سنة أراد
 بهما صيفاً وشتواً اه والدرع والقميص يعني قيصاً وخمار اللصيف وقيصاً وخمار الشتاء
 وفي المجتبى أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية
 بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك أنهما باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في
 رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنه است سنوات فقضى القاضي على الصغير في
 غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم
 الوالد ولا الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه
 لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يخدمه ومنها أنه غائب وهو حكم
 والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت إلى
 زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للنقل إلى
 موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأبى هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع
 من أن تسكن من حيث سكن (أجاب) ليس لها ذلك حيث وقاها المجل على ما هو المذهب
 خصوصاً فيمدون مدة السفر لأنهم مبطلة في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت تحكم ما بها
 إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية
 اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخ رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد
 وقال في التحفة والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي
 موسرة أو أوجبنا الوسط فقد كلفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز أن يكون قال بعضهم هو مخاطب بما
 في وسعه فينفقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه
 يعتبر في الفرض الأصلح والأيسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يحبس في شيء لا يقدر عليه
 لعسره والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
 النفقة على الزوج حيث
 كان غنياً ولا يمنعها من تناول
 ما يكفيها

مطلب عقد لابنه على صغيرة
 سنه است سنوات لا يصح
 فرض نفقة على واحد
 منهما
 مطلب إذا أراد الزوج أن
 ينقلها إلى ما دون مسافة
 القصر وامتنعت تسقط
 نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
 على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
 ما فوق نفقة المعسرين حيث
 كانت معسرة

المعسرين بما لا قدرة له عليه فانفقة المعسرين المفروضة عليه (اجاب) ليس لهما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسرين ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا ببلادنا أكل خبز الشعير والذرة والزيت ولبس الدرار بيع التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (اجاب) نعم يجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلافوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما انه مقدّر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره الولوالجي معلا بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبدايته النصاب فيقدره والناي انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقهاء ان الاول أولى بالقبول لان ما ليس بنام سرّيع النفاذ اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فباتكون كسوتهما (اجاب) لهما من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان أي قيصان واحد للشئاء واحد للصيف ونحو ان كذلك ولمنفقة مما يكون مثله للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والافاق وهذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلدهما الى مصر من الامصار وتركها بالانفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فرضا صحيحا شرعيا وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصر ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وأنفقتة الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (اجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بناءً أو رجوعا واذا كذبتة في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة لزوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة العدة أم لا (اجاب) ان كذبتة في الاسناد ولم يقيم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه والاستدانة كذلك لترجع بما أنفقته في مال اليتيمة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عم لا يؤين غنى وتريد الام ان ترجع ببذل ما أنفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (اجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما أنفقته في المدة المذكورة على العم أولا لكونه غير مقضى عليه وثانيا على تقدير أنه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق بما استدانت لامن مالها ففي البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانت كما قيده في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين
اذا كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة
اذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
وتركها بالانفقة ففرض
القاضي لها مبلغا وأمرها
بالاستدانة وطلقها الزوج
في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فادعى طلاقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمحضونة الام اليتيمة قدرا
لنفقتها وأمرها بالاستدانة
لترجع في مال اليتيمة ولم يكن
لليتيمة مال فظهر لها عم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستدق فانها لا تسقط
وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذكور الرجوع
بما أنفق على مال اليتيم لا على المم والى المم واذا لم يكن لليتيم مال لا يصح أصل الفرض المذكور
لتنقيده بالرجوع في مالها والحالة أنه لا مال لها كما مر في البرازية وغيرها وبه علمت أيضا ان
ما يكتب في الوثائق أمر أن يستدين ويرجع على من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور
المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الاستدانة وكثرة وقوع مثل هذه الحادثة
والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لا يطلبها أخوها التحضر عرس أخيها بنا بلس
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكشفت سنة بنا بلس
واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنا بلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها الطلبها
وهي مقيمة بنا بلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا (أجاب)
حيث عصت أمره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة واذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنا بلس
وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر
من كسوة امرأته المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطالب الضامن بما يترتب على الزوج
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما مر في نفقات البحر والتأخر خاتمة وغيرها
والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) اذا كان الابن معسرا
لا كسب له أوله كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما افهمه كلام البرازية وغيرها
والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة
لامه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما اذا كان كسوبا وله عيال
يضمها الى عياله ويتفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقلا عن شرح الطحاوي
ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة أو فقرا فقط فانهما
يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب
منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ
نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الى
القاضي الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية
عنده غير خلية عند الحنفى (أجاب) لكل أن يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند
الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك
لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها
فهـل يجوز للحنفى أن يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فأجاب بقوله اذا أقامت بينة عند
القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك
ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من
راه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى ان يزوجهما من الغير بعد
انقضاء عدتها واذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته
والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا بائنا وجبت العدة هل اذا طلبت أجرة لحضانه ولدها منه أو لارضاعه تجاب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
بذمة بكر من كسوة امرأته
الخ
مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر
مطلب في ابن كسوب
يكتسب بقدر نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لامه الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة فحكم الشافعي
يفسخ النكاح هل للحنفى
تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلبت
المعتدة أجرة الحضانه أو
الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) اما نفقة المباشرة في العدة فواجبة لهما عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثر لا أمه لو منكره أو معتدة أطلقه فشمع وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا حتى تنقضي وليس لها طلب أبخرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتن فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تحول مع زوجها من نابلس الى لدة هل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلده وما يلزمها اذا فعلت ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة باستناعتها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بمصر له زوجة بالرملة لها أخ بالقديس حضر لدى قاضيها وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بمصر فأجاب ولم يطلب بينة على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كفيلا ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه مات ترك عندها نفقة ولا سأل على حالهما أفقران هم أم غنيان أم أحدهما غني والآخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً مضمونه فرض برسم نفقة فلانة وولديها ولما احتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون وغسيل أثواب ومال ابدا لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية ما هو برسم الزوجة أربع قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولين لهما من وكيلها شقيقة فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه وبنت فطيمة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح لترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند اعتساب أسرهم ومنهم زفر رجه الله تعالى ولا يتوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كانص عليه شمس الأئمة السرخسي وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئا وعلى القاضي أيضا أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في الحائنة يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكم سبب يمنع النفقة كالنشور وغيره ويأخذ منها كفيلا ويحلفها نظر الغائب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى ليمتد إلى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض أكثر من حاله الاستناع عن الزيادة ولا ينقد قضاؤها كما هو في البحر وغيره والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولولم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيبة كل منهما بمجرد دعواه الوكالة هذا لا قائل به فيكمه كالعدم باجماع كل من للقضاء والفتوى مسلك بيده القلم والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها ولها أم وعم طلبت الأم أن يفرض القاضي لها النفقة فتفعل بغيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح اذ شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاية الطلب والخصوصية بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو معنا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تستحق بدتمته كسوة ست سنين اثنين وأربعين غر شاة ثمن دراعين وقيصين وصمادتين وزنار وشنبر ولباس وبابو حن هل تصح

مطلب اذا امتنعت من التحول مع زوجها من نابلس الى لدة لا تجب لها نفقة ولو قضى بها
مطلب طلب أخ الزوجة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها الغائب ففعل من غير طلبها الخ

مطلب في يتيمة لها أم وعم ففرض القاضي لها النفقة بطلب الأم الخ
مطلب ادعت على زوجها بثمن كسوة لمدة ماضية من غير تراص ولا قضاء

دعواهما من أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحوال هذه باجماع علماءنا على سقوط النفقة الماضية الخالية عن القضاء والرضا في الزمان الذي قد مضى وانقضى وأيضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقميصان والصمادتان والزنا والشنبر واللباس والبابو جان زائدان عن الواجب لها شرعا فانها أعني الكسوة الواجبة درعان وخماران وملحفة كما صرح به في الجوهرية وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث سنوات هل لا أمه المباشرة أن تمنع أباهما عنه أحيانا أم لا وهل إذا أتى له بطعام وكسوة يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأم منع عن أبيه أحيانا ولا تتعين الدراهم للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأنه حتى تشتري به النفقة وفي الذخيرة والتأخر خاتمة والجبر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها صاحبها أو يساء ولا يدفع إليها بجله وإن شاء أمر غيرهما أن يتفق على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فزغ ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لام وأخ لأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخنطة والدراهم عنده من يقر به هل يفرض لوالدته فيها نفقة دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لوالدته لا لغيرها ممن ذكر في الكنز وغيره وفرض لزوجته الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عنده من يقر به فالنقيدي بالزوجة والطفل والأبوين احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنة أحد ابنيها ستة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة عليها وهما يطلبان ضمها إلى عيالهما لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتمكن من ما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة دراهاهم يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليها ما نفقتها ولها مال تنفق منه دراهاهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والانفاق منه وإن لم يكن لها ذلك فعليه ما ضمها إلى عيالهما وتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون أذعيلها ما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عليها ما نفقة إلا أن الواجب ديانة عليها أن لا يحوجها إلى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلامه بخيل ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان الرعامة فقتل الغلام واضطرا الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها إن انتظرت من اجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويثق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظ الماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجوع المأجور بما أنفق في ذلك بالانفاق لأنه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهاهم أو طعام وأضربها أو ألمها غاية الأيلام هل يكون من تركها معصية توجب الاتهام فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء أن يضيع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجماع علماء الإسلام فيعاقب في الدنيا

مطلب ليس للام منع الصغير عن أبيه ولا يتعين على الأب للصغير إلا الطعام والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله مال من جنس النفقة تفرض في مال الزوجة وطفله وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض النفقة على ولدها دراهاهم وطلبها ضمها إلى عيالهما لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل غلامه ليجمع غلات زعامته فقتل الغلام فنصب الحاكم من يجمعها ويثق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة

بالاهانة والاذلال وفي الاخرى بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من
 الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع
 حتى يسئل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر
 بالمعاشرة بالمعروف فبذلك بالضم فليزمه التعزير والاهانة والتحقير لمخالفة ما أمر به الشارع
 والله ولي التوفيق فنسأله الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب
 عليه سكنت زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس حتى يسكنها أذ هو من جلة تسمى
 النفقة (أجاب) نعم يجب عليه أسكنها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك أو اجارة أو عارية
 اجتماعا ويحبس إذا امتنع عنه لأنه من جلة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال
 هشام سألت محمدا عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها وعن
 أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وابتان من غيره هل
 للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس
 للقاضي أن يفرض نفقة على ابنها مع وجود زوجها إذ نفقة عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا
 حاضرًا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بعجزه أو غيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وإن
 جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق إذا لا يشارك الزوج في نفقة على زوجته
 أحد قال جل من قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل
 طلق امرأته وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شيء والام تاني ذلك
 وتطالب الاب بالابن ونفقة الصغيرين والاب معسر هل يجب الاب الام إلى ذلك أم يدفعان للعممة
 (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال لا لام اما ان تسكن الولد بغير أجر واما أن تدفعيه للعممة صرح
 بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخاتمة والبرازية والخلاصة والظهيرية
 والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضوتين للجددة أم الام بآجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم
 وأبوهما معسر وتريد أن تتحكم في أجر الحضانه بما كثر منها ولهما جدة أم أب تريد أن تحضنهما
 بجنانا هل يدفعان لهما أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال لا لام الام اما ان تسكنهما ما يحجانا واما أن
 تدفعيهما لام الاب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في
 صغيرة فقيرة لهما أخ لاب فقير هل يجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا يجب إذ شرطها اليسار وهو
 يسار الفطرة على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كبن الاخ
 إذا كان قادرا على الكسب هل يجب نفقة على عمه أم لا (أجاب) لا يجب فانها لا يجب على أبيه
 إذا كان قادرا على الكسب فكيف يجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب
 صاحب البحر والنهر والتاترخانية نقلا عن الحاوي والامر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في
 يتيم له مال وأم وابن عم لاب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه
 لا يأخذ منها وإن هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت أم لا ولا أم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة
 خصوصاً مع عجزها عنه وتتفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما التزمت أذ هو التزام مالا يلزم
 ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف له اخوة من أبيه تطالبه
 أمهم بنفقة وهو معسر فهل تلزمه نفقة اخوته مع عساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم إذ نفقة
 القريب العاجز عن الكسب لا يجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلنوا في هذا اليسار على
 أربعة أقوال الأصح منها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة فلو انتقص درهم لا يجب

مطلب يجب عليه اسكان
 زوجته في بيت له غلق على
 حدة وإذا امتنع يحبس

مطلب لا تفرض النفقة
 على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما
 صغير وصغيرة وهو معسر
 وله ما عمة تطالب الام الخ

مطلب اذا كان للصغير أم أم
 وأم أب والاب معسر

مطلب لا يجب نفقة الصغيرة
 على أخيها الفقير

مطلب لا يجب نفقة ابن
 الاخ على عمه اذا كان
 قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم
 وأم التزمت أمه الاتفاق
 تبرعا والتزم ابن عمه أنه
 لا يأخذ منها

مطلب لا يجب نفقة الاخوة
 من الاب على أخيه المعسر
 مطلب اختلق في اليسار
 الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركا ذكرهما المرجوحين ما والله أعلم (سئل) في ايتام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لا تم يدعي الاعسار ايضاهل تجب نفقتهم على أحد من ذكر أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكره نصريح علماءنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنهم ادعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم

(كتاب العتاق)

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمات فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخ بأن أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه له في مرضه الذي قدمات فيه وأما عتق الجارية الذي أقر به الاخ وأجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاءت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شاءت ضمنت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لامرأة وبقيته لابنها أعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقيته وان شاء استساعه في قيمة ذلك هذا اذا لم يجز عتقها الكله أما اذا أجازه فيه جاز وعتق جميعه بخلافه لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازها جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة السكال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

(باب الاستيلاء)

(سئل) في أم ولد استعارت من حرة حلياً طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا يتخذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق اسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيرته وان سمعت بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طولبت بعد الجزية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لمافيه من ضياع حق السيد ولا يضح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب الأيمان)

مطلب اذا كان للدينام
شقيق وشقيقة وعم أب
معسرون لا تجب نفقتهم
على أحد

مطلب اذا ملك أخاه شقيقه
ما يملك في مرضه الذي مات
فيه عنه وعن بنت لا ينفذ
واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
وابنها أعتقته الام وماتت
عن الابن فقط

مطلب استعارت أم الولد
حلياً فطلب منها فأنكرته
فأقيم عليها بينة فادعت أنه
سرق منها

(سئل)

مطلب اذا فعل المحلوف عليه بعد أن ابانها لا يحنث
مطلب حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له الخ
مطلب حلف انه لا يزرع حنث وبذر غيره
مطلب حلف انه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه الخ
مطلب حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فاذا انقطع تردد فلان انتهت اليمين
مطلب اذا حلف لا يشرب الخرفاء وجر في حلقه لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق انه يحضر في غدا مجلس الشرع
مطلب حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فباع الاب الخ
مطلب حلف بالطلاق الثلاث من زوجته لا تفعل بي بكرة ولم تفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته حلف بالطلاق ثلاثا منها أنه لا يشتغل في حرفة الفلاحة مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج أو قبله يحنث بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحنث لما تقرر أن كلمة مادام غاية تنتهى اليمين بها وبالطلاق البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له فيها إلا زوجة واحدة قد دخلها هل يحنث أم لا (أجاب) يحنث لارادته الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر رجل وحده الحالف فقط يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ما لم يتوبه الحنث اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره قد دخلها هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث وهذا يحاز لصدوره من الموحدة والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من عينة فلا حنث عليه بذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنث (أجاب) اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام ترده شرط البقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا يحنث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة مادام غاية تنتهى اليمين بها كما صرحوا به قاطبة ولا انقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك أن الحالف قد عيّن به دوام التردد لا بنفس التردد وودوامه شيء آخر قال في العمادية وألفاظ التأقيت مادام ومالم وحتى وإلى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري فامرأته كذا أخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنث في عينة لان اليمين تنتهى بخروج الأمير اه والفروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه تقدير أن يحمله الى العادة ويفوضه الى رأي المبطل والتعدد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه أهل الصرف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانهت اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصوره عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشرب الخرفاء وجر في حلقه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث كما في البحر نقلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق ثلاثا من زوجته فلانة انه يحضر في غدا مجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور لم يحضر هل يحنث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنث بالثلاث ما لم ينو مجلس الشرع مجلسا تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانة ولا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه الصغير وشارك الحالف أخا يحنث أم لا يحنث (أجاب) نعم لا يحنث كما صرح به في البحر نقلا عن الفهريه حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة مدغفل وتحنينه وتحبزيه ومضى بكرة

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا اليمين المذكورة للنفي لا للاثبات كما صرح
 به العلماء اذ هو في الاثبات اتفق عليه باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي
 يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأت بواحد منهما كافاً كان نفياً وقد وجد النفي وذكر أغلب علمائنا
 المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرر والثاني في شرح قوله لا يفعل
 كذا تركه أبداً وكيف يحسن وقد أتى بلا انافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطرق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب
 منه شبان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا الا نصديقك الآن تحلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحسن أم لا (أجاب) صرح
 علماءنا بأن الحلف بالاثبات لا بد وأن يقرب بالتأكييد وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من
 ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا فعلت كذا والله لقد فعلت
 كذا مقررنا بالتأكييد ثم قال في آخر كتاب الايمان قدمنا انه لو قال والله أفعل كذا انهم اليمين النفي
 وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكييد ولا منه في الاثبات فليحفظ هذا
 اهـ وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكثر المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام
 لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بحدوده بعض الناس بأنه بحث
 بصدم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور رافعيه للنفي لا للاثبات
 وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان
 يعني جواب القسم مضار عام مثبتاً وجبت اللام والنون ثم قال فيستفرغ عليه اذا قال والله أقوم
 فقياسه أنه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثنائه
 لا قترن باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجده غائباً عن المدينة التي هم امسكنه هل يحسن
 أم لا (أجاب) لا يحسن والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام
 يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكناه ولا يحسن أم لا
 (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرهما ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحسن
 اذ الاصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين عند أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك
 فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا ان خرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحسن لانه جعل
 اليمين مؤقتة بوقت فقتت حتى بانتهائه مادام أو كان أو استقر أو طول ما لا هو كذا أو ما زال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت
 الديمومة وفعل ذلك الفعل فعليه واليمين منتبهة فلا يحسن صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكتير من الكتب
 وعبارة البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنهت يمينه بالخروج فاذا عاد عاد اليمين منتبهة
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يحسن في عينه اهـ والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطيبين الذي يجيبه
 أبوك ناوياً اللحم فقط هل يحسن بغيره أم لا وهل نفس اللحم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحسن
 بأكاه أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما صرح به في
 البحر وغيره فصحح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحسن بغيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث تكونوا عندي
 الليلة بغير تأكييد

مطلب حلف لا بد أن يروح
 إلى فلان بكرة النهار فذهب
 اليه فوجده الخ
 مطلب حلف لا يسكن هذا
 البيت مادام في الشام فالجيلة
 أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
 حلف لا آكل من الطيبين
 الذي يجيبه أبوك ناوياً اللحم
 الخ

لا يحسن عدم وجود شرط الحنف والله أعلم (سئل)

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
وآله وصحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من التحرير * وناظم النثر مع التقدير
هو الذي قد فاق ابناء الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
ومن رقى أوجا عليها شأخا * بعلمه وقضاه وبأذنا
هو الخليل أعني خير الدين * وهو الجليل في الذككا واللين
ايضاح قولي عن سؤالي هذا * مسينا طرقا غدت سدا
في مقسم على الذي يدعوه * لأجل فعل أولما يتلوه
بكالنبي أقسم عليك تفعل * وبفعلان قل كذا لا تفعل
يلزمه شرعا له الاجابة * فأقمتا بأوجبها الاصابه
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
أجب سريعا سائلا قد جاكا * يرجو جوابا شافيا قويا
لا زلت ترقى في سما المعالي * ككها عليا عالي المثال
ودمت في عز هنا وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الراعي عفوجليل ذي الجلال

(أجاب)

حمدا لمن ألهمنا الصوليا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد أقسمنا * ومن لأرزاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلاة
وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانععام
وبعد من يقسم بغير الصمد * فقبل مكروه لما في السند
وقيل لا وانه المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي شمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طهاها
فهو كما نصوا عليه مكروه * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل يا صاح بالاله * أو بالنبي أو بحق الله
لا يلزم الايمان فيه شرعا * ولم يكن اتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
معترفا للخل ذي الكمال * محمد الديري بالافضال

والله ربي عالم الصواب * وهما الحسن القول من جوابي والله أعلم

مطلب قال لغیره بالنبي
أو بفعلان تفعل أو لا تفعل

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لأهلها فذهبت بقصد الحمام أو الجبانة أو بقصد ما غير الرواح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكره هل يقع عليه الطلاق بذلك حيث لا يسهله (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك والحالة هذه لأن الرواح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصد عند الخروج فإذا خرجت لغير أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يجتمعون أخبازهم وقت غدا ثم لا كل أحضر واحد منهم خبزاً رتباً جديداً أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله فحلف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً الأكل الكامل للامتنع المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور كناية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا يحنث بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث قائلاً على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا المثلثة طريق مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع الإبقاء على الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعى أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكذا لا يحنث مطلقاً وإذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن أنكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولي وتقع الإجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة تصلح الفضولي وإن كان المراد الصلح اللغوي الدافع للعداوة والفيض يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره إذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا يحنث إلا به وليراجع البحر من باب التمين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالأمر ليظهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أريد والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقه قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحنث لأن ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكنها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكنها للعلة المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قش ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قش أخيه قاصداً من قش له فيه شركته هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما للجهالة والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الظاهر لنفسها فدفعته لخارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادة الزوجة أنها تفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تفصل وإنما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت بارة تفصل بنفسها وتارة يغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسألة ذكرها في البحر نقلاً عن النوازل في شرح قوله وما يحنث بهما فمن وقع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح لأهلها فخرجت لأمر ثم أتت أهلها
مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً الأكل الكامل
مطلب في حيلة من حلف أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه أخاه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً الخ

مطلب ضاق صدره من قرية حلف لا يرضى أن يسكنها فسكنها غير راض بل الخ
مطلب حلف على أمراته بالطلاق أنها ما تنسج من قش أخيه قاصداً الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أعار الآخر كذا وعكس الآخر
مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها ما تفصل هذا لنفسها فدفعته لخارتها

في ذلك فلم يرجعه ويتأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كمينه وبذنه لا غير هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها يا تركية ما معناه اذهبي مع أمك فقالت أمها يا تركية ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام فيكن ضررا على نكاحك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمتي به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يفتقر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مذاكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صحيح يقع بلا نية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الإيقاع بطريق الضم لو قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمرة فقد نوى ما لا يحتمله لفظه فلم يصح ولو قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يحتمله وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن كان في حال مذاكرة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث وضمير الطلاق يقع كأنه قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره أن أنت مني ثلاث وأنت ثلاث بحذف مني سواء في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت مني ثلاثا إن نوى الطلاق طلقت وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذاكرة الطلاق لكن في الخانية جعله صريحا لا يفتقر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق كما يشهد به نظر الفقيه وفي التاترخانية عن الحجة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن الفضلي إذا قال لها نوى الطلاق يقع فقوله ترا بضم المشاة من فوق وبالراء المقصورة معناه لك وقوله تو بضم التاء وسكون الواو ومعناه أنت وسه معناه ثلاث فتحصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذاكرة عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤول عنه ظاهر إذا احتمل اذهبي مع أمك فاني طلقتك وقوله الذي تكلمتي به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذهبي مع أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمتي به الخ أي جملة المنهسى عنه لعله الضرر يكون ثلاثا فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها منه ابن خالها فحلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخطاب بخصوصه وأن لا يمكنها من التزوج فزوجت نفسها قهر اعلية من غير الخطاب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التين فصار يضع اليانسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للعرف كما في لايأكل لحم إذا أكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأن في مثل هذه البلاد فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكسا مثلاً في ذلك اليوم يبر في يمينه أم لا (أجاب) نعم يبر به وبكل قرية أو بلدة بعيد بعد الاطلاق الإشارة معه فانت على علم

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الثلاث أنها
لا تفصل الظهر لنفسها
فدفعته لجارتها وفصلت
البدن والكم لا يقع عليه
شيء

مطلب لفظ غير العربية
إذا كان يحتمل الطلاق
وغیره يكون من الكليات
كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني
ثلاث أو قال أنت ثلاث
بحذف مني الخ

مطلب فما إذا خطب رجل
من آخر أبنة أخيه فحلف
لا يأخذها غير أولاده ونوى
خصوص الخطاب

مطلب إذا حلف لا يشرب
الدخان فوضع غيره وشرب
لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا
اليوم من العام القابل وهو
في هذه البلاد

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره أنه لا يرحل من هذه القرية فغلب عليه ورحل قهر اهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدل بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل قهر الا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه ما يخل بها تروح الى عرس أخيها هل إذا استغيبته وراحت له يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلوف عليه ويمينه موقته صورتها حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت عليه أبوها ولم يمكنه الخروج الا بتسور السور وفيه اهلاك النفس غالباً هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في المنتقى حلف لا يسكن هذه الدار فأوثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحنث وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها مغلقاً بحيث لم يمكنه فتحه فقبل يحنث وقيل لا يحنث وبه أفق أبو الليث والصدور الشهيد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقته بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل أن يلبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ركوبها إلا أن ينوي يمينه مادامت مهره ولا يقاس بلائبس هذا القميص لأنه عندنا يحنث بلبسه بعد نزع شئ من خيطانه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

(كتاب الحدود)*

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نسكاح الغير وازال بكارتها كرهاً فإذا يجب عليه (أجاب) أن لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي يقام عليه حد الزنا وإن ادعى شبهة يندري الحد عنه به ويجب لها مهر المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنح الغفار أن الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضاً بأن أنكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون أنكاره له رجوعاً عنه وعن صرح بأن الشهادة لا تقبل على الاقرار الزيلعي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل اليها وأدخلها عند من هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقد دها ولم يلحقه من أبيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو يطلب من أبيها أن يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور لسقوط الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه الى أهلها فاقبضها يريد أن يغصبها في نفسها هل يجب منعه عنها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعه عنها وإذا ادعى شبهة لا حد عليه ويلزمه مهر مثلها وإن لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبيئة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصناً بجمه والايحداً في كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصناً بالزنا

مطلب حلف على صهره لا يرحل من هذه القرية فرحل قهر اعنه

مطلب حلف على زوجته أنه لا يخل بها تروح الى عرس أخيها فراحت في غيبته لا يحنث

مطلب حلف أنه لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت أبوها عليه ولم يمكنه الخروج الا مع هلاك نفسه لا يحنث

مطلب فيما إذا عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقته مطلب حلف لا يركب هذه المهره ودعت الحاجة الى ركوبها يحنث بركوبها الا ان نوى مادامت مهره

مطلب لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر مطلب اذا أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار بها لا يقطع

مطلب خطف بكرة صغيرة ووصل اليها ثم عقد عليها من ابن عمها ودخل بها بعد البلوغ فهربت لا يبرأ فطلبها منه يحرم عليه أن يدفعها له وعليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه ويريد اغصبها يجب منعه وعليه مهر المثل ان ادعى شبهة والا حد

بحضور من له اقامة الحدود فحده بطلب المقدوف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو تاب عندئذ لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبدا ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماء نافي المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ رمة في فرجها وهي ملك الغير فما يلزمه شرعا (أجاب) يعزرو ويشهر قال في الخاتمة لصاحبها أن يدفعها اليه بقيمة ما بلغت وفي التبيين يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بقيمة ثم تبيع هكذا ذكره واولا يعرف ذلك الاسماع فيحمل عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بقيمة ثم اذا دفعها له بقيمة تبيع واقول ذلك لقطع التحدث بذلك كلما رآها شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم

(فصل في التعزير)

(سئل) في مؤمن تفرس بفراسته الايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهده بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فاذا تترتب عليه وهل يلزمه بالفراسته الايمانية الصادقة اثم اخروى أو جرم دينوى أم لا (أجاب) يترتب على اللاتم المذكور بايذائه وتمديده التعزير الشديد لكرهيته الحق وبغضه الصديق اذا الفراسة الايمانية والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شرير يضر الناس بيده ولسانه بسعيه في الارض المقدسة وعوانه ويأخذ منهم لنفسه مالا ويجعل ذلك له وظيفة استطالب بها وعلمها تمالا هل يسمع من أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذا يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحضة حق الله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء نايان المخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا اخلصين لقصد هم دفع كلمة المتعدى لعامة المسلمين وللحاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور واسمه بالبرازية الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام ملك الملوك أبو العلاء الناصحي لما سئل عن مفسد يسعى في الارض بالفساد ووقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشرور عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع

شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو بيرع

اه وفي المجتبى رأى مسلمانى يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع

مطلب قذف محصنا حده
ليس له أن يحده ثانيا لهذا
القذف

مطلب لا تقبل شهادة المحدود
في قذف وان تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في الديانات
مطلب وطئ رمة ملك
الغير يعزرو ويشهر ولصاحبها
دفعها اليه بقيمة ثم تبيع

مطلب تفرس بفراسته
ايمانية في بيان سرقة فاذا
رجل بالفاظ موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المتفرس
بل له الثواب بذلك
مطلب اذا أضر الناس بيده
ولسانه وأخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وظيفة له
استطالب بها وأخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وان لم يكن حاضرا ويعزره
بما يراه ولو بالقتل وللخبر
الثواب

مطلب اذا رأى مسلمانى
يحل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الظلمة

والمقصود به هذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في سماع
في الارض بالفساد رجب عليه تعزير لا تقي بحاله رادع لادمثاله أرادولى الامر اقامة ذلك
الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل
المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكفله
وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فالذى يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك
(أجاب) اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من شفاعته
سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها قال أهل التفسير الكفل
النصيب أى عليه من وزر هانصيب مساو لها فى القدر قال القاضى أبو السعود والشفاعة السيئة
التي لم يقصد بها امر اعادة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى
وكانت فى أمر غير جائز أو كانت فى دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت
شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاذا الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذى يعين قومه على غير الحق كمثل
بغير تردى فى بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وابن حبان فى صحيحه قال الحافظ معناه انه
قد وقع فى الاثم وهلك كالبعير اذا تردى فى بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن
أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايمار رجل حالت شفاعته دون حد من حدود الله
تعالى لم يزل فى غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاذا الله فى ملكه ومن أعان على
خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو فى سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أعان ظالما باطلا ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبرانى
والاصبهانى وعن أوس بن شرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع
ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبرانى فى الكبير وفى الترغيب
 والترهيب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص
 الشقى المذكور سعى فى سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها فى الدنيا الاهانة
 والتعزير وفى الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) فى ذى صلاح
وعلم ودين سرق كتبه من حجرته الكائنة بمسجد له جار من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق
 لها فاخبر قاضى بلده بها ثم أخبر حاكم العرف الذى لم يعهد منه اخذ بعنف عساه أن يتبين له
 الحال بالقراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه
 بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذى عنف وكان من ذوى الالباب
 والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهى من الشريعة علمها من علمها
 وجهلها من جهلها وقد صنف الناس فى السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد مر فى البحر
 نقلا عن التجنيس فى المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب فى حاجة غير مشغول بالسرقة
 ليس له أن يقتله وله أن يأخذ دولاً ما دام أن يحبسه حتى يتوب لان الحبس للزجر لتوبته مشرووع
 اه والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسياسة على قتل رجل ظالما بشهادة
 عدول فماذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعزير فى كل معصية ليس فيها حد

مطلب اذا وجب على أحد
تعزير وأراد الامام اقامة
ذلك عليه فتشفع به اناس
وخلصوه من ذلك عليهم
الاثم بقدر ماتشفعوا

مطلب فى بيان الشفاعة
السيئة

مطلب فيما أعدم من الوعيد
لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب فى الوعيد الذى أعدم
لمن حالت شفاعته دون
حد من حدود الله تعالى
مطلب اذا سرق من رجل
صالح ذى دين وله جار متهم
فغلب على ظنه انه هو السارق
فاعلم حاكم العرف الذى لم
يعرف بالاخذ عفا بذلك
لا حرج عليه

مطلب اذا وجد الرجل
وجلا معروفا بالسرقة ذاهبا
فى حاجة غير مشغول
بالسرقة ليس له أن يقتله

مطلب التعزير فى كل معصية
ليس فيها حد مقدر

مطلب اذا أغرى ذا
سياسة على قتل معصوم
ظالما يعزروا ولو بالقتل لزجر
غيره عن ارتكاب المعاصي

مقدروا الاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فيجب على المغري المذكور ويجوز الترقى فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كنز الدقائق
وقد ذكر وايضا علماء التعزير بالقتل في أشياء ذكر من جملتها جميع الكائنات والاعونة والسعاة
والظلمة يادتي شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظلمة فله يجوز قتله تعزيراً جزاء
لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شقي سعي يا خراي حاكم السياسة
سعيه كاذبة قاصداً تغريه وايداه ماذا يلزمه شرعاً (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماً ونا
ايرادها في كتبهم وهو هامسلة السعاة والاعونة وافقوا وجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي
الامام أبو العلاء الناصحي فيها انظما هو

مطلب فيمن سعى الى الحاكم
السياسي في تغريم غيره
وايداه يجب قتله وعدم
قتله معصية

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع

شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات
وذكرها في منقح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحة الله تعالى عليهم
أجمعين وحشرنا في زميرهم آمين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحهم والفلاح يستعبده من استقلحه حتى
يبيع فيه ويشتري ويستحل أمواله بل ونفسه وبعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بآب عمه أيضاً لهم
وقال لهم هذا أيضاً فلاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعاً (أجاب) أعلم ان هذا الشقي البعيد
الطريد من رحة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير
وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترقى في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء الفجرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه ما في الذكرا الحكيم من قوله عز من قائل
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
يبقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى
رب العالمين ذنباً اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعلية من الوزر والخطيئة
ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمتنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوبة الغير
ووطئها علماً بكونها منكوبة الغير فاذا يلزمه (أجاب) يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليه اعدت وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطفها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقيها بالقبول وأكرمها
وآواها وأدخلها عليها والحال ان خالتها في نكاحه قائلاً بيني وبينها عصوبة وهذه طريقة الفلاحين
فاجراؤه هو والذي تلقاه وأكرمها وآواها وأدخلها عليها وارتكب معصية الله تعالى وهل يجب
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخاطف ومن أكرمها وآواها أعانه على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والحبس المديد

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحاً مسترقاً
تستحل لهم أمواله وبعياله
وسعى بذلك ايضاً في ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوبة الغير ووطئها
علماً بذلك يوجب بالضرب
سياسة ويلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكراً
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمها وأدخلها
عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدي بأخذ الزوجة والامتنعة ودخول دار الزوج
بغير اذنه التعزير وقد نهي الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
مجمع عليه لا خلاف في احد فيه وأما احضار المدعى المنقول ليشار اليه فالمتون والشروح
والفتاوى طافحة به فيجبر المدعى عليه على احضاره لما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
المسلمين بالتجري على اخذ وطاقاتهم من غير جنحة ولا أهلية الاستحقاق فإذا يترتب عليه وهل
يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
وظيفته بغير جنحة يعزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
في كتب علماءنا ان من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزر وفي البحر صرح بحرمة
أخذ وظيفة الغير بغير جنحة وبعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائل لا يحل عزل القاضي
لصاحب وظيفة بغير جنحة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم ليمتنعه فقد
قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا لباس باعلام السلطان به والله أعلم
(سئل) في أمير أرسل رجلا بصابون له الى فرضة يافا ليمتنعه بعرفة أميينها فباع البعض وبقي
البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في جنة
بالرملة وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليه باعترافه يديه وسجل ليعرض على حضرة الامير ليردعه
عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه وزجره
ونهره واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن
ارتكب المعاصي فهو جدير بالاعذار والنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمة وما للذي ينبغي
النسب اذ مقام الله أعلم (سئل) في رجل آذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا ما أنت مسلم ولا أبوك بل
كافر مشر لعل الله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزر القاتل فقد قال في النظم الوهباني
ولا كفر من يا كافر وهو مسلم * وباعبها اثما وقالوا يعزر
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل لمثل
هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقده كفرا لا يكفروا ان كان يعتقده كرا فخطابه به ذابا على
اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
الاسلام كفرا كفرا اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

(كتاب السرقة)

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجه ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته أحبانا
هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله وتحبس وتس بعذاب بمجرد دعواها أم لا
(أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البيئة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان عن كيان
لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتمل فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تس بعذاب قال في البحر في
التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة
أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين
مستورين (أجاب) لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان
التهمة لا تثبت الا بذلك وايسر الحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صرح به صاحب

مطلب اذا كان يؤذى
الناس باخذ وطاقاتهم من
غير جنحة يعزر ويجوز
اعلام السلطان به ليمتنعه
عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
يرجره الامير ويقوم التعزير
عليه
مطلب اذا قال لا تخريا كافر
يا جاحدا يعزر القاتل ولا يكفر
ان أراد الشتم الخ

مطلب فقد من بيته بعض
أمتعة زوجه ابنه فاتهم
امرأة تدخله لا يقبل قوله
المجرد عن البيئة ولا تعذب

مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
أو غيرها لا يحبس بمجرد
الاتهام بل لابد من شهادة
عدل أو مستورين

الجبر في كتاب الكفالة والله أعلم

(كتاب السير)

(سئل) في كنيسة ببلدة غير بها مسجد للجماعة المسلمين وشرقها مسجد للجماعة المسلمين أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها حجر ينتفع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي به افقطه و أقاموا بها جدارا وأضافوها الى الكنيسة رافعين أصواتهم ياديين
المسيح على وجه الاظهار ناقلين أنواع أطعمة لعملتهم بالخبز والتخاليط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لا ضافتها الكنيسة واتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجد عن
الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكن من ذلك مع انه لم يعهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه
لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على القطر الاول لا في البناء ولا في الارض وأضاف البقعة الى
الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع يرفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم
فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا يجار نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقة واتصر له ولده والجمهور وان قالوا
بتره التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش أو ترزين أو ارتفاع أو اتساع
انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الذار الا آخر ثلاثة مجرد معصية حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع ان بعضهم قام بجمعونتهم والتزم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصراني
أجارنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنقذنا بكمه من هذه المهام
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطي الدية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشياء والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصر نابا بالقاهرة في كنيسة بجارية زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادة ما بعد
هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالاسلام واجسادا لهم وكسرا لشوكتهم واتصارا للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للذمى تعلية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية
بناؤه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوءه وهواءه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضي عدم تعلية بناءه وهو

مطلب ليس لأهل الذمة
الزيادة في الكنيسة
وسعة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجماع واذا غلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الذمى من تعلية
البناء اذا حصل منه ضرر
لجاره في ظاهر المذهب

ظاهراً لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعمية بنائه على بنائهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة أن يعملوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون داراً عالية البناء بين الجيران المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اهـ (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعمية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفي النظم الوهبانى وليس له رفع البناء ويقصر * قال فى شرحه بعد كلام قلت وفى الكلام اشعاراً ظاهر بمنعهم من انشاء البناء على بناء المسلمين اهـ وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الأول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضاً أقوى مدركاً للحديث الشريف الموجب لسكونهم لهم ما لنا وعليه ما علمنا والله أعلم (سئل) فى دير معدل سكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية فى ملكهم وتصرقهم ملاصقة لبحر الدير وقد تشعث غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائها وقد ورد الامر السلطان بتعمير الدير المعدل سكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعث من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الجارية فى ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر ديرهم ليسكنوا بها او يتحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانعاً من دخول المصوص اليهم لئلا يمنوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق فى ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشعث منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية فى ملكهم المعدة للسكن جائز بلا خلاف لالتخلف لاجتماع فيها للعبادة واظهار شعائرهم واذا أحكموا بناء بيوتهم ودورهم لتحفظ من المصوص لئلا يمنوا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم فى ذلك وان كانوا قد نصوا على أنهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلى على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن لتحفظ لئلا يمنوا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فى ودى علك طبة من جله دار تلقاها الرثاعن أبيه اليهودى را كبة على بيت من جله دار لمسلم تلقاها أيضاً الرثاعن أبيه وكل منهما ساكن فى الدار التى له كما كان يسكن أبوه من قبل ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودى من سكنى طبة والتعلى عليه قائلاً الاسلام يعمل ولا يعمل عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا البقاء دار الذى العالمة على دار المسلم وسكنها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة فى شرح النظم الوهبانى وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) فى أرض قراح مجاورة لآثر به أهل الذمة باعها مال كهابث من معلوم لشخص وسلمها له بالتخليه هل يجوز بيعها ومشتريها أن يضيفها للتربة المذكورة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق للتصرف المالكين فلهم بيعه لمن شاءوا وللمشتري التصرف فى ملكه باتخاذ مقبرة وقد صرح فى التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا داراً أو بستاناً من دور المسلمين فى مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فيفعلون بها ما شاءوا كالمسلمين اهـ والله أعلم (سئل) فى رجل يدعو الشوق الى زيارة المقبرة والخليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج فى بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيحجبونه لئلا من على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من

قوله كان ذلك أولى كذا

بالاصل اهـ

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يعملوا بناءهم على بناء

المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يسكنوا محلات المسلمين

ويؤمرون بالاعتزال عنهم

مطلب دير لطائفة من

الرهبان تشعث غالب بنائه

مع الدور التى لهم بجواره

أرادوا رفع ذلك الخ

مطلب طبة لندى فوق

دار مسلم تلقاها بالارث

لا يجاب المسلم بمنعه من

السكنى لكن لو هدمت يمنع

من اعادتها

مطلب أرض قراح فى جوار

قرية أهل الذمة اشتراها

رجل من مال كهابث واراد

المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج فى بعض

السنين لزيارة القدس فيلحقه

طائفة من المسلمين وطائفة

من أهل الذمة الخ

ظالم أو قاطع طريق ليدب عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا يشكر عليه ذلك إذ حكمهم
حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كالملاهي والقواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل
وفي الأشباه والنظائر نقلا عن الملقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي إلا الخمر والخنزير
ولا يكره عيادة جاره الذي ولا ضيافته اه ولم يزل أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويدهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والغش الطاغية الباغية العاتية بل له
في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات أصل أصيل
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
لواده عرسا وضررت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه
الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا انه
يجب على أهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح
القدير بحثمانه اذا استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الثياب الفاخرة
حريرا وغيره كالصوف المريع والجوخ الرفيع والابرار الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء
المنكورة أولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لا ارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا الممنوع عليهم فعليه بالارباب وفي الاشباه والنظائر تجيبيل الكافر ظلم كفر فلو سلم على
الذي تجيبيل كفرا اه والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء
على المسلمين واتخذ لآبائه
عرسا بالطبول وغيرها يمنع
منه ويجب على أهل الذمة
اظهار الخ

مطلب تجيبيل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الذي انى المعبر عنه لدى أهل بالتيار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري
المقاطع عليه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقتر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت
فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولده أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف
فيها السلطان برأيه أو نائبه المفوض اليه ذلك من قبله (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا
ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء طول حرم العطاء أي منسح العطاء فلا يعطى له شيء
لا وجوبه ولا استحبابه لانه نوع صلته وليس بدين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويسقط
بالموت وعن صرح بانه صلته لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كلبه المذكور فاذا تقررت
ذلك علم ان الغلة المقاطع عليهم توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له أهل
بيت المال وهو السلطان أو من أتاه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه
ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والجزية والله أعلم
(سئل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول مأذونه بعض الخراج منها فباعه
له بأذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض
أم لا (أجاب) صرح علماءنا راجعهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما
بعد قبضه وايقاعه شقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات
السائغة لملك شرعا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد

مطلب عزل السلطان بعض
التيماريين قبل ادراك الغلة
وولى غيره توضع الغلة اذا
أدركت في بيت المال ومن
مات أو عزل من أهل العطاء
منه

مطلب باع مأذون صاحب
العطاء بأذنه بعض الخراج
بعد قبضه له ثم عزل صح
البيع وليس لمن ولى بعده
أن يطله

مطلب اذا رهن المزارعون
الأرض السلطانية تسنين
لا تبطل قدميتهم

من ارعين يتعاقبون عليها بالزراع جبالا بعد جيل ضاق بهم الحال فوهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكروا الارض هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذا ترك لهم به أعنى بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتواردها الزراع أبا عن جد اختلفوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك علماؤنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبیت المال جارية في تيمار شخص أجرها من ارضها بدراهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعتها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا ملك له فيها (أجاب) قد تقرران أراضى بيت المال يسلمت بهما ملك أرض الوقف وان اجارة غيرناظرة لا تنفذ والاراضى الآن التى في أيدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم من ارعون فيها لا انقطاع مالكيها كما حرره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التى هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحنفى من له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الاشباه والنظائر الاجارة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا بمن يملك الاجارة فكيف بمن لا يملكها البته والله أعلم (سئل) في رجل كان بيده أرض سلطانية بيد سباهى جعل له السلطان قسمها نظير عطائه عجز من كانت بيده عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها للشخص واستقرت بيده عشر سنين ودفعها لثالث واستقرت بيده سنة ويريد من كانت بيده أولا أن يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس والثالث قد ذكر بها وهياها للزراع فهل له ذلك مع ما أنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضى التى لبیت المال والناس تزرعها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التى تجرى في الملك فلا رجوع للاول فيها وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبیت المال بها بئر من عدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤها لها من ولاد السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كذب في فتوى رفعت الى شرا السلطان الاشرف برسباى الارض ممن ولاد نظير بيت المال هل يجوز شراؤها منه وهو الذى ولاد فكتب اذا كان بالمسلمين حاجة والعماد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تنقيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب ارض سلطانية في
ايدى الزراع عن ايائهم أراد
بعضهم قسمتها الخ
مطلب أجر أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية عجز
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لا ملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ
مطلب ارض لبیت المال
فيها بئر من عدم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومثله في
النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجاز لولي
اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كبد فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه والله
أعلم (سئل) في أرض خراج المقاسمة كأرضي بلادنا لوجعل والى الخراج على صاحب الأرض في
كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيه ما ييسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزرعه ما نحو
الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه
الاخراج المقاسمة لنفسه اذا جعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الحكايا لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لا يمكن اذا ثبت في
أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم مات أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالخصه
من أربعة وبالدراهم أو غيرهما من الدينار والعروض وما يصلح أجرة اجارة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من
التمكن من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
المزارع زرع الأرض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس بيد رجل ملك وأرض الغراس جارية في تيمار
الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الاشجار فنيت وبقي
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار الفانية والباقية بالتمام كما كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والفانية أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طالب صاحب التيمار أن يتسلم الأرض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب اجرة المثل في الأرض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقبته الأرض لبيت المال وللتيماري اجارتها بأجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي الغراس عن ذلك لكر
ذاته القائم اذ هو احق بها بأجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رقبته الأرض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع بهامدة حياتهم وابائهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل تبقى في يد زراعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها
باجماع العلماء وانما حقه فيما عليهم من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائهم من
اشتمت نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب
فيه اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
فتعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الاسم
ما هو نافذ هذا ولا يستدر لبعث ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الخند بعد ان أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا يغرس
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه
مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ منها أجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الأرض الصالحة للزرع
يلزمه الخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس لرجل فبني
بعضها أو أراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلالا

مطلب مات أحد الجن بعد
ادراك الغلة يستحب
الصرف الى قريته

مطلب أرض عشرية
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر الى جهة ليس
للمتكم عليها أن يتنعم
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المتكلم على القرية أخذ
الخراج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقف
على المزارعين اكدا
الخطبة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسام أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو ظلم قسام أرض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به أم لا متين بيت المال أم لمن وجه
السلطان نصره الله تعالى التيمار له (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بأن من مات من أهل
العطاء في آخر السنة يستحب الصرف الى قريته لانه قد أوفى تعبه فيستحب العطاء له كذا في البحر
وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاده لو مات في آخر السنة صرف الى قريته لانه
قد أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاؤه فالصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلوات لا تتم
الا بالقبض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذ مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلاتها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر
السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمتكم عليها أن يتنعم من دفعه
محتج بانهم اوقفوا لشيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يتنعم من دفع العشر فان علماءنا قاطبة
صرحوا في بابها أنه يجب في الاراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكلم على القرية وهو السبأهي الا
أن يأخذ عليها خراجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقسم يبقى على قدمه وحمل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعتلة للركوع والسجود
فيسبق ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله حاد ثا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا في الخطبة
والشعير والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطير مجرد الخدس والتخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف نقصت على
الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا
ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز تجاوزا فة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي
وانما الشرع في مثله التيسير والقسمة بالكيل والجواز في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر
علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شك ابن اربعة خيانة المزارعين فارسى اليه عمر رضي
الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة خلفه وكل امره الى الله وهذا
الشرع الشريف نزل حاد عنه فالتقوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا
كالذي ينسكح أمته والله أعلم (سئل) في أراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها
أن يضربوا عليها أشياء معلومة في مقابل حصةهم يسمونه فصلا وذلك على وجه الخرز والتخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الخبر
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونهم فصلا أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعدا بفعله جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم بأخذ
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار
بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها
زرعها بامداد معلومة مخالفا للشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما يتحصل

واتفق أهل القرية على توزيع ما فصله على قراريط أهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لها حصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لا على وجه الجور والتعدي بحيث أن يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لأن الفصل يجعل على الزرع الخارج اذ هو الذى يقسمه التسام ويأخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقدمت سنون وهو يعطى ما يحين عليه من الخارج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغراس الملك مسلك الروماني الذى لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبيت المال مفقوض للإمام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورتب جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خارج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذى لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندى فكثرت مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خارج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيمارى اخراجه منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لأن خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه في ضمن قطع وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن الذخيرة وأما اخراجه من انقرية لكونه مضرا فمجمع عليه لاسيما مع كونه آفاقا نزيلا لملك له فيها وقد نقي عمر رضى الله عنه رجلا كانت نفقة تنبهه الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الاتفاقي الذى لا ملك له بالقرية مع اضرامه والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الجزء المعين له من جانب السلطان لا اتفاق ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها أن يختص بماعلى شجر الزيتون من عداده المقرر في مصرفه المتكلم عليهم بدون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العداة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع بالأرض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكية فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذى يخصها كما يجوز في الزرع الشئوى والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربتا من الظلم وكثرة التكليف من باطعية ومباشرة وكيفية وجبة وقواسية وطباخة وسياسة وأنواع من الظلم يطول تعدادها لا أصل لها

مطلب غرس زيتون مملوك في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخارج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لأهل القرية

مطلب غرس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يختص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربتا من كثرة المظالم لتولى القسم نقل قسمهما من الربع الى الخمس

في الشرع ولا العرف القانوني ولا يحتمل ان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظالمات فنقبل
متوايهما قسمهما من الربع الى الخمس لما رأى من أن لاعارة لهم ما يدون ذلك فجعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بعرفة حاكم الشرع الشريف وكابة حجة بذلك لما رأى من
المنفعة العامة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع عليهم ما لا يعمران هل ما فعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لأنه اذا أعيد الربع
امتنع الزراع عن زرع أراضيها بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر لدى العلماء ان الظلم يجب
اعدامه ويحرم تقريره واذا حلت الارض ما لا تحتمل كان ظلمها يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج
المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضا
قليلة الربع كثيرة المون بحيث لو قرر عليهم الخمس تعطلت ولا يفضل لربها شيء بعد المون أو كان
يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعالمه لعالمكم حلما
الارض ما لا تطيق فقال لا بل حملناها ما تطيق ولو زدنا طاقت رقد نص السيكا كي انه اذا جاز
النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولى
وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لأنه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متولياها كل سنة للعشار غرضين نظير ما عليها من العشر
هل للعشار أن يطلب العشر من زرع مستأجره أم مستحكره أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده أرضا يرضي بعضها وقف وبعضها البيت المال
يزرعها بالحصه هل عليه بها بذلك فتجري بعدموته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لا هل اذا
وضع أحد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته أن
يخاضعن بنيه فيها ويقاسمنهم فيها كقسمة أملا كهو وتجري على الفرائض الشرعية أم لاحق
لهن فيها (أجاب) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا ملك المزارع فيها بالاجماع فلا تورث
عنهم كما صرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك بالاجماع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية نصف أرضها وقف
والنصف سلطانا جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة المظالم وطال عليهم الاسدوهم قاطنون
ببلاد الاسلام وقد توالدوا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضيهم المذكورة وبعد ما يزيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعا أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يزول
ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالحصه وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني
دفع المتولى الارض من اربعة فالتخراج أو العشر من حصه أهل الوقف لأنه اجارة معني انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القاسم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطانا اذا
خرج أهلها منها الكثرة
المظالم لا يجبرون على العود

مطلب في حكم الماخوذ
من زراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود إلى بلدتهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد وعمله تقول
إذا كانت الأرض لبيت المال وتدفع مزارعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما
صرح به السكندر بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن
أرض بيت المال لاخراج فيها والماخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فما
تفعله الظلمة من الانحراف به فخرام مصرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يفعل الآن من الأخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجباره على السكن في بلدة معينة ليعمرداره ويرزع
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند التجزأ والغيبه أو التهرب عن الأرض
الخارجية على أنه إما أن يدفعها السلطان من أجرة لغيرهم وإن لم يجد من يأخذها من أجرة
يؤجرها وإن لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وإن لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرضا قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر بمثل وقيل انه قول الكل فاقصروا هم على ذلك يمنع
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال ويقضي بأنه ظلم وضلال لا يحل
بجمال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب (سئل) في أرض خارجية ألقى عليها
السييل حصبا وبعض أحجار فترك أربابها زرعها مع اسكان اصلاحهم اهل يجب عليهم
خراجها الموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخراج ولا يعذرون بالترك مع اسكان الاصلاح قال في الحاشية وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر يتظر أن أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فليفعل كان عليه
الخراج وفيها بعده بقليل وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها أن أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وإن لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين فاستحقت الأرض بان
ظهرت وقفا ارصا ديا هل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك أن
الدودة والفارغة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع
والآفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الأخير لتعلق ذلك بعين الخراج فيها فكأنما بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والاقرب إلى العدل والابتعاد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحمد من سيرة الأئمة كاسرة أنهم إذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا
لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قسمها الربع
وهي وقف ارصا دى من حضرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن
المتولين قديما وحديثا غاب المتكلم عليها أو أن جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فقتلوه لغيبته

مطلب لو عطل زراع أرض
الخراج أرضه لحصى القاه
السييل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر أن الأرض
وقف خرجوا من العهدة
مطلب لو أصاب الزرع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب في أرض قوية وقفها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فجذوا الزيتون
بغيبه المتكلم عليها فالقول
لهم في قدره

بغير اذنه والا ن تشطط عليهم في حصة الوقف ولا يصدقهم في مقامهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة جلد في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه من مجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البيينة
الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم اليمين على ما ادعى به فله ذلك اذا البيينة على من ادعى واليمين
على من أنكر لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء اناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة
بجمع ما لهم وحفظه خشية الهالك والله أعلم

(باب الجزية)

مطلب اذا عاد أهل الذمة
وقالوا ان عادتنا ان لا نعطي
الجزية عن الاعزب الى غير
ذلك لا يلتفت الى قولهم

(سئل) في أهل الذمة اذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا بمادة أن
نعطي عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المتزوج منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
بدفع الواجب عليهم شرعاً ويأمرهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم عما هو مقدور في الشرع عند
أهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت الى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أدائها ردع ويأمر ويضيق وتؤخذ قهر او قسر او جبر اذا الجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيوفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من
قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا
بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا ما قالوا هاندعوهم الى الجزية لا هزمهم صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبة بن عامر انه قال قلت يا رسول الله انا غز بقوم فلاهم
يضفونا ولا هم يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان أبوا الا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكث ضعفه بدرهم عمر رضى
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان
بجملنا وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عندهم ارحمهما الله تعالى ومن كل
بالغ سواء كان متزوجاً وغير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرتد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير
غير معقل وراهب لا يخالط وشمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفالج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه اذا ارسلها على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤديه بنفسه قائماً والقباض فاعد في
رواية يأخذ بتليبه ويهزهزا ويقول أعط الجزية يا ذى كذا في الهداية لانهم مأمورون
بإعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويل فيقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في ذى مات لا عن تركه هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من مالهم

مطلب اذا مات الذى لا عن
تركة لا تطالب ورثته
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فلسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين
الا كدي ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث يمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاهام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب بابن بآبائه فيها كالذين الشرعي الثابت بنعمة المديون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غاب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

(باب المرتدين)

(سئل) في شق لعن نبي الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اخي عليه الملك الخليل في القرآن
الكريم بأنه اواه حليم فاذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائب من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حدا ولا توبة له أصلاً ففي البرازية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارد والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الاصل والمولود بينهما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه
ما لم يرجع عما قاله لان باتيانا على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائب من قبل نفسه كالمتردد فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعاق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع
المعائب بخلاف الارتداد لانه معنى ينفرد به المرتد لا حق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً
قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعق ويقتل حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطابي لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شاك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أيما ثقة فوالله ما اوقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع
اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشباه كل كافر تاب فتوبة مقبولة في الدنيا
والآخرة الاجماع الكافر بسب تبي وبسب الشيخين أو أحدهما وبالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه المسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والخاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشق المتهور في حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا
ابراهيم

مطلب في حكم سب سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق من تكبأ أعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي اللعين أفتونا مأجورين (أجاب)
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التتف حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلاطون في كتابه
المسمى بعين الحكم حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان
ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه والنظائر كل كافر تاب فتنوبته مقبولة في الدنيا
والآخرة الاجماع الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
و يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء عليهم السلام فإنه يقتل حدا
ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاعلا بيا من قبل نفسه كالترندق فإنه حد
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى
ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس فحقهم المعزة الامن
أكرمه الله تعالى والبارئ منه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى ينقربه المرتد لاحق
فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شق عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل
أيضا حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل
الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في
وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شاقه كافر وحكمه القتل ومن
شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فقتلوه ومن سب
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان
متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول
وتما فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في
نصراني ذمى تجرأ على الجنب الرفيع المحمدي صلى الله عليه وسلم بالسب فإذا يازمه شرعا
خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصرانية ومدح الاسلامية (أجاب) يبالغ في
عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء ونايانه يجوز الترفي في التعزير الى القتل اذا عظم موجبها وأي
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قيل اليه نفس
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرأ أعداء الدين الى احراق أفئدة المسلمين بسب نبيهم
من الكفرة المقردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما نقله الزاهدي في حاويه بقوله نج قيل له في الخروج
الى دار الحرب متجرا فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان أراد به ان يرجع
ثمة أكثر لا يضره وان أراد به ان دينهم خير كفر قال ولا كلامه هذا وجه أحسن منه ان الكفار
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقله خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
ولا تسهم أموالهم بغير غن أو بئس بخس وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيرا من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
نج قيل له في الخروج الى
دار الحرب الخ

المعاملات الخ مع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو
سبب جلي (أجاب) الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية قواهم من يده
فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه آمن من قواهم واستراح منهم وترك
التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئا
فقال لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع
النصولين راجعا حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم
أتمر بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معللا بأنه يدل على التعظيم وبأنه
منتقب بل وبأنه لو قدر رجعيته وشناعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية
بريرة لما اعتقت فقال زوجها وأبوها ففعلت أنا مني قال لا ولكن أشنع قالت لا حاجة لي فيه
فاجتمع المذهبان على عدم كثره والذي يظهر انها الجاعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلم
ويرغم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انظر الى امرأة وأعجبته حلت له بحجر دنظره سواء كان لها
زوج أو لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل
الصلاة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب تقبل
توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد
صرح علماءنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء
عليهم الصلاة والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه
والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الا كمين ووقع في عبارة البرازية ولوعاب نبيا كفروا وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا
تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور فن
ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان قد أوحى الله تعالى اليه ان زيدا يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله اياها فلما تشكى
زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه
يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها وخشى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولود وقد أمره
بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بان
قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال
قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من
المفسرين والعلماء الراغبين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن
العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيدور بها
أطلق بعض المجان يعني النسقة عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم
عن مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن
وجه الخطا والصواب في هذه المسئلة وفي اسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج
فما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة
الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا انما ليس

مطلب لو قال لو جاءني النبي
ما فعلت لا يكفر وكذا لم أتمر
بأمره

مطلب من قال ان النبي
كان اذا انظر الى امرأة
واعجبته حلت له تنقيصا
بمقامه الشريف ككفر

مطلب في تفسير قوله تعالى
واذا تقول للذي أنعم الله
عليه الآية

قوله وهذا انما الخ هكذا
بالاصل الذي بايدنا ولعل
الاحسن فهذا الخ ويكون
جواب أما أو غير ذلك تأمل
وحرر اه معصمه

فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دعى منه معصوما كان أو غير معصوم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة زید تمناها بقلبه ان طلقها زید تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى أخبرانه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائزة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد طلقها زید وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرضت وقالت الامر لله ولرسوله من حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختيار خطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجه اياها بعد زید يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد نظره ويدخل بها بخفاء القائل بتكلمه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومزقها واستهزأ بها فاذيلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردها وقال وجهه بازنامه فتوى أو رده قيل كفر لردته حكم الشرع وبعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما أفق أو قال لا يعمل بهذا يعزرا اذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجميل أعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا ولل المسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في متول على أوداف سيدنا خليل الرحمن علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظملا بغير طريق شرعي فوكوا جماعة من مشيرتهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليضربهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فأرسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبنية المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به قائلا له بالتركية بانه سويله فصل له بذلك ايداء وهو في مجلسه وحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع افعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسطرة في المتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح والتبيين من وجه الاهانة بالحبس وكشف الشهية والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايداء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمين ان من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز في باب اولي ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستهزاء خصوصا بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الافتيات عليهم والاستهانة بهم اذ

قوله وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم كذا بالاصل وهو تحريف ولعل صوابه وخطبها للنبي أو نحو ذلك تأمل اه معججه
مطلب لورحي الفتوى على الارض ومزقها يكفر

مطلب لو قال المذنب والى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بغلظة وتعاطم مستخفا بكفر

مطلب من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضرب قبيح ذميم
والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن
لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهن الله فإله من مكرمه والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائم
العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحد منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال خصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من برسم كاري كنم بشرعني كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ أنا
اعمل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بشرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتغزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لأن
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرقوا الى هدم
الشريعة الكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طامس ريت الصحابة دونه بسبب وفهمها
حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالمتعين على حكام المسلمين
والاسلام وسائر دولة الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشأن الصعب
المذهل والتيقظ له برء مشل هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من
سلطان ومن أبي وعمادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهيم المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوتهم
سما الشريعة وارفع عمدها وثبت قوائمها يا ممسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين
(سئل) في رجل سكن داره ثلثها والثلث الاخر لا خرقيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار
اما أن تستأجر حصته منه أو تهائنه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الخاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفتت بأنه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته
منه ويلزمه تجديد ايمانه وهر اجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل يثبت بذلك كفره أم لا
(اجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفر لك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصرحوا في كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكره والاسلام يعلموا الكفر شي عظيم ولا
يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالجرح
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله
فيه ثم ما يتقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان
الاسلام يعلمون فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا الا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة
اسلام المكره (أقول) قدمت هذه لتصير ميزانا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أم لا وفي الفتاوى الصغرى الكفر
شي عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضميم ولم

مطلب من قال لا أعمل
بالشرع بل أعمل بدعائم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفتت بأنه كفر وبانت زوجته

يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفروا وهو الصحيح عندي لأنه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
 اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى أن يعيل الى
 الوجه الذي يمنع التكفير بحسبنا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر
 فلا تنفعه التاويل حينئذ وفي التاخر حانية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي
 نهاية في الجناية ومع الاحتمال لا نهاية اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
 هازلا أو لعبا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم
 بها خطأ أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر بها عند الكل ومن تكلم بها
 اختيارا جاهلا بانها كفر ففيه اختلاف والذي تحررانه لا يفتي بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه
 على حمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير
 المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد الرمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اه والله أعلم (سئل)
 في نحو عرب السعدنة وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلقون نساءهم فيتزوج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
 أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي أحد هم عن عشر بنات
 مثلا وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد لم يورثوا البنات مطلقا معه بل يعتدون بهن بانفسهن
 ميراثا ويورثون ذلك اعصيته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون بعصيته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
 ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يأتون الزكاة ودأبهم الفساد في الارض
 وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغسير حق ويبيعون الحر ويقول بانفسه هذا
 فلاحى أبيه لمن شئت كيف شئت وأتصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
 الواحد منهم اذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة يذبح شاة
 ويطعمها لاهل حبيسه ويدخل عليها في الحرام ويعتدها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله
 تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعا مع نهيهم لهم عن ذلك امرارا وأمرهم لهم
 بالاستسلام والانقياد لاحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجا عن أمرهم (أجاب) قد
 سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
 الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء أمره وحرمة في دين
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امرارا حل قتلهم وقتلهم وأخذ
 أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن
 فيعلمن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبيهن وبيعهن كالحريرات اه وحيث قطعوا الطريق
 وقتلوا الانفس وأخذوا الاموال فجزاؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
 جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل
 لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
 في طائفة الدروز القائلين بالوهمية الحاكم بأمر الله العبيدي وبالتناسخ وعدم نبوة نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلا أو لعبا وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب
 السعدنة الذين يطلقون
 نساءهم فيتزوجها الرجل
 منهم بعد جمعة ولا يعتدون
 بعد الموت أيضا

مطلب في حكم الدروز
 القائلين بالوهمية الحاكم بأمر
 الله وعدم نبوة نبينا وغير
 ذلك

الدين هل يقبل اسلامهم و يترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشترع عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام واذا أغار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا قوله كالزنديق لأن ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى
هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه والحق ان الذي
يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطنًا كفره الذي
هو عدم التدين بدين و يظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفرنا به وهو عربي والا فلو فرضناه
مظهر ذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كفرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزنديق فاقرانه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة بلدة يدعى أهلها الاسلام
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فأغار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق ملكهم يجوز شراء
النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان أقروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان
كانوا امرئتين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية ملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط بجمعة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا شهادة ولا بينة
فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه في الالقاط
وادعى انه لنفسه لاله اختلاف أئمتنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف
القول قول الملتقط ارجع الى البحر تجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكيهما وخباهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردهما الى
مالكيهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصهما مستغلبا لا قدرة
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا
بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردهما على مالكيهما
فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا
كذبه المالك في ذلك وادعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله
التقطتهما لاردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
نعم الى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من
مزارعي القرية بدايات من عندهم هل يملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك وانما يملكها بملك
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدايات من عنده لزمه أجرة
مثلها لبيت المال حال كونها خالية من الآلات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتى
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
والملتقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملتقط
اللقطة وانه أشهد لا يقبل منه
الابينة

مطلب في قرية سلطانية
بها مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدأ بفتح الباء وتشديد
الدال منوها هو المكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

(كتاب المنقود)

(سئل) في ناظر وقف قبض من مستقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المستقبل من الاستغلال فلزم أن يرجع على الناظر والناظر موقوف وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمستقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المنقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي أن يوفي به شيئا من ديونه لأن بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه باليمن وإن تعذر تأخرت مطالبته إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقود ثبت موته بموت أقرانه لدى حاكم شرعي ثبتوا شرعيًا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قضاة عنه لسماع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور برجم وخرصداقها بذمته وأثبتته بوجه القيم المزبور بالشبوت الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فهل للقيم بيع الحصه المزبورة لو فاء مؤخر صداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصه المذكورة لو فاء صداق الزوجة لأنه دين بذمة الميت ففي العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر وادعى إنسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيًّا لأن الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المنتقى إذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمنقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله أعلم

(كتاب الشركة)

(سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء فما حكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلب القسم يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى باجبار وآلات هي له وإن بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمل وإن بناه من النقص المشترك من ماله فإليه ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين أذهب خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفقاً على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) أن بنى بأنقاضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فيمتنع هدمه وإذا طلب القسم كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير أنقاضها مما له قيمة وطلب القسم أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباني فيها أو الأهدم بناؤه وأخذ أنقاضه التي بناها لأنها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع أن طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزامية شركائه بعمارتها أو إصلاح حيطانها أو مرمتها وهم متمنعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

مطلب قبض الناظر أجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم بموت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لأجلها

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشترك بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

مطلب دكان بعضها وقف
وبعضها ملك أبي الملاله عن
عمارتهما

مطلب تجوز الاستدانة
على الوقف لعمارة

لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في
دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف على جهة بر والباقي ملك آخر بن استرمت بل آلت
الى السقوط وتبأى الملاله عمارتهما والمتولى يريد هاو يطالبهم مساواة في تعميرها وليست قابلة
للقسمة ولا يتوصل المتولى الى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاله على
مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاله بما يخصهم (أجاب) صرح علماءنا
بان المشترك اذا انهدم فأبى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لاجبر
ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع قال في الاشباه والنظائر في كتاب القسمة المشتركة اذا
انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم أبحر ليرجع وصرح
علمائنا أيضا بان الوقف اذا احتيج الى تعميره جازت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر
اجارة عينه ولو بشرع امتاع بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان
وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي أوجبت مراعاة
الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع يكلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وان
شاء أمره بما جازته واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصفه بالتصرف والحال
هذه وينتفى ويقتضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته
لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما موصى انهدمت وأبى أحدهما العمارة فالوصى يرفع
الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة
يجبر هذا اذا بقي شيء أما اذا انهدم الكل وصار صخرافان كان الشريك معسرا يقال له أنفق حتى
يكون ديننا على الشريك انتهى وفي الخاتمة حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه
واحتاج الى المرممة فأراد أحدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها
القاضي ويربها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قيل هذا قول أبي يوسف
ومحمد لان عندهما يجوز الجرح على الحر والفتوى على قولهما في الجرح وقال بعضهم القاضي يأذن
لغيره أى الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا
القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما ألحقنا هذا الا ليظهر أن الفتوى عليه
أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة قرار يط معلومة في فرس بثمن
معلوم ثم باع المشتري الحصة لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل يهلك عند هل يضمن البائع
الثاني للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
(أجاب) هو أعنى البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها لثالث بغير اذن
بأنه فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له أن يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمان فكان
دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه أى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن على بائعه هو لانه عادل في القبض لنفسه ومن مات ممن
اختار تضمينه منهم ما يؤخذ الضمان من تركته والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين
أحدهما له ربع فيها وللاخر الباقي باع ذوالربع ربعه في رجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل
يضمن حصته ان هلكت ويجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك
بتسليمها للمشتري ضامن لخصه شريكه وان كانت قاعة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن
المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يده أحد الشريكين اتجبت تناجا كل

مطلب باع حصة معلومة
في فرس فباعها المشتري
لثالث وسلم فهلكت فالبائع
الاول بالخيار الخ

مطلب باع أحد الشريكين
نصيبه من فرس وسلمها
للمشتري فهل يهلك

قوله بغير إذن شريكه يضمن
فيضمن الخ كذا بالأصل
وفيه محرف ظاهر لعله من
النسخ فتأمل وحرر اه
مصححه

مطلب يضمن أحد الشريكين
مبايعه أو وهبه من تتاج
المشترك بغير إذن وكذا بالمنع
مطلب إذن أحد الشركاء
لشريكه في ركوب الفرس
فهلكت فلا ثلاث الخيار
مطلب فرس مشتركة بين
ثلاثة دفعها أحدهم لحاكم
بإذن أحدهم فهلكت
مطلب يضمن أحد الشركاء
باستعمال الدابة المشتركة
بغير إذن

مطلب في شريكين في فرس
لا أحدهما الثلثان وللا آخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلثا لأجنبي ولم يسلم ولم ياذن
فاخذها فهلكت الخ

مطلب في دار بين بالغ ویتيم
وامرأة سكنها البالغ بلا
استئجار حصه الیتيم مدة
يجب عليه أجرة مثل حصه
الیتيم صيانة لماله

مطلب في شجر قطن بين
رجلين قسمه أحدهما في
غيبه الآخر وحرث على
حصته فقط فلا يختص بما
أخرج من القطن

مطلب في شخصين اجتماعا
في دار وأخذ كل يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما
حتى صار لا يمكن التمييز فهو
بينهما سوية

طلب الشريك شيئا من تتاجها ليكون في يده ونوبته يمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند
مشتريه تسلم منه بغير إذن شريكه وبعضه وهبه لذی ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن
بالمنع والتسليم للغير بغير إذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن إذا اشترى حصة شريكه حكمهم
المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولم يبايعه وسلمه للمشتري بلا إذن شريكه أو
وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدي فيضمن والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة أركبها
أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلكت تحتها هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير
في اتساع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجحهم الله تعالى أن في شركة
المالك كل واحد من الشركاء أجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها
الشريك بغير إذن شريكه يضمن بالركوب لتعديه والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة
لو أحدهم نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جارية لحاكم العرف فدفع
الفرس بأمر شريكه وهلك عنده هل يضمن الشريك حصة صاحب النصف أم لا
(أجاب) نعم يضمن الشريك أما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما يملك
فكانهم ساءلهم الله وأعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم
فجاء واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بداء خرج بها هل للغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستعمالها
فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لا أحدهما الثلثان وللا آخر
الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لأجنبي ولم يسلم ولم ياذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في
الصحرى فأخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة
الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع الفرس للمشتري
لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يتعبد بمجرد البيع على حصة الشريك
وإنما ثبت التعدي لو سلم ومما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها إلى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة
مشتريين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء
فهلكت عنده فاجاب الشركاء فخيروا أن شاؤوا ضمنوا الشريك وإن شاؤوا ضمنوا المشتري منه
انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل)
في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصه الیتيم سنة
هل يلزم البالغ أجرة مثل حصه الیتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بتوجب
أجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما
في غيبه الآخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر فأخرج قطنا وأخذها هل هو مخصوص
به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث
والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجمعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على
حدة ويجمعان كسبهما سواء فخصلا بكسبهما أو لا ولا يعلم التفاوت ولا التساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بأنواعه بكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر
إذا التفاوت ساقط كمثل تقطى السابل إذا خلط ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد

لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الا آخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج واختلفا فالقول لذي اليد والبينة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة تاقوا عن أبيهم تركه فآخذوا في الاكتساب والعمل في اجلة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حدهم لو بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأي كثرة وصوابا (اجاب) نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأي والقوة اذ كل واحد منهم يبيع عمل نفسه ولا خوته على وجه الشركة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصل لهما سعيهما أموالا من دواش وغيرها ولا تريد أحدهما من دارقة الا آخر ومقتضى المال مناصفة ويأبى الا آخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل له سعيهما وكسبهما مشترك بينهما يجب قسمته بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة وجوه واثرتا من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتهم فاهل تسكون الخسارة عليهم ما سوية أم لا (اجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم ما بقدر ملكهم ما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما سوا ما اشترى عقد الشراء أو بآشده أحدهما التضامن الوكالة والله أعلم (سئل) في رجلين اهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرهما بينهما ما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر ليقبضه في الارض بينهما فيسأله له بعد كيده حتى يذرا قد راعا معلوما منهما فاتفقا أن أخذ أحدهما البذر من وضعف الآخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقتضى ما من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصبه أم لا (اجاب) الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في مغربلين اشتركا وكوا على ان يغربلوا للناس بقايا جرونتهم ويكون المتحصل بينهما سوية فرض أحدهم وتقيده وأحدهم يعرضه هل ما يتحصل بعمل بقية يقسم بينهما على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهما وكذلك للمريض أم لا (اجاب) المتحصل بينهما على ما شرطوا العادل وغيره في سوا كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم بشريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم عين (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يخلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصدقه شريكه وكذب ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من يده المال ان له فيه كذا وكذا اذا ايدله في صدق في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني فخاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذاك والآخر بينهما فتعطل آنية أحدهما وواعانه الا آخر على الداج في آنيته فما الحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آنية أحدهما فأجرهما بالصاحبين ولا آخر أجر المثل له عمله ومثله الذي تعطلت آنيته ما طبخ فيها قبل أن تعطل فأجرهما بالصاحبين ولا آخر أجر المثل له عمله معه كن دفع لا آخر دابة لبيع برأ على ظهرها على ان الربح بينهما ما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك البر وللمالك الدابة أجر مثلها وككرجلين لا أحدهما بغل ولا آخر بهما اشتركا على انه يؤجر اذ ذلك والآخر بينهما فاسد ويقسم على عمل البغل والبير والفروع الشاهد لذلك كثرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي فتسأله

مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان في معيشة فاحصلا بسعيهما يكون بينهما

مطلب الخسارة على الشر يكتن بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفقا على ان البذر مناصفة فاحصا أحد البذرين وضعف الخ

مطلب مغربلون اشتركا على ان ما تحصل بينهم بالسوية فرض واحد الخ مطلب اذا اتهم أحد الشريكين شريكه بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد الشركاء الذي في يده المال ان له كذا يصدق

مطلب اذا اجرا أواني النحاس المشتركة بينهما للطبخ فالاجارة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع عنه لغير البائع من الشركاء يبرأ منه

منه ثم دفع الثمن لأحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمأصورته ادعى
فلان بن فلان على فلان أن من المشترك بينهما وبين كل من فلان وذلان قاشا مصرية أو أنه باعه
للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وأن المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو أحد شريكيه
بغير إذنه وبطال به بذلك زاعما أنه لا يلي قبض الثمن إلا المباشرة للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب
بأنني أشتريته بكذا من شريك فلان الذي ادعت أني دفعت له الثمن بغير إذنه ودفعت له الثمن
وبرئت بسبب ذلك فتتقى هل تسمع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسمع لتكون دفعه
لشريكه المفاوض بغير إذنه موجبا لبراءة ذمته وإن لم يأذن له بالدفع ويؤخذ بما قرره في الدعوى
وقوله دفع لفلان الشريك بغير إذني وإن كان هو المباشرة فقد البيع أم لا (أجاب) المقرر في سائر
الكتب متونا وشروحا وفتاوى أن كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لزم أحدهما بتجارة وغصب وكفالة لزم الآخر حتى أن أحدهم لو أجزع عبدا فإن
المستاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما كان لآخر أخذ الآخر فأن كل واحد منهما وكيل عن
صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسبب إفصاح كل واحد منهما
مطالبا ومطالبة إذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وأن
توهمه بسبب عدم إذنه له وإن كان مباشر العقد البيع أذله الرجوع على المشتري وتوهمه باطل
داحض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لأحد شركاء المفاوضة موجب
لبراءة ذمة المدينين له كونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطمة والله أعلم
(سئل) في أخوين شريكين شقيقين متفاوضين والكبير متفوض للصغير في التصرفات المالية
والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وإن كتب اسمه فهو عارية أم لا
(أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما إلا طعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل) في سلاحين يعمل كل واحد منهما في سفينة لغيره اشتراكا على أن
كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جلهما أو كثر هل تصح هذه الشركة
أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جلهما (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
اشتراكا فاسلم أحدهما رجلا في جلوده هل لاخر المطالبة به إن صبح السلم أو برأس مال السلم إن
لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم وللمسلم إليه الامتناع عن الدفع
لشريكه والله أعلم (سئل) في أسكافي اشتراك مع آخر على أن يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها
نعالا والربح بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا
تصح وإذا قامت لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لأنه عمل فيه بأذنه على أن يكون له نصف ما زاد في غيرها
وهذا فاسد كما إذا دفع جارية مريضة إلى طبيب وقال عالجها فإن برئت فإزد في قيمتها بالحنة بيننا
فإنه لا يصح وللطبيب أجرة المثل وقد مر أنفق في غن الأدوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
اشترى كوا شركة وجوه على أن يشتروا لبنان من رجل بوجوههم ويبيعوا الربح بقدر المشتري
ففعلا وأدخل اثنتان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير إذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لا لاثنتين
أم لا ولأن عمل مع الاثنتين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لأن لم يأذن له بالاجماع
اذبالشراء من البائع يكون له المثل في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه بأذنه

مطلب اشتراه أحد شريكي
المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشتراك الملاحون
على أن ما تحصل من كل
سفينة بينهم سوية
مطلب إذا أسلم أحد
الدباغين المشتريين في
جلود ليس للآخر المطالبة
بها

مطلب اشتراك رجل مع
أسكافي على أن يشتري له
جلودا وهو يصنعها
مطلب اشتراك جماعة شركة
وجوه فادخل اثنان منهم
ثالثا يعينهما

في شركته ومن اجتهده فيه وان قالوا له ما اشترينا من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صحيح وصاروا كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معهم ما طمعتهم فيها عينا له فله اجر مثل عمل قافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد الشركاء حصته منها بثمن معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما وقاصصه والا كان شركاؤه يقولون الكرم للشركة لا لشركاء كافي الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا لي خاصة هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الا كرم الا له بمينه ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزمه عين الفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متقاوضين تزوج أحدهما زوجة بمهر وزوج ابنه أيضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ الآخر أن يطالبه بنصف ما وفاقه وله أن يجبسه على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه بنصف المهرين ويحبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه واذا ترتب ذلك بذمته يجبس فيه ان لم يوفقه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليها رجل فركبها بغير اذنهما ثم سلها لآخرهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدى أم لا (أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو بإجازة فعل المتعدى على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقرر ان شريك المالك أجنبي عن حصته شريكه فكأنه يدفعها لاجنبي فيضمن كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في آخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواش لهما غاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهل كنت هل يضمن نصيب شريكه اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيده لا يجبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا يحفظ كذا اجاب والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى اثنين قربا لبيعهما في المزيريب على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقي فساغره أحدهما الى دمشق الشام وقايض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا يتخذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في الفرس لتعديده بركوبها اذ كل واحد من شريكي المالك أجنبي في حصته الا آخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان وبأى عن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له المزيريب وتجاوزته الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان كما نصوا عليه قاطبة والله أعلم (سئل) في فرس بيد أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها المشتري لمدبأته فماتت عنده قبل وصولها الى الآخر هل علي واحد منهما ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان علي واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بمينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بمينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها ان كان المال في يد المقر فالقرار

مطلب باع أحد الشركاء حصته من آخر واشترى بالثمن كراما من البائع فادعى شركاؤه ان الكرم للشركة الخ
مطلب وفي أحد المتقاوضين مهر زوجته وزوجة ابنه من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل فرسا بغير اذن مالكها لا يبرأ عن الضمان بتسليمها لاحدهما

مطلب بيع بعض عروض الشركة وكسدا الباقي فساغر به أحدهما الى الشام وقايض به فرسا الخ

مطلب باع من بيده الفرس المشتركة حصته وسلمها الخ
مطلب اذا قال أحد الشركاء استدنت من فلان ودفعته له لم يصدق بمينه

صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن جواهر الفتاوى والله اعلم

(كتاب الوقف)

مطلب وقف على ولديه ثم
من بعدهما على مصالح جامع
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على
الاولاد فصل فيه الواقف
اما كن الوقف الخ

مطلب اذا وقف رجل
محدودا يشمل الوقف جميع
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان
أو القاضي عزل من ولاءه
ناظرا بلا خنعة

مطلب في وقف اشتبهت
مصارفه

مطلب يصرف الى كاتب
الوقف ما كانت تصرفه الخ
مطلب ادعى رجل استحقاتها
في وقف اشتبهت بمصارفه

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج وصالح ولدى المرحوم حربي بن مناحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنابلس بجري ذلك أبدا لا يدين الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لا غير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء الى أن يموت الاخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان صرفه لمصالحه مشروط بعديتهم ما وصرف حصته الاخ بعد وفاته يسكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف فجعل منها أولادها هو مخصوص باولاد الظهور ومنهم ما هو مشترك مرتبا ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شروطا منها اذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصته من مات عن ولد أو ولد ولد فيها تنتقل له عملا بقوله المذكور أم تكون لذى الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم الخصوص باولاد الظهور والمشارك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شروطا راجع الى المشترك والخاص لانهم ما واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال الى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانعام خص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين واللاحق مؤكدا على عادة الواقفين من اتيانهم بالمؤكدا كقولهم طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان الاصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة ودخلها مشتمل على فاخورة ومعصرة زيتون أعني بدا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملا بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البد عملا بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود اذا محدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايته انه ترك شيئا لا يشترط ذكره اجماعا وأيضا قد تقرر ان العقار تقع المعرفة به بمحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا ولي السلطان ناظرا الى وقف دل له عزله بغير خنعة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منسوب السلطان ومنسوب القاضي سبيان وقد صرح في الخاتمة ان منسوب الثاني لا يعزل بغير خنعة ولا مصلحة فكذلك منسوب السلطان اذا القاضي كالمكيل عنه كما أفاده في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتبهت بمصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية يصرف الى الكل من غير تمييز كره على أثني ولا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتبهت بمصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاتها فيه فما الحكم حيث اشتبهت

مطاب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد
الذكور والاناث ماد من
قاصرات الخ

من صار فيه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لابد للمدعى من أن يثبت دعواه بالبينة
والا لا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه
لصلبه الموجودين الآن هما الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني استحقاق البالغ الرشيد
الخالي العارضين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة
الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على انسابهم وأعقابهم يشترك فيه الاثنان فافوقهما بالسوية ويتفرد
فيه الواحد عند عدم المشاركة تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
أو ولدولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولدولد أو نسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولدولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة وذوى
درجته من مستحقى الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو شيء منته وترك ولدا أو
ولدولدا أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان
حيوا بعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهم ما أعلاه وشرط الواقف شروطا
منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لينتق الواقف الموجودتين ان الوقف وهما اصيل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولا لأولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا أو اناثا فان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا
لفظ الواقف مات الواقف وولد له المذكور ان وبناته اصله ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي
أبناء أبنائه وبنات أبنائه وأولاد بناته فهل لأولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات أبنائه استحقاق أم لا واذا قلتم لهن استحقاق هل لأولادهن من الاجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وأبناء أعمامهن وأخواتهن وبنات أعمامهن
القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى أبنائهن وينزل نزعهن من الوقف منزلة
موتن فيصرف الى ذوى درجتهن أم يختص به اخوتهن عملا بقول الواقف على ان من مات عن
ولد أو ولدولد الخ فنصيبه لولده أو ولدولد ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولدولد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقة فيكون صرف نصيب الميت الى ذوى الطبقة مشروطا بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ
الاخت وكلها أقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده أو ولدولد كيف الحال
(أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين آباؤهم من الاجانب بشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف ان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأما بنات الانباء فلهن
استحقاق لانهن من أولاد الظهور لكن ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الاولاد وأولاد
الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور عن درجة
البلوغ اذا اوصاف شرط فلزم غيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك
ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه
في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الأناث
إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسين مات صغيراً في حياة أبيه
وحدث للواقف ولداً اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فانت وأعقب
ولداً كرا اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم الذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على أنسالهم وأعقابهم الذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين
لو انفرد لكان في دخوله في ذكور محمد المذكور وقد تقررت له لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا
إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسال والأعقاب
انما هي اليهم لا إليه ولا لشأنه ذكر من أولاد أولادهم كما أنه ذكر من أنسالهم وأعقابهم وإن
كانت جدته محترزاً عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم لزومه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
ابطاله للمعنى المذكور أم ولاية ابطال خاصة بالقاضي الاصل (أجاب) قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر
على الأوقاف قلت عوقاضى القضية لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر
القاضي المراد به قاضى القضية وفي كل موضع ذكر والقاضى في أمور الأوقاف اه فهو صريح
في أن نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاية والأوصياء وفوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف
والمسئلة لأنص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ
زين صاحب البحر وانما استخراجها تفقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطانى جديدياً
الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم وإذا انقرضوا كان للحرمين
الشريفيين وكأب وقف أن زيداً وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الطهور دون أولاد البطون ولا
تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الحجة الملق بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب دفتر السلطانى وتنع أولاد البنات
بموجب قواه فيه ثم على أولاده الخ الموجب لخراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه
الحجة أم لا يعمل بشي مما ذكر وإذا قلتم بالخير ولم يوجد في الثالث الثالث تسلك يعمل به شرعاً
واشتهت مصارفة في الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضية
الماضين وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الطهور لا يجوز ولا يطل حقهم
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكورة
قيراطاً واحداً ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وإبراهيم المذكورين قيراطاً واحداً ونصف

مطلب ليس للمتولى ابطال
الوقف ونصب الأوصياء
وتولية النظر والأمر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضى القضية

مطالب لا يعمل بمجرد الخط
قوله وهذه الحجة الملقق بها
هذا السؤال بحجة الخ هكذا
بالأصل الذي يباين ما يتامل
اه

قبراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لاجماع المذاهب بأسرها إذ لو ثبت دعوى المدعين
 المذكورين الذين هم عرفت وعبد القادر بالبيعة الشرعية لوجب ان يقسم ريع هذا الثلث
 على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الأنثى وذلك يختلف
 بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفت ومن يشركه قليلين كانوا
 أو كثيرين قبراط ونصفا وعبد القادر وبرا هيم بافرادهم اقربا ونصفا وبقية أولاد الظهور
 كثروا أم قلا خمسة قراريط فهذه قسمة تخالف اجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم
 بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث ان أضل دعوى
 المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى بقوله وان استحقاق عرفت المذكور مع من يشركه
 الخ وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معاملة المدعى ومداها لنفسه مجهول لا يدري
 مقداره وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فاذا علمت ذلك
 فالاصل ان من أثبت بالبيعة حقا فهو له فيجب على القاضى أن يطالب أولاد البنات ببيعة تشهد
 بمدعاهم لان استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين
 والبيعة على من ادعى فاذا عجزوا عن اقامة البيعة يطلب من الآخرين بيعة فاذا عجزوا واشتبهت
 مصارف هذا الثلث فقد سرح علما ونابا به يتظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك
 على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذا لم يعمل كيف كانوا
 يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للثالث في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء
 هذا وقد اطلعت على ما فى أيدي القريتين من الحجج والتسكات فلم أجدها يسوغ للقاضى الحكم
 بدخول أولاد البنات في هذا الثلث الا البيعة الشرعية فليشد القاضى نواجذه على طلبها منهم
 فان لم يقيموها ينعمهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي
 العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوا بنعمه والله
 أعلم (سئل) في عقار يند جماعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدهم برز الا أن رجل يدعى انه
 وقف جده مستندا باناه موجود بالدفترا السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفترا
 السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار والنكول
 لا مجرد الخط لانه علامة لا تبني عليها الاحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل
 تجوز أم لا (أجاب) ان كانت قسمة تلك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب تجوز صرح به
 في الفتاوى الحلبيه وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية
 هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تلك أم لا (أجاب)
 صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر
 استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد
 له بمسئله الارض المذكورة وفي القنية ضيعة سواقفة على الموال فلهم قسمة قسمة حفظ
 وعمارة لا قسمة تلك فيتمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على
 قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توقفا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
 وكل رجلا باجارة مستغل الوقف وقبض أجرته ودفعها له فنزل الناظر هل للناظر الجديد أن
 يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول اصال الغلبة اليه يتقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا بيد
 جماعة انه وقف جده مستندا
 الى دفترا سلطاني
 مطلب لا تجوز قسمة الوقف
 قسمة تلك
 مطلب يجوز قسمة الوقف
 للحفظ والزراعة
 مطلب لو ادعى وكيل الناظر
 باجارة مستغل الوقف دفع
 الاجرة له فالقول له بميمينه

(أجاب) قد تقر رخصة تركيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا عمم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لأن الوكيل أمين وقد أخبر عن اتصال الامانة فيقبل قوله يمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم بحد رانه واستغفقه سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتفق به سكاواسكانا بآجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبني فيه بناء حتى صار ذا رغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الآجرة في نفسه اهل تنقض الآجرة أم لا (أجاب) قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارته ملك لرجل ألى صاحب العمارة أن يستأجره بآجر مثله ينظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجرها كثر مما يستأجر صاحب العمارة كافر رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكاف ويترك في يده بذلك الآجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال والآل فنبت الاشجار وصارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليهم يطلب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر البين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أنفع للوقف وقد توافقت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بأنه ينقضي بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر السكوى على الوقف ولا قائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي من ارعين متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد الآخر اذ النوان كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل المحكمة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقفنا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على القرينة الشرعية أما الاناث فلهن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الأزواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمين عادهن حقهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفنا على أقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفنا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتزوجن وأحدث الله لهن أولادافهسل يصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم لعصبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجسه ما الحكم في ذلك أو نحو النما الجواب مفصلا بعملا (أجاب) اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فليسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فليسقط حقهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قد رنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله في ذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منهدم ليعمره ويسكن فيه بآجرة معلومة ففعل ثم زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال ثم فنبت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف بأيدي من ارعين ادعى أحدهم أن مقدار أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الأزواج ثم على سيدنا الخليل والآن لم يوجد البنات ابن متزوجات ولهن أولاد

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك تقول في عصبية الواقف وجهة حرم سيدنا الخليل فإذا كان كذلك فالصرف إلى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهم هذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولدي هذين فإذا انقرضا فعلى أولادهما أبداناً تسالوا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولداً يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو أنما يجعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحائلي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف إلى الفقراء مستنداً بما نقلناه عن الاسعاف قائلاً والمسئول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصاً في مساوية فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الحاشية والخلاصة والبرازية والتاريخية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكنهن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف إليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف منحرف في الصحة غير مضاف إلى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء منه فتدبر وأما مسألة النظر فلا شك أنه لا يرشد منهن بلا شبهة إذ شرطه للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهن مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقاق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعياً فيه المالك بالشراء من زيد وبني علي ظهري بيتاً وفي جوفه بني بئر أو انتفع بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين ثم أثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالبيعة الشرعية حسب ما وجد في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده وأضع اليد المذكرة عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناءه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل إذا منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناءه ولو لم يضر بالوقف فإن ضرره فهو أعني الباني المضيع لما له فليترصد إلى إهدامه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف منزوعاً وغير منزع عمال الوقف بمثل مدرج في الأشباه والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترطه الواقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترطه الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم ومن جملة الوقف دار ودكان أدعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحاكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجرة الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وإن الأصل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجرة المذكرة كور بقرشين منها فأجاب الوكيل بأن خليفه لا يرسل من ذرية الواقف كان قد منع الأصل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحاكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدا أن الأصل وأخوته أولاد إبراهيم وأن الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحاكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الأصل والموكل ومن يشركهما

مطلب إذا وضع رجل يده على
دكان وقف مدعي المالك وبني
على ظهري وفي جوفه ثم ثبت
وقفه تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
للقاضي لا لناظره إلا إذا شرط
الواقف له ذلك
مطلب الوكيل في اجارة
الوقف ليس خصماً مدعى
الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لأن وكيل اجارة
الدار والدار كان لا يصح خصمه لمن يدعى استحقاقا في الوقف لأنه ليس بمأوكل فيه ففي جامع الفصولين
وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه جعل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يصحكم بقبض
أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو
الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلله أو عمل من أعمال الوقف
فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى بشرط صحة
القضاء مقبوض وهو الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل
من ذرية الواقف لا تسكن حتى تبين اذ ابن البنت لا يدخل مع ان الذرية المطلقة النسل فلا يصح حتى
تبين بمانا لا يتخلل فيه شيء ولا تسكن الشهادة بانه من ذريته كما لا تسكن الشهادة بانه من قرابته حتى
يفسر والقراءة والعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال
ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر
من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو
الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح
كرهه مدعي الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه
فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده المذكورين والاثنا
تعاقت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظرا
بعد ناظره مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا أن ناظره صرف على أولاد الظهور
والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة ابتداء من سنة وفاته في كتاب وقفه
المسجل في السجل المحفوظ فنع الآن من الصرف على أولاد البطون منكر كون الوقف
صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعي أن الوقف من قبل الشرفي يونس عم أبي الوفا المزبور وانه
خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تنافذ القضاء
الماضي واحد بعد واحد بها مكتوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم
على ولدي أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنسألهم المذكورين
الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكن الوكيل ولم يبد
دفعاً فكتب نائب الحكم للناظر حجة بمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب
بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس يخص بالذكور ولا شيء للاناث ولا
لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب
وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور
بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملاً بمبدأ الحجة المقررة
لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث
معللاً بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعاً بمجرد هذه الحجة صحيح أم
غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف الناظر عليهم بموافقة
ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسيما مع صرف الناظر
السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا
اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الرسان من ان قوامه كيف كانوا

مطلب وقف تعاقت عليه
نظاره واحد بعد واحد
وهو يصرفون لأولاد
الظهور والبطون والآن
يدعى ناظره ان الوقف على
الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
 شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه
 الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في
 أيدي القضاة أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استخسانا وقد سئل بعض العلماء عن
 هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة
 والاستمارة العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانها يحمل
 حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه
 على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيباعد عن المؤمن وهذا ظاهر
 ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقبض
 استحقاقه خصما في ليس وكذا في نفسه وهو اثبات وقف عن الشرقي يونس وإبطال كونه عن أبي
 الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها
 زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهم املكه وأقام عليه بينة انهم املكه فانه لا يكون خصما في ذلك
 اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه
 وعلى سائر من يوجب من ذرية الاناث مع الاناث الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهل
 عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضللال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف معدة للزراع بالخصعة مات مزراعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن
 الابن يزرعها بالخصعة كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعته باختيارهم
 والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزراعها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار هذه المدة أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماؤنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في
 الأرض التي هي بالخصعة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله
 أعلم (سئل) في رجل استملك من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشا ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف
 فخرجه بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضا عما استملكه أم لا
 (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا الاعتراض بأرض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله
 بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضا عما استملكه من مهر ابنته والله
 أعلم (سئل) في أماكن متعددة تعدت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع
 الاخير منها مائة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان
 ابن فلان هل تسمع دعواه بعد مائة سنة لا تسمع وفي الزبلي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح
 (أجاب) لا تسمع كما نص عليه أكثر علماؤنا قال قاضي خان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو
 وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزبلي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح
 القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل
 الملك وفي التاترخانية ولو باع عقارا ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العثمانية
 رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان أراد تخليف المتدعي عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد
 صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض
 وقيل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم
 لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهم ما تقبل وعند أبي

مطلب مات مزراع أرض
 الوقف عن ابنين وبنات
 وابن ابن فصار ابن الابن
 يزرعها كما كان جده لا تنزع
 من يده

مطلب فرض لابنته عن
 أرض الوقف في مقابلة
 ما استملكه من مالها

مطلب في رجل باع عقارا
 ثم ادعى انه وقف

حينئذ لا تقبل وذكرك رشيد الدين هذا التتصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو
 فتوى أبي الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في
 حقوقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا
 بينهم ما وهذا الاغبار عليه والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح
 مع وجود القاضي أم لا (أجاب) بما في الاشباه والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة
 أقوى من الولاية العامة ووفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والواقف
 حتى فالرأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أو ولي من
 القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأي في ذلك الى القاضي اه فأقاد أن ولاية القاضي
 متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف
 اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه
 كلام البحر وفي النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان
 أبى أجرها الحاكم بقي هل له ولاية الاجارة مع عدم ابائه بحكم الولاية العامة جزم في الاشباه
 والنظائر بانه ليس له ذلك أخذنا مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره
 ولاية ذلك ولو كان قاضيا ويبدل عليه ما في القنية القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي البحر وشوش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان
 المسئلة بخصوصها الانص فيها ولو امكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان
 الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو والمعتبر دون تقرير القاضي اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم
 يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الواقف
 شرط التقرير للمتولي ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتي ذلك يجب بانه ان كان
 الواقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو والمعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر
 تقرير القاضي والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر
 بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله
 أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
 أنساليهم وأعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد
 أو أسفل منه انقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من اولادهم وأولاد اولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الاقرب
 فالاقرب للمتوفي وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه
 لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفلاً منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده ان
 لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك
 وقفاً شرعياً على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهن وذريتهن
 ونسلهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم

مطلب التقرير في وظائف
 الوقف الى ما لم يشترط الواقف
 للمتولي ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
 للمتولي المشروط له ذلك
 ثم للقاضي
 مطلب في صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين من أئمة محمد
صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد
المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها
صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمود ووصية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذهبهم بهذه
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عمة صفية وابنها عنه فهل
لاستقلاله به ومنعه لهما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي
ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعقابهم اسم المذكور وقوله فاذا
انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتم الحكم في ذلك وعلمتم بما اتقاعس فهمه عن
بعض الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود
بالوقف دون عمة فلا يسبق اليه فهم قاهم خلفه عن هو بقروع الثقة المستنبطة من أصوله عالم
وان سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاتته ان جدته المدلى بها شيء واذا اعتبرنا المذكور بقرينة قيدا
للأبناء والأبناء فلا استحقاق لهما ولا لابنهما ولا لبنتهما اما هي فليكونها شيء وكذا ابنتها واما ابنها
فليكونه ابن شيء واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا ابنتها فنأين يأتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط
انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه وليس على هذا الزعم الذي سنبين
فساده محمود ووصية وأمه ما من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط
لا لقطاع المذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوب اليه وانما هو منسوب لآبيه وأبوه
ليس من ذرية الواقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بموت محمد
ابن الواقف لكانت نظرا لأصولنا موافقا لغرض الوقف وهو أن العام نص في افراده ويعارضه
الخاص في نسخه اذا كان متأخرا عنه فنظرنا الى قوله وأعقابهم اسم المذكور فرأينا مقتضاها على
قوله على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو
الأسفل منه فنسخناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملا بهذا العام
المتأخر اذ لا يشك شال في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمود منهم وبنته داخله في
مسمى الولد اذ هو أعم من الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت
تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور ومن أولاد المذكور وبموت محمد
انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الإناث ان لم تكن فعلى
الموجود من أولادهم معدومة فتعين للسباط على هذا الاعتبار لكانت نظرا الى اعتبار المتأخر
من الشروط كما صرح به الامام الخصاص الأولينا عن اعتبار عمتهم تقدم خصوصا وغرض
الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولا من كل جهة فاذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما
يؤيده قوله في آخره فاذا انقضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب
عاد ذلك وقفا شرعا على سباط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد بن النسل فلا يصرف للسباط
معها واذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود ووصية وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط
منزلة الذكر وبموت محمود انصرفت حصته لولده فقط بحسب قوله على ان من مات منهم ومن
أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكور بقرينة في الآباء والأبناء شرط اقيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن
ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سقطت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو
لا يوافق غرض الواقف وقد مر حوايل وجوب مراعاة نرضه حتى نص الأصوليون ان الغرض

يصلح محض ما وقف كان عرض على هذا السوال هرقوا ليس لصيغة فيه ذكر فاقفيت بالخصار الوقف
في محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفق الشيخ حسن الشربلالي وبتقديمه على جهة السباط
ولم تعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها ذلك كيف وهي
أقرب للواقف منه وقد قال يتقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى
فأعتبر الأقرب فالأقرب اليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لم يجز بها
وأما قوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور فعنه إذا انقرضوا هم وأولادهم
وأنسألهم وأعتابهم على ما سبق من الترتيب المشرط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسنبل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسنبل منه فهذا هو الترتيب
المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه ورأى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
الحق الذي لا محذور عنه والرجوع إلى الحق خير من التمسك في الباطل والحق أحق أن يتبع
والله أعلم (سئل) في وقف حكم حاكم حنفى أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من
وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل حاكم آخر حنفى أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز
بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان
الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كما شرع ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينة شرعية
عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم باللزوم على وجهه حاكم شرعى لا سبيل إلى إبطاله
ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه
انتقاض فلو نقضه حاكم بناء على أنه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان
الواضح البيان لفنا الحكم فيه بالبطلان رعاى الوقف على ما كان كما كان وانه نقض جميع ما ترتب
عليه من بيع ونحوه بالاجتماع وقد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب
في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بالارباب وذلك لأن
المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بسل هو خارج عن حجج الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علماءنا أن الدفع يصح بعد الحكم كما يصح
قبلا على الصحيح المفتى به ودعوى الواقف أو الناظر للزوم بحكم حاكم شرعى على وجهه بعد
الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
لم يحكم بلزومه حاكم إذا بيع وحكم بجمعه قاض يصح ويكون إبطاله أم لا (أجاب)
نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الثانية أن يسلم
الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع المتولى بعدم اللزوم ويختصمان إلى القاضي
فيقضى بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للتقاضى إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا حكم
بلزوم الوقف بلا منازع لا يجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم
بجمعه قاض كان حكمه بالبطلان الوقف اه ثم قال بعده قالت أنه في وقف لم يحكم بجمعه ولزومه
بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أى محكوما به وتماسه فيه والله أعلم (سئل) فمن
وقف عقارا كاملا ومشا عاصفة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
أعلام بجمعه ولزومه بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
حكم بالصحة واللزوم أم لا بد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادث والشروط الشرعية وهل إذا
باع التقاضى شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكمه بإبطال جميع الوقف أم بعباءه (أجاب)

مطالب لو حكم بلزوم الوقف
بعد استيفاء شرائطه
لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع يصح بعد
الحكم كما يصح قبله
مطالب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه إبطاله

مطالب لو وجد في كتاب
الوقف وحكم بجمعه ولزومه
بعد دعوى صحيحة كان
حكمه ولا يشترط بيان الدعوى
والمدعى عليه والحادث

الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقة في الوقف والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول بمدعيه ما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا وجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعي على خصم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقولهم اذ لم يكن مسجلا أي محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو انه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشققا من عقار لذي حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وشق وجعل النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد الى ان كتب ورفع الواقف يدملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بوجوبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الدين القادحة فباع الشقق بعد ان أطلق القاضي الشرعي له بيعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فتسلمه فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم يجوز له قضاء مستوفيا للشروط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا للشروط ففي الخلاصة اذا كتب يعني القاضي شهادته في الصلح باع بيعا جائزا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام ظهير الدين انه لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اهـ وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبو السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ودعى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضي تبطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان نقلا في من الغنار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى ينسخ ان لم يكن مسجلا وعندنا ظاهر على مذهب الامام وأساء على مذهبه ما فيصيح أيضا الوقوع في فعل مجتهد فمه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والفتاوى فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألحق الواقف بعقارا

مطلب لو أطلق القاضي
للوارث بيع الوقف الذي لم
يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الملقح صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف المالحق وحكم القاضي بصدقه ببيعته هل يتنفيذ ببيعته ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا يتنفيذ ببيعته ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب) لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام الخالي عن الحكم فإذا باع الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصدقه ببيعته نفذ إذا الوقف لا يزال عن ملك الواقف إلا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ ببيعته حيث قضى بصدقه القاضي لأنه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم خبلي حكم بصدقه ببيع حصته معينة موقوفة على جهة برّ لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهبه الشريف بمسوق له فيه ثم رفع إلى حنفي فأضاه في وجهه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والآن البائع يدعي فساد البيع ويطلب النسخ به هل له ذلك بعد حكم الخبلي وأضاه الحنفي وتنفيذ حكمه على وجهه الشرعي أم لا (أجاب) الذي يجب أن يعول عليه في ذلك أنه لا تصح دعواه بعدما ذكر أذهو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الخبلي يراه وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال إذا كان القاضي فيها من أهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره على بيع وقفه المحكوم به هل يتنفيذ ببيعته أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه بان باع طائعا هل يتنفيذ ببيعته أم لا وهل تقبل بينته بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) ببيع المكره غير نافذ مطلقاً وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فإذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف إلى جهته ورفع يد المشتري عنه بإجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الفتاوى في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا بما عليه المعول في الاقتداء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن أنه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح العفار بعد نقله لما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الاقتداء والقضاء اه فالخاصل أنه إذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع وإذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة برّ لا تنقطع آل الوقف إلى زيد من أولاده نظراً واستحقاقاً فباع حصته منه من رجل والآن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويتقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن إذا أقام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه أنه الاصح وإذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاجرة له في تلك المدة لأن منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت إلى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هنالك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فإنه قال ولا يؤجر فرس السبيل إلا إذا احتج إلى نفقته فيؤجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على أن المسجد المحتاج إلى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالأولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثاً يلو حردمه ولا اعتبار ببحثه وقد قال المحقق ابن الهمام إن الطرسوسي لم يكن

مطلب اشترى ناظر وقف لجهة وقفه حصته وقف معينة من ناظره وحكم به خبلي ثم أضاه حنفي فإذا ادعى البائع فساد البيع بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على بيع وقفه المحكوم بلزومه قال ببيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى أنه وقف وأقام البينة قال اصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت إلى نفقة لعمارة ما خرب منها ولم يكن هنالك ما يعمر به فتؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق عليها

من أهل الوقف وقد نقل كثير من علماءنا عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلموا له تخريجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والأرض وحيث كان الناظر مصححا
لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد أنهدم من جانب وليس
له مال يعمر به هذا المنهدم وإن تركه أنهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لأغله لها في
السنة الأماقل وليس هنالك من يرغب في استئجارها مدة هل تباع لأجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) إن أمكن عمارة المسجد بغلة بأشياء فشيئا ولا يخشى أنهدم المسجد يجب عمارة من هاهنا وإن لم
يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التنازع خاتمة نقلا عن فتاوى النسفي سئل عن أهل محلة
باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهوره إذا اجتمع ضرر إن قدم أخفهما ولا نعلم أن أحدا من علماءنا خالف في هذه المسئلة
لا سيما الواقف لهم امتداد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج إلى المرممة هل تجوز إجاره
جانب منه لينفق على عمارة من أجرته أم لا (أجاب) نعم تجوز إجاره جانب بل تجوز إجاره جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب أن مثل ذلك أي إجاره بقعة
من المسجد لعمارة جارة فبالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار سكنى الغزاة والمرابطين
والرباط والخان إذا احتاج إلى المرممة يؤجر منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته في عمارة
وعنه أنه ينزله الناس سنة ويرم من أجرته اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج إلى العمارة لأبأس بأن يؤجر جانب منه اه برخص المحيط وفي
المجتبى أيضا قال الناطقي وقياسه يعني في الفرس الخيس حيث جازت إجارته بقدر نفقته في
المسجد أن تجوز إجاره سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للمسافرين والمساكين وجوز ذلك مما لا يشك فيه فقيهه والله أعلم (سئل) في
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وموقوف على جهة بر آخر من واقف آخر أنهدم
السفل فأنهدم العلوي بانه دامة فتعهد بعمارة ناظر العلوي من ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره
بالفراغ عن النظر لولده ثم إن ولده عمره بإذن القاضي ليصل إلى عمارة العلوي لما رأى في ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعا بعهده والده المذكور أن ينييه متبرعا أم لا يكون متبرعا بعهده والده
ويرجع بما انفق (أجاب) قد تقرر أن ولاية القاضي عامة وإن له ولاية الأمر بالاتفاق في كل
موضع له ولاية الخبر وهنالك ولاية الخبر قال في الجبر نقلا عن الخفاف إذا امتنع يعني الناظر من
العمارة وله أي للوقف غلة أجبر عليه فإن فعل فيها أو أخرجه من يده اه وأذن القاضي
موجب الرجوع في مسئلة الخائط المشتركة والقن والزرع المشتركين وفي الجبر أذن الشريك
كأذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع في مثل هذه المسائل إذا كان الاتفاق بإذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
في دار وقف أجر بعض المستحقين حصته في الناظر عليه هل تصح إجارته أم لا (أجاب) لا تصح
لامور ثلاثة الأول المستحق من غلة الوقف لا تصح إجارته الثاني إن ناظر الوقف لا يملك استئجار
دار الوقف لنفسه الثالث أنها إجاره مشاع وهي لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف أهلي جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى أنه انفق عليها مالا من مال نفسه
بغير إذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من غلته هل له ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد قوله أنه فعل
ذلك بإذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لأنه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير إذن

مطلب إذا أنهدم المسجد
يباع وقفه لعمارة إن لم
يمكن من غلته

مطلب تجوز إجاره جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز إجاره بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
أنهدم السفل فعمره ناظر
العلوي بأمر القاضي ليتوصل
إلى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز إجاره المستحق
لناظر

مطلب إذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبنة بغير
إذن القاضي وانفق من حال
نفسه كان متبرعا

مطلب للنظر الاجروان لم
يشروطه لان المعروف
كالمشروط

مطلب لا يصح تولية القاضي
غير المشروط له النظر من
جهة الواقف

مطلب في المتولى اذا صرف
الغلة للمستحقين أو لجهة
برو آخر العمارة الضرورية
أو غيرها وفي الرجوع على
المستحقين

القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما انه بغير
الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه
وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة
يتناولها النظر بسعيهم هل له طلب تناولها كما تجرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلبها
وتناولها اذا المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ
القيم يستحق أجر سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة أو أحرأولا لانه لا يقبل القوامة
ظاهر الا باجر والمعهود كالمشروط وقال في الأشباه والنظائر نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف
عرفا كالمشروط شرطا اه فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في
شخص وقف عقارا على جهة بر وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من
بعده الى زوجته ثم الى أولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى أولادهم ثم ثم آل الوقف الى
عتقائه وتولى النظر والتولية عليه أرشدهم حسبة فأتدب له شخص أجنبي وطلب من القاضي
أن ينصبه ناظرا ثانيا والحال ان الناظر المشروط بنص الواقف عدل كاف هل يجنبه القاضي الى
ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض آخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف
حيث كان عدلا كافيا أم لا (أجاب) ليس له نصبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم لا يجعل
القيم من الجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من
غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف ومثله في جامع الفصولين وفي
البحر نقلا عن جامع الفصولين معزيا الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون
المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولى غيره بلا خيانة ولو ولاده هل يصير متوليا
قال لا اه فقد أفاد حرمة تولية غيره وعدم صحة الوفاء اه فالخاصل ان تصرف القاضي في
الواقف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا
لمصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما اذا صرف المتولى على
المستحقين وآخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا (أجاب)
لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم
فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم انه لو
صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه يتظر انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته
الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر الممرته الى
الغلة الثانية وان كان في تأخير الممرته ضرر بين فانه يصرف الغلة الى الممرته فان فضل شيء
يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى
الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرره هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بمادفع
للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت
المناظرة بين العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على
اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهالك أو مستهلكا ومنهم من قال
انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق
المدفوع اليه وهذا أصح الوجود ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا
ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرح حوايان

مطلب للناظر ان يستدين
اعماره الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضي
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلي وغيره
مطلب الاستدانة لما عنه
بد كالصرف للمستحقين
لا يجوز وان لما ليس عنه
بديجوز

مطلب اقتراض للصراف
لارباب الشعائر باذن
القاضي صح ويكون في غلة
الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على عرقته
ليكون ديناً ثم مات المتولى
فالمستأجر ان يرجع في تركته
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استلمه رجع ببذله والله أعلم (سئل)
فما اذا استدان متولى الوقف باذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهماته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك وللمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم يشرطه الواقف يجوز بامر القاضي أو اذنه وان لم يوجد أحد
الا من فالاستحسان جواز للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما مطالبة الدائن للناظر بدينه فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل له أن
يأخذ بجميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئاً
حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضرر بين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضي مبلغاً للصراف على مستحقه الذين ليسوا من أرباب الشعائر كدرسي المسجد ونحوهم
وباع زيتاً موقوفاً على التنوير بخصوصه وفي بتمه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له أن يستدين
مطلقاً وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
لها باذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي لان
له عنه بداً كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد له منه كالامام ومن يتعطل المسجد
بسببه ملحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجماعاً ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لا آخر زاعماً أنه له فظهر انه لغيره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه أرباب شعائر الوقف معلوماً منهم بعد
تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضي في الاقتراض للصراف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرص الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعاً بحيث ثبت أخذ بذله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة تسنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئاً من غلة الوقف الى المقرض ظننا منه لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة
لارباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
عرقته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوماً واستقر له ذلك الدين أجز
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون ديناً على
جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك عند القاضي مات المتولى

و يريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد
في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم
للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا تثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته
تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط أن تكون الاستدانة باسم
الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على أن الاستدانة فيما
لا بد منه كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقيل الاول خلافه لما علم من تغيير
الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة
المتولى الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
في عمارة سكان من أما كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح
عقد اشريعيا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشرا عبد الر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة
العين والصرف من أجرها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
الشروط فاستدان العشرة مثلا باثنى عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعيا بان اشترى
من المقرض شيئا يسيرا به فقد صرح في التارخانية والقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل
على أولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره
بتعهد الموقوف وحفظه الى اناس الرشدي أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
ثم مات مجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن بموته مجهلا ويؤخذ ضمانته
من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثته الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن
تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
نصبه عند موته وصيا ولم يذ كر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع أمورى فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متولى على الوقف المذكور وقوله نصوا على ان
المتولى اذا مات مجهلا لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلا لمال البدل يضمن وقد استفيد
من ضمانه مال البدل ضمانه للدينانير الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن
بالموت عن تجهيل للمنقول الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن
وهي في الفصول العمادية وجامع النصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين
لا يعكر علينا لأن القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
من هذا الأصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجح الثاني بقيام
السبب الموجب للضمان وهو وصير ورثته مستمكالا بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف منقول لا على
أولاده ثم أقام وصيا وأمره
بتعهد الوقف ثم مات الوصي
مجهلا
مطلب المتولى اذا مات
مجهلا لغلات الوقف
لا يضمن والعين يضمن
بخلاف الوصي

يضمن المتولى مال البذل بالموت عن تجهيل فانه متولى مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والاخر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردّها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما دسرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث يدعوا البيان يدعى امر اعارض مسقطا للضمن بعد تقرر بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبا ما تناسلوا بطناً بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد ولد له مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا يستحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة هي أعلى منهما أم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهم ما فاذا انقرضت استحقاقهم يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاصف حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخته شقيقة منازعة في وقف شرط واقفه وهوهم لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المسلمون وأجر والصلح بينهم ما كتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقرار الجاريين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعي ان العين للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعي العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق والمختار انه تصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار أئمة خوارزم أن يرسم ابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراء عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كما لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من إعادة دعواه والحيث لا تقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
انه مات مجهلا لعين فادعوا
البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
العليا تحجب السفلى ومن
توفي من المستحقين وله ولد
أو ولد ولد الخ ثم مات واحد
عن ابن وابني ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل بعده
البراء

والمنالكات الا لقطع الخصام واطناء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الابرار والاقرار بيطلان بيطلان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فما حكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعدينه بهذا التصرف وأفتى كثير بأنه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جملته الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه من الانتفاع بجملته الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما انفق على العملة ولا على الحصص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمار للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضعوا حائطا على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه (أجاب) نعم يؤمر بهدمه ان لم يضر بالوقف فان أضر فهو المضيع لماله فليترص الى زواله وقد صرح علماءنا أن الناظر تملكه للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماءنا على انه يقتضي بكل ما هو انفق للوقف وأفتى علماءنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقضي به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا معلوما بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحيته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته ثم بجبهات عين لكل واحد من أصحابه باقدرا معلوما وفضل من الربيع لبنته فلانة ولمن وجد من أولاد الواقف حينئذ ثم لاولادهم وأولادهم واولادهم وولد الظهردون وولد البطن ثم ابر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعد له شقيقه وبعد له بنته المذكورة ثم لادرش من ذوى الاستحقاق آل الناظر لرجلين من ذريته لا يرشد بينهما فقرا للقاضي معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعلاوة نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح

مطلب في رجل بنى في أرض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف من نقض
الوقف يكون لجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليه توجب الرجوع
وكذا عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمر بهدمه ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشتغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق لجهة الوقف فلا
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضي معهما آخر بعلاوة
ويسترد منه ما أخذه

تقريره متوليا غير الناظر بعلمه ببناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
 لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة للاداء والذرية ولم يصرح بمثل غير الناظر عليه
 بعلمه ببناء وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تقريره بمثل بعلمه مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط
 الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف مغايرة المتولى للناظر لان هذا من باب عطف
 النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز
 للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم
 بمصلحته من غير مال وقد صرحوا بان منسوب القاضي لا يستحق ما قرره له الاعلى جهة الاجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على أجرة المثل هذا هو عين الواقف ناظرا أما اذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين آخر محله باجر بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
 النظر بشرط الواقف ويعملان بالأجرة ولا يكون من أهل الاستحقاق في الوقف يحرم ان
 على القيام بمصلحته من غير مقابلة يقرر متول بعلمه هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
 ما تناوله من العلم ببناء على ذلك جهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
 قراح وقف على العمارة العاهرة بالقديس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصصة الوقف من
 الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله
 والا تبرز شخص يزعم انه كان من ارقم افيما غبر من الزمان ويريد انتزاعها من يده واعطاءها
 لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها
 من اربعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين
 مقوض الى متولها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لا حق له
 فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال كها على ذريته ثم على جهة بر لا ينقطع غلة
 واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع يزرعها بالحصصة هل يملك المزارع
 دفعها للمزارع آخر بمال يأخذ منه في مقابله أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراغه
 ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
 بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعته بمال يدفعه له من اربع
 آخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها مجرد حق لا يجوز له الاعتياض عنه
 بمال فاذا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترد منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله
 تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في منبج ذى بنى بها بئر او غرس
 أشجار او صار يزرعها شتوي او صيفيا باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل
 لاحد أن يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرعها قبله أم لا (أجاب) ليس له ذلك قال في
 القنية (يح) له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد
 ثم قال قال رضى الله عنه قول (يح) أحوط وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
 فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كرم او هو البناء والأشجار فلا شبهة
 في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذا تركها الاختيارا
 والحاصل انه أحق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له
 متول وكل وكيل يقوم بمقايضة في التقاضى ومباشرة قسم الغلال الصيفى والشتوى وفي كل شيء

مطلب منسوب القاضي
 لا يستحق ما قرره له الاعلى
 جهة كونه أجرة لا يزداد على
 أجرة المثل ولا شيء له اذ لم
 يعمل

مطلب أرض الوقف لا تملك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم أنه كان
 يزرعها ان ينزعها ممن هي
 في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
 الثاني للاداء شيئا يسترد منه

مطلب بنى بئرا وغرس أرض
 الوقف باذن الناظر وهي في
 تصرفه سنين لا تنزع من
 يده ولو ثبت تصرف غيره
 فيها سابقا

مطلب وكل وكيل وكالة
 عامة في كل ما يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

يتعلق بالوقف من الوقوف على الأحكام وأرسال القضاة وانبأ المباشرين وخلاص الحقوق
واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالة عامة
مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو متفوض اليه فهل تكون يده أمانة
فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع
الشر يف لرجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بذلك المال يكون ضامنا
له أم لا (أجاب) صرح الخصاف بأن للقيم ان يوكل وكيله لا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف
كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون
المال في يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كموكاه وفي
دعوى الهلاك وحيث عمم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف
فدفع لاضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصا وقد
أذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما رأى من المصلحة
للووقف والمنقضى به في الوقف ما هو الاصلح في جميع أمورهم والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة
في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما
ثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد خليل عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء الصلوة والسلام
اقتقر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه
أو شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازهم على النفس أو بسبب عدم جواز
وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم
يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول تختلف العلماء
فيها وليست مخالفة لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء نفاطية والله أعلم
(سئل) في ناظر على أرض وقف بعت العادة بزعمها بالخصصة كالربع مثلاً وهب لبعض
من ارضها حصص الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي
والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عودهم لحدودهم وعند خوف هلاكه صرح به في البحر
عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضي دمياط في
حادثة اختلف فيها فتيا جماعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمرو
ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل تحجب العليا السفلى على
أن من مات عن ولد أو ولد ولداً انتقل نصيبه اليه وان سفل فلان لم يكن له ولد ولا ولد ولا انتقل الى
اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق ثم على برعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته
بطناً بعد بطن وكان من جله المستحقين هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن
ثم مات عن غير ولد ولا ولول ولا اخوة ولا أخوات وكان من جله المستحقين حلالاً فاطمة خالة زيد
وعمرة وحفصة وطبقتهم ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصص تدعى فاطمة انهما
أقرب لزيد فهى أحق وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وأنهما بسببه أحق منها كما هو مقتضى
قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسك بالعلو الطبقة وأفتى عالم آخر بانها الى
فاطمة متمسكاً باقرب بنتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو
هند وأن ما تدعيه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن يجب الطبقة العليا السفلى محمول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف
من غير ان يحكم بلزومه
وحكم قاض بصفة البيع نفذ

مطلب لا تصح هبة الناظر
للمزارع حصص الوقف وكذا
الاب والوصي مال الصغير
مطلب لا يجوز بيع انقاض
الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في الاشباه وأن انتقال حصته زيد اليه بدون حفصة وعمة وان كانتا أعلى طبقة لكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم تضيي حجب حفصة وعمة لهما كما عزي للاشباه وكون كل من حفصة وعمة وفاطمة مشاركات لزيد في الاستحقاق غير أن مشاركة حفصة وعمة عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل الحال كان زينب والدة زيد لم توجد وأن حصته ههنا انتقلت الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفقي بعض العلماء بنقض القسمة في هذه القضية ورجوع حصته زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين فما الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك ولا يرتاب في ان نصيب زيد بموته ينتقل الى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بتم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولدوان سفلى ومن مات عن اخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يمت عن ولد ولا ولد ولدوان سفلى كثير في مثل هذه العودة الى الطبقة العليا لحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناه الواقف فيمنظر اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الى قوله انتقل الى اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن اخوة وأخوات فيكون مصر وفا لا على الدرجات كما ناس من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعمة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاصا وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هنالك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بان ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتخصيص ذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنهما أي عمة وحفصة أعلى منهما فهما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهم ما على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه ان يقول ان انحصر علو الدرجة فيهما وينفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في اختصاصا وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيدوان كان هنالك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى أعلى الطبقات علما بالأصل وقول الثاني بان انتقالها يعني حصته زيد الى فاطمة لا قرينته لهما وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها ما من فرع واحد وهو ههنا وأن مات عنه حفصة وعمة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف حصته من عت لولده ان كان أو ولد لولده فان لم يكن فلا اخوة والاخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هالالتوجب مطلبا صرف حصته من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن أخوات للأقرب اليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما مستفيان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونها ما من فرع واحد ولا قوله وأن مات عنه عمة وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ اذا لأصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهما من فرع واحد كذا بالأصل الذي بايدنا وهو صحيح في نفسه لكن الذي يناسب ما تقدم لكونهما من أصل واحد وكذا قوله فيما يأتي ولا دخل لكونهما من فرع واحد اهـ

لاتقاء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف الولادته والاخوة فكانا شرط الاستحقاق حصته من مات لا عن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات والاشباه ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه به بغرض الواقف لأن اعتناء بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأنجب من ذلك كله جعل الحال كان والده زيدا لم توجد له هذه الجاهل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فثله بهي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصته زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا الكلية على أحد القولين في نقض القسمة كلما انقرضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات فإصابة الأحياء أخذ ذوه وما أصاب الأموات كان لا ولادهم وأولادهم وأولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصوبين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافرا أحدهم لتعاطي النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافرا إلى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتسكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فباغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافرا أحدهم لا للضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للحج أو لصلية الرحم لا يستحق المعلوم مع انه ما فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا تركه الاضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما بما يقع غلبة الظن بالرضاه من حضرة السلطان لقصد الشريف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما يميز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة فلا يكون المعين ذا جنحة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما علي أولادهما وأولادهم وأولادهم وأولادهم ما وعقبهما على القريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من أولادهما وأولادهم وأولادهم ما وعقبهما وترك ولدا أو ولد واستحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقرضت ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم منسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للمواقف من أولاد الذكور والاثاث على الشرط المذكور ثم على جهة برمتص له ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم مات سيتة عن ابنين وبنت وهم محمد وابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنيتين

مطلب نصب السلطان
رجلا يصلي بالناس عند
نزول ضرورة شرعية بأحد
الأئمة بالمسجد لا يلزمه
القيام بذلك الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشروط
الواقعة في عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستيتة عن ابن وبتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم
 ماتت روسا عن بنت تدعى قضاة ثم ماتت ابراهيم ابن ستيتة عن ابنين وبتين ثم مات محمد بن صلاح
 الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاة ثم ماتت قضاة عن أولاد
 خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتساولين لريعه وعن ابن وبت أخ مات أبوها قبل استحقاقه
 لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخس منه ولمحمد بن
 محمد ابن ستيتة خمس الخس ولاختة مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن
 ستيتة خمس الخس ولاختة نصف ذلك ولاختها مثل له ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاختة
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجعله ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاة ثلاثة أخماس
 وبموتهم الا عن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان
 الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الا أن أعلى الدرجات ولا سبيل
 الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاة لها العلو ودرجتها عنها وقول السائل
 ماتت قضاة عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها ستيتة كما هو ظاهر من نص
 السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على النمط المذكور وكذلك
 قوله في السؤال وعن ابن وبت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فانه فاسد
 والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حيا يقتضيه العبارة السابقة
 وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 وان أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن أولاد خالاتها وبت أخ لا فحصر استحقاقها
 فيه لو كان والظاهر موتها الا عن ولد وإذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت
 صلاح الدين ابن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه
 خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك
 لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جاز الصرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله فصفة
 الفقر تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور وعندهم انه يصرف الى أقرب
 الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم أولى
 من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه أشار صلى الله
 عليه وسلم بقوله لا هرة ابن مسعود حين سأله عن التصديق على زوجها لك أبحر ان أبحر التصديق
 وأبحر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا
 الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان نقض القسمة بموتها ونقص الغلة على
 الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد
 ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على مصارف خيرية عينية في
 كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لولده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لا ولادهم
 وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا وادعائهم ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه على ان من مات
 عن ولد أو ولد ولد أو أسنبل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا
 شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسنبل من ذلك لا ولده
 أو ولده أو ولد ولد أم لا واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف

مطلب العبرة بما تلفظ به
 الواقف لا ما كتب الكاتب

لأنما كتب الكتاب فن عبارات علمائنا العبرة لما هو الواقع في نفس الأمر فإذا ثبت أن الواقع في لفظ الوقف من مات عن ولد أو ولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولد ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك يثبت بشهادة العادل بوجه ناظر الوقف لأنه الخصم فيما يدعى عليه وإن لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الوقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وبموت واحد منهم لم يبق جد حتى ينقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الوقف والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر قبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه وأنه استلمه فبقى في ذمته لجهة الوقف وطالبه به فأجاب بالإنكار قائلًا كان للوقف تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاضي الفلاني وجو خداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علمائنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد مائة لا يد عدوان قال في الذخيرة وإن باع الأرض فقبض الثمن فهل في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعونه المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علمائنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسموا باسم القضاة وهم باسم اللصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف إذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان بإجماع العلماء لأنه فعل ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه إذا ادعى عليه شخص أنه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأفتيم فيما سلف أنه ينفذ أقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل إذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل أقراره ويقسم على الباقي حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل أقراره ويعطى ما كان له وللمقر له بأقراره إلى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره ويمنع المقر له لأن المقر انما ينفذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فيبطل أقراره والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والآن الذكور مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم الذكور دون الإناث ثم قال على أن من مات لاعتن ولد ولا ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته فإن انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفًا على أولاد الإناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف إلى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقرب لجهول لا يعرف له استحقاق فيسه بأن له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل أقراره بموته عن أخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له إلى عمته أم إلى أخته أم يستقر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للأختين لأنهما في درجته والعممة من درجة أبيهما فلا تستحق معهما الشرط المذكور فاستحقاقهما مضافا لما كانتا استحقاقه قبل موته ولا شيء للمقر له لأن المقر انما ينفذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول أن
مال الوقف أخذه القاضي
الفلاني يصدق
مطلب لا ضمان على الناظر
إذا تعذر عليه خلاص الدين
مطلب إذا أقر الناظر المستحق
لا آخر شاركه خاصة مدة
حياته
مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمتهم أقر الابن لا آخر
بالاستحقاق

الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره
ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف
الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن
الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لزجل أجنبي منهم ما ومن
ذريتهما بأن له من نصفها المختص بها وبذريتها المستحقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه
فاطمة والى فاطمة من أمها خديجة بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن
أولاد وظهر كتاب وقف متصل للمدعوة أم هاني بنت خديجة المزبورة متضمن ليكون فاطمة
المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غيرها فهل يعمل به وتكلف أولاد الأجنبي
الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أبيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما
ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه
كذا أو أنه يستحق الربيع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو
كان كتاب الوقف مخالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقرب المقر اه وقال
الناصر في مختصره قال الخصاص أبوهم ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف
وقف على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الغلة يقسم فما أصاب زيد ايشاركة المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد
بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه
والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بصحته
ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده اصلبه الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وائمة الله ومن سيرزقه الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
وأنساليهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودأما بقوا الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى على انه من
مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم أجعين قبل استحقاقه شيء من
الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبو له ولو كان حيا ثم من بعدهم على جهة برمتصلة
ثم ان الواقف انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات
حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود
عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرية فانتقل نصيبه
لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما
ثم ماتت كرية عن ولدين لهما علي فانتقل نصيبهما له ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله
ومصلح الدين ولدي دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبهم لهم ثم ماتت مريم عن
ولدين لهما مصطفى فانتقل نصيبهما له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأحمد وهما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن
مريم وابن عمته وهو علي ابن كرية فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء
الخمس لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلاً منهم يدلى الى الواقف

مطلب اذا أقر المستحق لا آخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف أو يختص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أخص شقيقا فتكون القوة
بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يدلى الى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
الواقف وهو ايضا ابن دخرى بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما صرف نصيبه
فهو لمن في درجته بالاجماع لا لمن فوقه ولا لمن تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذوجهتين على
ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لأن
زيادة الجهة قوة لا أقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لأن الاقرب تارة
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب
والاخ لأم وعندهم عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لاب والاخ لأم قائلان ان الذى من قبل الاب
ارتكض معصيه في صلب الرجل والذى من قبل الأم ارتكض معه في رحم الأم فليس أحدهما
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جديتين أحدهما من جهة
والاخرى من جهتين فيسه وجهان أحدهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة
ومعنى الأقربية تعقف المسئلة ولا نجد من جافا شككت المسئلة علينا فارجعنا الى المعنى فربما نأمن
تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين الى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
ان يصطلحوا الآن أقرب افعل تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعده من قال بالمساواة
والذى يظهر ترجيحه من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى في الاقرب لاسمافى
جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الأقرباء يسدأ بالأقرب فالاقرب قال
أبو يوسف في قوله أرضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقل مذاهب محمد واليه
ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
عندي ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذى يظهر أرجحيته حيث
رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لاقربية الاخوة المتفرقين مساواة
الجميع فمن يدلى من قبل أبويه أو أبايه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في
ابن هو ابن ابن عم وآخر من أجنبي كأمراة تزوجت بابن عمها وله من ابن ومن أجنبي ابن آخر
ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احدها بينهما وهو الذى من
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالأم فقط ففيه
تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد فقد قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قرئته لك وفى
شرح المنهاج للملح فى شرح قوله كما أن مصرفه أقرب الناس رجلا لارتنا فيقدم وجوبا ابن بنت
على ابن عم ويرخذ منه صحة ما أفتى به العراقي ان المراد بها فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بها فى مستويين فى
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله فى
شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زيد بها أشجار زيتون وقف
من قبل عمرو على جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة
لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعمدي وزرع زرع ابن أشجار

مطلب اختلاف فى تقديم
ذى الجهتين على ذى الجهة
وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
قبل زيد بها أشجار موقوفة
من قبل عمرو زرع قيم
الأرض بين الأشجار فيس
بعضها فعليه ضمان ما ليس
وعليه ضمان ما نقص من
الأرض ان اتقصت

الزيتون الجاري في وقف عمر وغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة اتلاف وضرب بسبب ذلك وصارت غلتهما أقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الاشجار الجارية في وقف عمر وأرشد الاشجار المزبورة وهل له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد أو لجهة وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدي لما ليس من الاشجار الجارية في وقف عمر وغير طريق شرعي حيث ثبت أنه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدي بالزرع اذ ليس للقيم ان يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الارض أيضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحتكرة فبالك بالاحتكرة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غوها واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى الصرف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الارض مصروف الى اصلاح الارض لا الى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بايراد ما يوضح الوجه فيما أفتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قنينة وحاويه وهي أيضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحتكم القضاة بحكمته ولزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد الدري وأطال في ذلك اطالة حسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بأن للمستحكر الاستبقاء وان أبي الموقوف عليهم الا القلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه واستغل الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا ييسر ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلتهما أقل فلا قائل بضمنه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار وقد أغلت فتلفت ضمنها لوقوع الغصب عليهم مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أبي الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المرتبات فيه فيلزم من ذلك اختلاف سماطة الشريف وما هو المشروط فيه وانتقاص حق السادة فيه والقراشين وأئمة ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاة الامور أجر الله تعالى لهم الاجور منع تلك المرتبات الحديثة وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على ولاة الصلحهم الله تعالى حسم مادة تلك المرتبات الحديثة وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بجحرمتها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالوقف مقيدين بالصحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرّر في اشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقرّاش تناول المعلوم ثم قال استقيم منه عدم صحة تقرير القاضي في بقيمة الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز احداث
المرتبات في الاوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقض المسجد
من مال الوقف وان فعل
القيم ضمن الا اذا خاف عليه
الضياح

الوقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والنظائر بعد
مسألة القراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب
بالاقاف بالاولى وقد ذكر المسألة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة
من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والاهل بالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء بشأنه يفتقه
ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضله
العظيم وفيضه العليم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأسراره تعظيم شأنه وتوقيره من احداث
الوظائف بكثرة القراشين لغير شرط من واقف وغيرهم من المصدرين والواقدين والمعنيين للخدمة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور وحسب مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما تهدم وترميم ما استمر وعمارة مستغلاته وتلافي ما أشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالحص وزخرفته بماء الذهب
والفضة واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية وحسب مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمتها وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من
باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاقاف مقيد بالمصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الوقف لا يصح
ولذا قال في النخبة وغيرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الوقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الوقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقاف
بالاولى وفي الاشياء والنظائر أيضا في القاعدة الخامسة بعد مسألة القراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسألة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه
أدنى المسام بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بنائه الخادث والقديم
أو بناء مستغلاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد تراكمت على أنه يبدأ من غلته بعمارة
بلا شرط لأن قصد الوقف صرف الغلة لمؤبد ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بماء كرم من مال الوقف فخرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفي الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فينفع من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الوقف
لناظر شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

مطاب في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة الخ

فعمل ضمن لماسقيه من تضييع المال فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الطلبة فيها فلا بأس به حينئذ اه وقوله فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والأحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأهم القرآن ويوردهم الأحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المجتهد أحمد بن حنبل يقسم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما آله لفقراء المسلمين وشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للإرشد فالإرشد من ذرية ابن أخيه فان عدموا أو لم يكن فيهم من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الفلانية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن أخي الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغليب باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في كل يوم جمعة للنساء يضربن فيه بالدفوف ويرفعن أصواتهن فيسمعن كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فلا يترتب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا أو يولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قبل لا شيء له لان المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا باجر والمعهود كالمشروط فيعمل الاول على ما اذا لم يكن معهودا جمع بين القولين فعمل بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المادعى انه من ذرية ابن أخي الواقف معروفا به لا بد له من بيعة تشهد له بدعائه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولوا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقدمكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن واذا ثبتت خيانتة وجب على القاضى عزله وان شرط الواقف أن لا يعزله القاضى والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أى مقتضى ما صرح به البرازى بقوله ان عزل القاضى للناس واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضى ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذى شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع وكل ما أنشأه نص عليه علما ونا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف وكتب في صك المساقاة أو الاجارة انه ساقى أو أجر جماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه للإرشد فالإرشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ

لا للمستحق في غلته باجماع علما تناولوا كتب في صلح المساواة والجاراة انه ساقى أو أجزع بحاله من
الولاية توهما أن استحقاقه في الوقف يرجب له ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر لا لما
كتب في الصلح واذا قلنا بنفساد المساواة قال ربيع كانه يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترتب تناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر السائل بل سانه فما
تناوله والخال هذه من ربيع الوقف حرام سجت يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فيما اذا وجهت مشيخة على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقهه ظلم مرتين مرتبة باعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار
خراجها المدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف للجندي هل اذا تناول المتكلم
على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بذمة من ارعها يطالب المتكلم على المدرسة بخصه بيت
المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا
وليس ذلك شركة توجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعلما في قبضه وصرفه
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعدي به بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كما لا يخفى على
فقيهه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينة المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتبة بعلوفته قرية يتحصل من غلتها أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لانه أمين يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده
انه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب
صهر يجهز المعتلم الا شتية هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من
أجرته فقد صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى
قالوا البياض والخرة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله أعلم (سئل)
في رجل وقف وقفا على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واناث على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فقصيه له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بعد موته (أجاب) اما ما أكله محمود من حصه بنت
أخيه وهو النصف فضمون عليه ويؤخذ ضمانه من تركته ويدفع لها أو اما قسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهن أثلاثا فان تقض القسمة بموته كائن على النصف ونعطي كل
واحدة ثلثا ولا ننظر الى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد انقل نصيبه له وقد غلط من أفتى
بعدم تقض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فانهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مشيخة قراء كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين واذا
وهب أحدهم من متعينة
لناظر شيئا ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر يجهز
الدار الموقوفة بعمارة من
أجرتها

مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
واناث ثم مات أحدهما
عن بنت فأكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفية محتوية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فإذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والانات بينهم على
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويترك فيه
 الاثنان فافوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنساليهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنساليهم
 وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى ولد ولده
 ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل إليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد
 ولدا أو نسلا أو عقبا استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنين ثم مات ابن عمر واحد بنيت به عن
 غير ولد والموجود الآن أختمهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختمهم المذكورين بمفردهما ولا يشار كهما فيه أولاد عمهما
 المذكورين أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أختمهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين لريعه قطعاً للذكر مثل حظ الأنثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وفي هذه
 الصورة إذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو مات في حياة أبيهم قبل استحقاقهم
 لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه إلى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحي أخذه وما أصاب الميتين دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حياً وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنساليهم
 وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه إلى عمر وبعد أن جعله معه شريكاً في النظر على وقفه
 المسطور وبعد إرادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع لديه بآزومه ونفوذ ثم مات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الأخت عدم لزوم الوقف المزبور
 لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثاً مدة حياته صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً وتختص بنت
 الواقف المذكورة بغلته لكون الواقف نجز الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا أن الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن ينجزه
 المريض بأن يقول وقفته على كذا أو يوصي به فقد سرح هلال في أوقافه بأن قوله ارضى

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جمع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالنسبة للوارث ولو خرج
 من الثلث

صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على أولاد أولاده الخ جاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال أو لم يخرج تقسم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والافحسابه لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره في الخاتمة وغيره امرأة وقفت منزلا في مريضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مريضها ذلك وخلفت ابنتين وأختا والأخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز الوقف بقدر الثلث ويظل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لأشئ للآخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الأخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الواقف انما وصى لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كانه قال أوصيت لأولاد أولاد أولاد هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفها ارضا دياهل لمن ولاه السلطان على تلك القرية أن يتعرض له بطالب شيء على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض بطالب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا (أجاب) ليس له أن يتعرض له بطالب شيء إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيما هو خارج عن أوقاف المساجد والروايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صريحا أو دلالة وفي رسائل ابن نجيم قال قلت هل له يعني السلطان نصره الله تعالى أن يجعل أرضا وقفها على مسجد قلت نعم ذكر قاض خان ان لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها وفيها ولو وقف السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاه السلطان
أن يتعرض للأوقاف بأخذ
شيء منها

ولو وقف السلطان من بيت ماننا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر
وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما اذا أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه ولان الوقف قديم بطر أعليه ما هو مقدم عليه كالعمارة فإبراءه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقف وقفا على جهات بر عينها ومهمها فضل من ريع الوقف بعد مصارف البر التي عينها يقدم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا وداعما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده فان لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف
أو أحد مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار
مطلب وقف وقفا على جهة
بر شرط لأولاد ابنه وهم زيد
وبكر وفاطمة ربع الفضل
من ذلك ثم لأولادهم إلى
أن قال وهو لأولاد الظهور
دون أولاد البطون مات زيد
وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولد ولا ولد ولا يتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه لذلك كرمثل حظ الاثنين على الفريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقف المشار اليه وهن عمرة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهن الربع
ثم من بعدهن لا وادهن ثم لا وادهن ونسلهن وعقبهن أبدا ما تناسلوا ودأما ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولا يتقل نصيبه
لولده أو ولد ولده ومن مات عن غير ولد أو ولد ولا يتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في
درجته وذوى طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذوى طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه لذلك كرمثل حظ
الاثنين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا بأجمعهم كان وقفها على الفقراء والمساكين ثم ان
زيد أو بكرهما تولى يعقبا ثم ماتت فاطمة وأعقب أولادها فهل ينتقل نصيبها الأولادها أولي هو في
درجته من الموقوف عليهم لكون أولادها ليسوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو
أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يختص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لاولادها الا لمن هو في درجته اعلم بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولا الخ فان
صرح الضمير في قوله منهم الى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقد شرط ان من مات
منهم عن ولد أو ولد ولا يتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها لذلك كرمثل حظ
الاثنين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكرهما ماتا ولم يعقبا صرف ما كان لهما
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا يتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع
باسره نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعينين فيه ثم لاولادهم حتى ان من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد
ولد ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا فان قلت ما تفعل في
قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لغهمي القاصرون من ظهري خلاف ذلك فلهذه وله الاجر الوافر وما أبرزت هذا
الجواب الابعس النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
أولاده ونسله وعقبه لذلك كرمثل حظ الاثنين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في علمه مسح من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قلة وكثرة فيستحق الابن مع وجود والده
والحال هذه والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد هل
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفردا أو جمعا في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاصحان دخول أولاد
البنت فما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدي اه فتدفرق فاصحان
بين الجمع كما في واقعة الحال فتصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه
أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد والاولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والبنات بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الخ وحكم بهجته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أقدمتم في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الزاوية هلال والخصاف ينفذ ويرتفع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فقي بظاهر الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الرويتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان تصحح رواية الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كمنص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فينبغي الافتاء بما اختاره مع التمهيد على اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور ان أولاد البنات من الذرية على القول الراجح اه وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض يراها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقبية وهو جار على القواعد فتصد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وحزمة وست انا وحسينية وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا تقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقف على أولاد الباطن على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعيتها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وإناث هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يعرض له كمن مات عن ولداً تقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
في الاولاد وأولاد الاولاد
خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
أن الطبقة العليا تحجب
السفلى فلا شيء لأولاد الابن
مع الاولاد

الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بينهم كداله بقوله
الطبقة العليا منهم تجيب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل
هو مقرر له فإن من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محجوبة باعلى
فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة
سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبدا مادام واحد من أهل الاستحقاق
موجود والله أعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة خطابة وامامة عنى له سفر لضرورة فاستناب
رجلا يقوم في مقامه فباشرة مدة أشهر ثم أخذهما عنه باعانة المتولى بغير جنحة فاستردهما
بتقرير من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانيا كما أخذ الاول هل
يصح أخذه أم لا لكونه بلا جنحة واذا قلتم لا فما الحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء
رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جنحة والمسئلة في البحر وغيره وقد
اشتهرت اشتهارافلا تحتاج الى ان نزيدها اظهارا وصرح في البحر أيضا بعد كلام كثير في مسئلة
الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها
شاغرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلا
اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة وقد رد على الطرسوسي
في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما
عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعالوم للمستنيب وليس للنائب الا
الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه في العمل الذي
استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى ان الاستنابة على الامامة
والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء
الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة تولية على
مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل السلطان وذكر له ان المتولى
المذكور اخرب الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم ان بكر اجاب ببراءة شريفة
تضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنما
وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف
ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منع عنه عن التصرف
فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير جنحة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل
والحال ما ذكر اذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعديا أم لا بسطوا النالجواب
(أجاب) قال في البحر الزائق وأما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بجنحة واستبدل عليه بما
نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاض حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم حقه الوقف
ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جنحة عدمها لصاحب الوظيفة في وقف واستبدل
بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من السلطان بنفسه ومن
وكيله وزير كان أو قاضيا ما ان القاضي وكيل عنه ولا يته مسنة منه كما هو أظهر من ان
يجت فيه وينقر عنه وان يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم
تخرج عنه وتصرفه صادر من اهل واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر
وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا أخذ للمنهى

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة بغير جنحة
واذا استناب آخر يقوم بها
فتقلب عليها فله الاجرة ان
شرطت والمعالم للاول

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة لامن
السلطان ولا من وكيله
وزير كان أو قاضيا بغير
جنحة

فيه ولا للمعطي اذ هو وقبعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكاتب والسنة خصوصاً لدى
الحكام وولاية الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام
وحسبك في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم
(سئل) في مسجد توات عليه أيدي النظار من أهل الشام الذي المسجد به مدة سنين متعددة
أنهى رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد عيا وحديثاً
الى الآن لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاية السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما أنهى ينزل الاوّل أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما أنهى
لا ينزل الاوّل لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانتفائه فانتفي بانتفاء
ما أنهى فافهم والله أعلم (سئل) في شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى
آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه في الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب أنها هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلاً أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً اذا أعطاه
بناء على أنها حيث كان أنها خلاف الواقع فلا أعطاه لم يصادف محلاً والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولاً والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلاً في وظيفة كانت في يد رجل
فرغ لغيره عنها هل تكون لمن قرره السلطان أو لمن فرغ له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بجهة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد
الفقهية كما حذر العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج
الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته لومات ذو وظيفة فقرر الناظر آخر بان انه نزل عنها
لا آخر لم يندح ذلك في التقرير كما أفق به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فكذلك لان
مجرد النزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة نظير بتقرير قاض أخذ عنه رجل وظيفة التولية ببراءة
شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا آخر أو جعل لهذه معلوما ولهذه معلوما
لا ينزل عن النظر لان المأخوذ ليس ما عليه والا كان الاخذ لما عليه فينزل حيث اجتمعت
شروط العزل لا لطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالنقطة وقد تقرّر ان
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعرفة مستقلة مع ناظر الوقف بعرفة
مستقلة لانه احداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) في رجل عزل عن
التولية على مسجد بخجة وولى رجل غيره شهد أهل المسجد بعد التمه وعفته ثم ولى الاوّل
بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير خجة ولو
عزله الحاكّم لا ينزل بغير خجة وللقاضى ابقاؤه على وظيفة والله أعلم (سئل) في رجل مات
فقرر القاضى في وظائفه جماعة ثم ان رجلاً أنهى الى السلطان أمر الميت فقرر في وظائفه
بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم بتقرير
السلطان مع انه انما قرره بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير
القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئلة الوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم فعله

مطلب ولى السلطان رجلاً
نظارة مسجد بناء على أنها
قازا ظهر الامر بخلاف
ما أنهى لا ينزل الاوّل
مطلب اذا عزل السلطان
صاحب وظيفة وولى غيره
على حسب أنها والحال
بخلافه لا ينزل الاوّل
ولا تصح تولية الثانى
مطلب اذا قرر صاحب
الوظيفة عنها لغيره وقرر
السلطان آخر فهل لمن قرره
السلطان

مطلب اذا قرر القاضى
ناظر انما قرر السلطان متولياً
صح ما قرره السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بخجة
وولى غيره ولو عزله السلطان
بغير خجة وولى الاوّل
لا يصح
مطلب قرر القاضى جماعة
في وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيما رجلاً بناء على
شعورها

الموكل خصوصاً لم يوجده من السلطان تنصيب على عزل المقر رفاً لصادره منه مبنى على أمرين
 خلاف فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا آخر فطبق الآخر يعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الأجرة
 ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
 على من عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
 والمتولي لا يجوز فإن كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغرم ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستأجر
 عن الأجرة بالدفع له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استملكه في ذلك أو غيره وإن بنى
 لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر ولا يملكه القيم بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بمال الوقف
 فإن أبي تر بص إلى أنه يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعمير الأجنبي في الوقف بلا إذن والله
 أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
 وإذا قلتم يجوز فهل إذا أثبت رجل منهم أنه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين شهد أبانه
 علوي لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
 كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم أنه
 علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل واحد أثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا
 قلتم غير جائز هل إذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لاعت ورأى السلطان نصره الله تعالى
 أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك
 ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أصحابنا أن الوقف على
 الصوفية ووصوفى خانه لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
 والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السعدي الرواية من وقف الخصاصف أنه
 لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن السلطان أن يجعلها
 مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موافق الشرع الشريف ادولاً يتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 متول على زاوية ادعى حصه في عقار يديره رجل انه وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المتدعي
 عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
 اليه لأن الحجج الشرعية ثلاثة البينة والقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
 والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف الي مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين
 وشعاليين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي تحرر من كلام صاحب البحر نقله عن الحاوي القدسي أن الذي يبدأ به بعد العماره ما هو
 أقرب إلى العماره وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي إلحاق المؤذنين بالامام
 وكذا الملقائي لكثرة الاحتياج اليه كما في الأشباه والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
 البحر ثم السراج بكسر السين أي القناديل ومراهم مع زيتها والبساط بكسر الباء أي الحصير
 ويلحق بهما معلوم خادمها وهو الوقاد والفراش وتعبيره بهم دون الواو يدل على أنهم ما مؤخران عن
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل والرجل
 أودعه لا آخر فصار لا آخر
 يعمر ويتناول الأجرة من
 غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن أثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان وإذا
 وقف عليهم خانقاه فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب إذا ضاق ريع الوقف
 يبدأ بما هو أقرب إلى العماره
 كالامام الخ

العليا لامن في درجته العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولدوله مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا في قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا لا الى ولدها وولدولها ولا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة وفي دينه ما ترك العمارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البرازية بان عزل القاضى للنائى واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والآثم بتولية النائى ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا أو إناثا على النريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم أنسأهم وأعقابهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولد أو ولدول أو أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولدوله وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم الخ عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل الوقف الاقرب فالاقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن يجري مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولدول أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويشترك الاثنان في فوقهم ما فيه ذكورا كانوا أو إناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتة مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقتة ابن خالته أحمد ابن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنه بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لآمنه ولحمده لآمنه لضعف ما لا نثى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أو أنثى للذ كرمثل حفظ الانثيين على أن من توفي عن ولد أو نسل عادما كان جاريا عليه على ولده ثم على ولدوله ثم على نسله على الفريضة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عادما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقف يقدم الاقرب فالاقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو ما لا وقد احترازنا بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وان صرح كثير بدخولهم اذ ذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذ كرا استحسانا ووجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم فقد ذكروا أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه أولاد البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكرا في أنفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وانما أظلمنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه وعاقبته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانة المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفه على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والاناث
بالسوية

أولادهم ثم وثم ما تناسلوا وما تبعوا وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يكون الوقف سوية
بين الذكور والإناث أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به هلال ومثلاً خسرو فراجعهما
أنشدت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه المعين على مسجد هذه الفلاني النظر والولاية
عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه أرغون شاه ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذرية
عقائه الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن
يكون نائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة وشرط أنه إن تعذر الصرف لخراب المكان كان
مصرفاً لريعه على الفقراء والمساكين أيهما كانوا أو أيهما وجدوا وهذا حاصله إنقرض الرجال من
ذرية عقائه دون النساء وخرب المسجد وثر وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف
عليه لخراجه وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي
يتعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الأرشد من النساء أو نائب غزوة وما الحكم في نفس
المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة ولا ينظر للنساء من
ذرية العققاء لقوله دون النساء فهو سريح في المنع من النظر فيه لهن ولو آل الصرف إلى الفقراء
والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالأمر
والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فإن هذه الأشياء هي وظيفة الناظر وأما
الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال إذ لا دخل لو كمل بيت المال في
التصرف في الوقف بحال فإذا صار الموقوف بصفة يجوز الاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قل نزاعاً لا آفة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا
تفضل غلتها عن مؤنهم وصالح الوقف في الاستبدال جازاً لا استبدال لقاضي الخمسة المفسر
بنى العلم والعهد ومسألة الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والمعتمد للفتوى
مأذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه فقال محمد
إذا خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر أو خراب القرية أو لم يخرب
لكن خربت القرية ينقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف إن كان موجوداً أو
ملك ورثته إن لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة لا يعود ديراً ولا يجوز نقله
ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولاً والفتوى على قول محمد في آلات المسجد
كالقناديل والحصر والبوارى وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حيثية التأييد والمسئلة
طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لأنه زبدة كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على
شعائر مدرسة لم يعلم بيئته شرعية مقدارها شرط الواقف للمتولى وأرباب الشعائر من العلوفات
اتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكان بوجابان يقول كل منهم قد نص السلطان في
براءتي على أن لي من العساوفة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغروا نصف غلة الوقف مع أن
عملهم في الوقف عمل حقير جداً فإن مستغل الوقف أرض تؤجر بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ
أجرهم من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة رملية فهل
يجابون إلى ذلك فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف
الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معه وما من حاله فيما
سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيبني على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث

مطلب وقف وقفاً على
مسجد كذا وشرط النظر له
ثم لمعتوقه ثم لدرية عقائه
الرجال فإن لم يكن فلنائب
السلطنة الشريفة وإن
تعذر الصرف كان ريعه
للفقراء

مطلب استبدال الوقف
يكون للقاضي
مطلب اختلف الشيخان
في حكم المسجد بعد خرابه
مطلب إذا لم يعلم ما شرط
الواقف يصرف للمتولى
وأرباب الشعائر مثل ما كان
يصرفه القوام السابقون
وإن لم يعلم للقاضي

لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويمنع
عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا الا يستحقون أجرة وان نصيبهم القاضي ولم
يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود أنهم لا يعملون الا بأجرة المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف
كالمشروط والا فلا شيء لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده
على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على أولاده ثم على أولاده ثم على أنسالة
وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك
فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقف ابراهيم على
من يوجد من أخوته لايه ذكر اكان أو أنثى ذكورا كانوا أو أنثى بينهم على الفريضة الشرعية على
الحكم المعين فيه أعلامه فاذا انقرضوا باجتهادهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقف على الزاوية
الكائنة بباطن دمشق المعروفة بإنشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى
الفقراء والمساكين المسلمين فان أدكن العود عاد بشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم
المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية
ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم أخوة لاب فتناولوا
الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد دفهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة
بأنقرض أخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الأخوة وذريتهم أم لا (أجاب)
الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد أخوة ابراهيم لا من أولاد الأقربى الى غرض
الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلامه فانه عترفه باللام وذلك للعموم والاعتبار
لعموم اللفظ والعامة يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكل ذلك في
العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقراء أو سكوت أو انكار وكل ذلك
جائز لقوله تعالى وأنصلي خير فانه باطلاقه يتناول ما يعنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال
لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق أولاد أخوة
ابراهيم لهذين الاخيرين اللذين هما غرض الواقف وإفادة اللفظ له والحق أحق بالتابع والله أعلم
(سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم
(أجاب) قد صرح في الاشياء والنظائر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفتح عليه
فروعا منها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله
المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسي الفتوى
على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق جرد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اهـ
والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لاخر عن وظيفة وأعطاه مال المجازاة على صنعه من باب
المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجرد انهاء هل للمفروغ له أن يرجع
بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروغ له أن يرجع على الفارغ بالمال
المدفوع والحال هذه اذا أعقبه أي النراج ابراهيم أو خاص منه وهذا باتفاق واذا خلا منهما
فلما أخرين كلام في الرجوع بما بذله من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار
العرف الخاص ومنهم من قال به مع لادانه حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما
اذا جعلا من باب المجازاة الى الصنيع أو لحقه ابراهيم أو عام ابراهيم منه خاص فلا قائل بالرجوع
والحال ههنا والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لاخر بعوض وقطره القاضي لاهليته

مطلب وقف على ولده ابراهيم
ثم على أولاد أولاده الخ ثم
على أخوته لايه ثم على
الزاوية الفلانية فانقرض
الكل ولم يوجد الا أولاد
أخوة لاب

مطلب الفتوى على عدم
جواز الاعتياض عن
الوظائف
مطلب اعطى لاخر مالا
في مقابلة وظيفته ثم أخذها
شخص بحكم السلطان فان
وقع البراء لا يرجع والافقية
خلاف

مطلب اذا فرغ لاخر
عن وظيفة بعوض ونذر
المفروغ له للفارغ أن يردها
اليه عند تظهير العوض
سقط حقه منها ولا يلزم
الوفاء بالنذر

ونذر المقرغ له للفارغ اذا رد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المقرغ له لا يخرج فقرره القاضي
 كذلك والا ان تنازعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق فهل تقرير القاضي للمقرغ له بعد
 الفراغ صحيح نافذ حيث كان أهلا ولا يقضى بالنسبة للمذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا
 (أجاب) تقرير القاضي للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
 وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم ان من فرغ لئسان عن وظيفة سقط
 حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له أم لا قال في البحر القاضى بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر
 النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهي مختلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي
 لا يقضى به على الناذر كما صرحوا به قاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين
 الناذر وبين الله تعالى أما الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما
 قرر في محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
 أهل التحرير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حاصله انه
 عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضي للمنزول له
 فما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نزل لا يخرج عن
 وظيفة معاوية فبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر أن يرجع بالمبلغ الذي دفعه له
 (أجاب) له أن يرجع به بل ولو لم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به
 قاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب ابناءه على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الحادثة أولى والله أعلم
 (سئل من دمشق) فيما اذ وقف رجل ووقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة
 وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف ان كانت موجودة ولم يوجد حين ذاك من أولاد
 الواقف الذكور والاثاث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
 والزوجة المذكورة عند الانفراذ ويشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا ودائما
 ما بقوا ثم من بعدهم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور
 خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان توفيت الزوجة انتقل
 نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي
 منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولاده فان لم يكن له ذلك فلا ولاد أولاده وذريتهم فان لم يكن له
 ذلك فلن يوجد من اخوته واخواته المشار كين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
 الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولدولدا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل
 الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور مقامه واستحق
 ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهوره وآل الوقف الى انقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل
 منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقصت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا يخرج عن
 وظيفة بعوض له أن يرجع
 بما دفع مطلقا

مطلب في وقضية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فإن لم يوجد أحد من نسبه من البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفا إلى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستية وعن ابن ابنه بدر الدين ثم ماتت ستية المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثني عشر من عابدة المذكور ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسا لهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك أولاداً أو ولد أو ولد أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانياً إلى الله سبحانه وصورته الاستغناء فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكور أو أولاد البطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملاً بعموم قول الواقف فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك أو لا ويجري الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور استحقاقاً وحرماناً وجباً ونقصاً وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاته في أولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوذ كرههم وذكر أولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفاً على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولاً على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فما أصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنتان وللمحمود واحد ولا أخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك وللسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم لحجبهم عنهم بموجب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حجب الأصل فرعاً ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام روجع في ذلك بأن أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصات إليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته أم بغير تلقى فكتب ما صورته لا يتقسم على محمود لانقراض جميع طبقته وانذار

أهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها بالعدم انقراضها
 بوجود عائشة وقدم صرح العلماء في مثل هذا الوقف بالتقاضي القسمة بانقراض كل بطن
 وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما أصاب الاحياء أخذوه
 وما أصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد أولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا
 فكذلك قسم عليهم ما أثلاثا لخليل ثلثان ولعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على
 الانثى فما أصاب عائشة لها ما دامت حيا ثم ما أصاب أخاها خليلا المذكور صرف لاولاده
 الاربعة بالسوية فما أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة لولدها
 سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أي من أولاد
 البطون عن ولد أو وولد ولد الخ فنصيبه له وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم
 يصدق على ولدها المذكورين انهما ولد اولاد بطون لها فلا يصح صرف مالها لولدها لانقطاع
 الحكم عن أولاد الظهور بعوتها واستقلال أولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله
 أعلم (سئل) في وقف أهلي له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقفة الى ابنتها وأرادت
 الناظرة أن توكل مشارف الوقف الايل اليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام
 فيما اختلس منه والتصرف عنها في اموره فهل للمتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل
 الناظرة وله التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير
 اذن المتولى اذ ليس ابنت الواقفة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
 الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى فللقاضي أن ينظر في ذلك أو
 يفوض الامر الى من يشق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيائته عزله والله أعلم (سئل) في
 ساقية مسبله يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى بياريا دفع الناظر له مبلغا يشتري
 به شعيرا يعلفه لبغالها فاشتري وصرفه كما أمر به وعزل وتولى ناظر غيره وهو اده الرجوع عما دفع
 هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا
 رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لاباذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة
 على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر
 الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ويوفي منه والله أعلم (سئل) في مدرسة
 اتقل مدرسها بالوفاة الى رحمة الله تعالى ويريد متوليا أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس
 مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته مما ترك له عمره ما يزعم انه محتاج الى
 العمارة منها والحال ان له ارباعا من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله
 انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولاه انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة
 التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين يعنى على نفى العلم
 بعدم المباشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه أمين فكذلك
 ورثته كما صرحوا به ومن جله من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت
 ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما بقي الموقوف
 على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما اذا لم يضق بان كان هناك
 محصول من ريع قرى الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين
 يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر نظار الوقف
 بشرط الواقفة الى ابنتها
 فوكلت مشارفه ليتصرف
 في مصالحه ليس له ذلك بغير
 اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
 المسبله مبلغا من الشعير
 لو كمله في مصالحها ليعلفه
 لبغالها ثم عزل الناظر فان
 دفعه من ماله باذن القاضي
 يرجع في مال الوقف والا فلا
 مطلب اذ مات مدرس
 المدرسة وأراد الناظر أن
 يرجع على ورثته فيما قبضه
 مدعيانه لم يدرس فالقول
 لهم

لأنهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعمرا
 للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
 المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطيّة المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل إلى مستحقه
 فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة فني أشجارها وذهب
 كردارها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قديما
 قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر
 السابق جبرا على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ لحساب الوقف من دفعها
 بالحصّة المذكورة على الطريقة المزبورة أو اجارتها بالدرهم والدنانير أو غيرها بما يرى فيه
 من الحظ والغلبة لحساب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر
 يتصرف بما فيه الحظ لحساب الوقف من اجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصّة والحكر لا يوجب
 استبقاها في يده أبدا على ما يريد ويستهي وقد صرحوا بأنه يجب الاقتناء في الوقف بكل ما هو
 الأنفع له فيجب فعل ما هو الأنفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصّة على طريق المزارعة
 والله أعلم (سئل) في متولى الوقف إذا صرف حال ولا يته عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له
 ذلك ديناً على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة
 الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا أن الصحيح من المذهب أنه
 لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب أن ماله منه بد لا يستدين مطلقا وإن
 كان لا بد له فإن كان باصر القاضي جازوا الأفلأ والعمارة لا بد منها فيستدين لها باصر القاضي وأما
 غير العمارة فإن كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه له منه بد كما
 صرح به في القنية بقوله لا تقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير إذن
 القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف وإذا صرف
 من ماله في ماله بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضا على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم
 (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الإمامة والأذان بالمسجد الكائن بالبلد
 الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين راتبين فما المراد بالدرهم الراتب هل هو
 الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
 أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف إليه الفقهاء عند الإطلاق أن كانوا قد
 اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل إذا أشكل الأمر فلم يعلم واختلف المستحقون
 مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف إلى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف
 ما لم يثبت بالبينة الشرعية أنه أعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه
 وإذا أشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلايين لأن نسكوله وإقراره على الوقف لا يصح
 ولا ينظر إلى ما تجدد بعد زمن الواقف وإلى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم
 إليه لأن الالفاظ المجمل في الوقف تحمل على العرف الجاري في المخاطبات القولية وقد اشتر من
 قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام
 وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية إيجاره مع
 حضور المتولى عليه وعدم إنبائه عن إيجاره أم لا (أجاب) صرح في البحر أنه مع حضور المتولى
 ليس للقاضي اجارة الوقف إلا إذا أئبى وغاب غيبة منقطعة لأن الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب إذا فني أشجار الأرض
 المحتكرة وذهب كردارها
 وأراد محتكرها أن تستمر
 تحت يده بالحكر السابق
 وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب إذا صرف المتولى من
 ماله زيادة على الربيع وله منه
 بد لا يصير ديناً على الوقف
 ولو باصر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
 الراتب إلى ما اصططح عليه
 الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
 الوقف مع وجود المتولى إلا
 إذا أئبى

العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولدوله المسمى باجد ثم من بعده على أولاد و أولاد أولادهم ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الاناث مات اجد الذي هو ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الاناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها يحرمون بكونهم أولاد أنثى فالحرمان ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المذكور وان بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفي قائم بشعائرها ومدرس شافعي صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفي ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعي شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوفة المدرس لئلا يكتفه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العاري عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوفة لان ذلك يكون حال أهلية الاثنين لاقاء الدرس وملازمة المدرسة بالقائمهما وإتمامهما ما شرط عليهما وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم ان علوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيثته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا إشراف ولا تقدير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفي و شافعي وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة حباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوفة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من اقراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشروظيفه أو غيره ممن ذكر آنفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم للدروس فيها اذا كان عالما بتيقيد وكانت تعطل بغيثته اذا غاب عنها في دفعه المشروط بنص الواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وان لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تعطل وغرض الواقف بآياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماءنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما اذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابدة وعلى أولاد ولده أبي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على القرينة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون أولادها في قول الواقف أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس الخالي عن العلم ولو نص الواقف عليه ومن قام بالتدريس يعطى بقدر كفايته ويخالف شرط الواقف

مطلب ان لم يفرع الوقف بآباب الوظائف يقدم المدرس فان لم يرض بالمشروط ولم يوجد مساو له يرضى به يدفع له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه وعلى أولاد ولده

الأسفل منه وعلى أن مات منهم ومن أنسا لهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن مات منهم ومن أنسا لهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصل فسات ولد الواقف أجد وعادة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبتين هم محمود وحبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتهما عمر ابن أخيه شقيقها المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخته المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة قراريط وخمس قيراط والباقي وهو عشرة قيراط وأربعة أخماس قيراط لحبيبة إذ بموت محمود وخديجة لا عن ولدا انتقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتهما وبموت زينب لا عن ولدا انتقل نصيبها لحبيبة وعمر لا تقاطع المصرح فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح وبموت عمر لا عن ولدا انتقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت عمر من نصيبه لبعدها عن درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودثر وانهدمت سقوفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطمع في أن يخضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلوات وشعائره قائمة في كل الاوقات قد ألفه المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى مصرف جهم خزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني أم يكون ميراثة لورثة الباني أم لا ولا الجواب مفصلا (أجاب) تحرير هذا المقام بما لا يزيد عليه من الكلام ان المسئلة في خلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يبق مسجد أبدا إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود إلى صاحبه ان كان حيا وإلى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف أوقافه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد بن جهم الله محمد يقول ان الباني أخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكفن اذا افتقر الميت السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود إليه كالا عتاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى ورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كما في الحاوي القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصحاح
في صرف ربيع مسجد تخرب
إلى غيره

بأنه الأوجه وصحيح قول محمد وفي الوقعات للصهر الشهد المسجد إذا خرب وهو عتيق
لا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الأول واستعانوا بثمنه في
بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وإن كالأفق به جاز وفي الخلاصة
والبازية عن الخلواني إذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أو قافه إلى مسجد آخر وفي
النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحتر من هذا التقرير
أن المسئلة أجتهادية ولا اختلاف فيها مجال ولا جتهاد فيها مباح فاذا توفرت شروط الحكم
على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقة فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة
للمصلين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته وتفاذه وارتفاع الخلاف فيه فانظر إلى قوله في
الوقعات وإن كالأفق به جاز وما ذلك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه معينة فإذا علم الله سبحانه
وتعالى خلو ص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والاجور الوافرة والاختدعما
هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسر وإن خشي عاقبة
سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه التوى أولى والامور بمقاصدها وكمن شئ واحد
يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشرية والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة
خربت ولها وقف هل يتقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات
الخمس أم لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر (أجاب) لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر صرح
به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيسبدا بعمارتهما منه على الحالة التي
كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتحدوا وقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر
من ربيع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف احيا وقفه وفي منع ذلك إمامته وقد صرح
بذلك صاحب البازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد
واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن
فاعل ذلك ويرد إلى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث
اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر
يستطيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما ما في الحكم في ذلك
(أجاب) لا يجوز له ذلك لأنه بمنزلة ما ليس باختلاف مالهما فيكون صرفه إلى الآخر تعديا محضا
وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته بعد أن قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه أنه
لا يجوز لمولى الشخونية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للآخر وقال في شرح قوله وإن جعل
الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه
ومثله في الزاهدى له برهن علا التاجرى ولا ريب في أنه للحاكم تأديبه على ذلك لارتكابه
معصية لا حد فيها مقدروا والله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر
فيه كالعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك
وقمما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالخضر والدهن وأجر الخادم
وتنحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله أعلم
(سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما لاند كمثل حظ الاثنين
ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشرط أن من مات
لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الإناث آل الوقف

مطلب إذا اختلفت جهة
الوقفين لا تصرف غلة
أحدهما للآخر
مطلب لا يجوز لناظر صرف
غلة أحد الوقفين المختلفين
جهة للآخر
مطلب القول قول قيم الوقف
فما حصل من الغلة
والصرف
مطلب الشهادة بأن يدعى
الاستحقاق والدعوى
متصرفون في كذا من
الوقف غير صحيحة ودعوى
الاستحقاق على المستحق غير
صحيحة بل على الناظر

الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فأقر هذا الابن لمن
لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لا على عمته واخته ومات لأبن أولاد وبطل
اقراره فنعته عنه فادعى المقر له على الاختين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهدوا عند
نائب الحكم بما لفظه انه هو ووالده وجده متصرفون في أربعة قرارات يربط من قديم الزمان الى
الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحد هم ان الأربعة قرارات يربط المزبورة من الستة
عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعني أبا المدعي ابن عطاء
الله جده المدعي وهو ابن عمه لعم محمد يعني والده منصور المقر فسأل نائب الحكم المذكور من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا انها حق وصدق وأما اتصال الشهادة الى الواقف
فستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الان خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعا أم لا (أجاب) كل ما ذكر
فيه ليس واقعا موقعا الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بانه هو ووالده وجده
متصرفون في أربعة قرارات يربط لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من التصرف المالك ولا الاستحقاق فيما
يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورق به الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في
هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا فسر
للماضي انه يشهد بما يناله لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو
وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى بقوة العلم يحتاج الى ذكر نسبة الأب والام
الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه
لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسيما مع قولهم اتصال
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الان خريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى
خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعي عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل ان
خلل المحضر المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرارات يربط فنقد اقراره على نفسه ووفق
يتناول الأربعة قرارات يربط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتي
وخلاص الوقف جميعه لاهر أم وبنتي شقيقتها فادعى المقر له انه متصرف في أربعة قرارات يربط بالتالي
عن والده فلان ووالده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعي عليها التي هي الناظر
المذكور وفي بنتي شقيقتها وان له ثمانية قرارات يربط ولهن ثمانية قرارات يربط وبطالب الناظر المدعي
عليها بالثمانية قرارات يربط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر
شاهدا شهد أن الناظر المذكور المدعي عليها هي ميرة بنت محمد بن جودة وعلى ان المدعي هو على
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودة وعبد القادر اخوان وله اخليل بن خريص

مطلب اذا أقام مدعي
الاستحقاق بينة على
المستحقة في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لعائشة وأولادها اذا كانت وكانوا فقراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماؤنا بان الوقف حيث كان منجزا في العينة يجوز لا ولاده
 الفقراء تناوله فلما ضي أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك انه
 لا يرشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
 استحققت فاذا ثبت انهم ارشد فهي النازرة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط واقفها قرر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
 معدي للشيخ وهو يده وظيفة المشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعدي للشيخ وقد جرى
 العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معدي له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقف اذا اشتملت مصارفه بضيايع كتابه
 ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه بحيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت المعدي للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدى الى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
 الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والا ينظر الى المعهود فيما سبق فينبى على ذلك وان لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكنى لهذا ولا لهذا بها اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتمل مصارف الوقف فراجع به ان شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفها على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسلها
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولادها ثم لجهة بر لا تقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي و ابراهيم وستيسة وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولدها
 عبد الجواد وفاطمة ثم مات أحمد ابن منى عن أولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم مات ابراهيم
 عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولدها يوسف وآمنة ثم ماتت
 آمنة عن بنتها قادية ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفية فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطنا (أجاب) يختص به أعلاهم
 بطنا وهم على وفاطمة بنت ليلي وستيسة فيكون ربيع الوقف بينهم اثلا ثلثا السكل منهم الثلث للترتيب
 بهم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ اقراره على نفسه لا على فاطمة وستيسة فأجبت بانه ينفذ على نفسه
 مؤاخذه له باقراره فيقسم ربيع الوقف اثلا ثلثا لفاطمة وثلثا لستيسة والثلث الثالث بين علي
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة تملكها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الظهور وثلثها تمارع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تمسك يقطع لاحدهما بل هنالك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما

مطلب اذا اشتمل مصارف
 الوقف ينظر الى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غير
 ما جرى العرف به له

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج للمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع اليها

مطلب ينفذ اقرار أحمد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب إذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بدواوين
القضاة وبما كان عليه
القوام السابقون والا
فبالبينة

مطلب سكن أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكنف
وبنى مكانه جاما وأراد
الرجوع بما أنفق

مطلب إذا بنى على حائطي
الوقف متعلبا يطالب هو
أو ورثته بالرفع إذا لم يضر
بالوقف وعليه أجر المثل

مطلب إذا سكن مدرسة
أو مسجد يجب عليه أجر
المثل

مطلب استأجر خان وقف
استمر فعمره بأذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستأجره فدفعت
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد

الخ
مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لا ولاده إلى أن قال
على أن من مات منهم عن ولد
أبوه ولد استحق ما كان
يستحقه الخ

فيها من الظل عند أهل العلم واشتبه الأمر في المصروف فالحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهل فن أثبت من الفريقين حقا بالبينة الشرعية
فهو له هذا إذا لم يعلم حاله فيما سبق أما إذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون
فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تقام
عندها ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم الموجودة في
دواوينهم يعني القضاة وإن لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطق فإن اصطلاح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي ينقد ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت
مصارفه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف يعملون إلى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد إلى كنيها ورفعها وبني مكانه جاما معظم
منفعته ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف ومصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباقي بما
أنفق على الناظر أو على المستحقين أولا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا
عن القنية أنه إذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعته ترجع إلى الوقف يرجع على
الناظر والابان كان ترجع إلى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالشور
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائطي وقف عليهم مائة رجل إنهم خدده
ومات هل تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن
السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضر فهو
المضغ لماله فليترتب إلى خلاصه مع وجوب الأجرة عليه وقد صرح علماؤنا أن للناظر ملكه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد أجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها أجرة المثل وتؤخذ الأجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على
ابن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجره مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستأجر خان وقف استمر فعمره المستأجر بأذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً
على جهة الوقف فبين الغبن في الأجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لآباء الأول عنه ودفعت
لناظر ماله من الدين بأذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة
أجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه إذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لأن القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيما كفا المتولي
عليه إذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لا ولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث للذكر مثل
حظ الاثنين خلا بته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولادهم ثم لا ولادهم ثم

لا نسألهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن ولد أو أن سفل عاد نصيبه لولده أو أن سفل ونسله وعقبه ومن مات لا عن ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وإن لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حيا أبيا كان أو أمًا أو جده أو جدًا ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برّ عيّن مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابن ابن بنت المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمها المذكورة لو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حيا أبيا كان أو أمًا فإن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية إذ لو كانت موجودة لشاركت أخاها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بتم ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا عملناه وخصناه بعموم الترتيب فإن فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه أما مخالفته في أولاد المتوفي في حياة أمه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر أو الله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيلًا بعد جيل هل يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيئته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيئته حيث كان في أيديهم جيلًا بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك من القواعد الفقهية أن أقصى ما يستدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتفاعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي الجرو كثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزم الدعوة والسكون واستأجر أناسا من حزبه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه بأجرة فأحس وطالب أجره على ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولًا أن علماء ناصر حواريان الناظر إذا لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لأن ما يأخذه بطريق الأجرة ولا أجره بدون العمل وإذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيبذل له ما شرط قال في

مطلب إذا كان للوقف رسوم في دواوين القضاة وعرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين يجب أجرؤه عليهم ولا يكفون بيئته في اتصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر ما لا بد منه لا تنزع الوقف من يدي الشوكة له أخذه مطلب إذا شرط الواقف للناظر شيئا استحقه مطابقا والافله بأجرة المثل أن عمل

الجور وقد تسلك بعض من لا خبرة له بقول قاضيخان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان القاضي
 أن يجعل الممتولى عشر الغلات مع قطع النظر عن أجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد أفاد ان القاضي
 الناني يحط ما زاد على أجر المثل فاذا عدم صحة تقدير القاضي لناظر معلوماً أكثر من أجرة المثل
 فالنظر المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذوه والا لم يعمل في دفع له أجرة مثله فالجواب
 انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر أجرة المثل لا زائد عليها والزائد سحت حرام لا قائل بحله
 ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن أجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على نفسه أيام حياته
 ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكوراً فاذا انقضى كان
 ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقضى كان ريع ذلك على
 أولادهم ذكوراً واناثاً فاذا انقضى كان ريع ذلك مصر وفاقله بر لا تقطع الخ فهل قوله
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في
 الجميع الذكور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين
 الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن
 حكم الذكور فاذا انحصر الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تقطع الدرجة ويعطى الى أهل
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تقطع الدرجة ولا خلاف
 لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل
 وضد هما ولم يعلم الا أن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم
 مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما
 حافظ الدين ونفخر الدين فتصرفا في النصف الذي تصرف فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن
 اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد
 و ابراهيم ومات نفخر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف
 ارباعاً ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد له ولم يبق من نسل عفيف الا الولد سوى محمد
 و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ريع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه
 شقيقه لكونه مقدماً على ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب للميت فالأقرب
 ويصرف نصيب زكريا بموته لآخيه ولد ولا ولد له لآخيه ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
 لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التارخية الاوقاف التي تقام أمهات ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيما أقوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك
 الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف
 ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها
 أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها
 فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي
 يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقايقه له به أه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة
 واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الأقرب
 فالأقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله علم (سئل) في ناظر وقف أهلي

مطلب قول الواقف الطبقة
 العليا تحجب السفلى بعد
 قوله ذكوراً واناثاً شرط عام
 في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الذرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه
مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالسمع والنفي لا يبيط به الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع الفصولين قال في التتارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث
كان واضعها يده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويفتى بأنه لا تصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راضى للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رضى نو لنواد ابن رستم تسمع قال وبالأول يفتى اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فخالفه يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امراة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد فخلفه
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينه لدى
القاضي والا تيطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه
زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبه ان المرأة جدته لأمه أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذا
لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سجدته الله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولادهم
وأولاد بنينهم وبنينهم بطن بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصر الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابن ابنه
منه وكذا الحكم في بنينهم مادامت طبقة تعلق عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
لترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فماتت ثم أثبت رجل
انها جدته استحق من وقت
الموت لامن وقت الثبوت

مطلب انحصر الوقف في
رجل من أولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولد أو ولد ولد انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

لاولاد اولادهم وان سفلوا ماداموا في الحجب بطبيعة ما تحجبهم من المستحقين للانصاء بالفعل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناء تبلغ قيمته
اضعاف قيمة الارض والمقرر له أجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم الا القلع يقطع أم يبقى بأجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية بجانب
الوقف بدفع أجرة المثل بجانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً وقد أتى الناس
بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعهما يعني البناء والغرس
وسلمها يعني الارض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة فلما استأجر أن يستبقها بأجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع
ليس اهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الارض المحتركة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاف
اه كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بمنح الفقار وفي الحاوي الزا هدي ذكر ما في القنية
راضراً للاسرار لحكم الدين العملائي بخلاف ما اذا استأجر أرضاً لمالك ليس للمستأجر أن
يستبقها كذلك ان أبى المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس أكثر من
قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فتسكون الاغراس
والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتسكون الارض والاشجار له
وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم بان الاجارة تنتهي بغير المدة ولا يبقى لها اثر اجتماع
وموت المستأجر تنفسخ عندنا خلافاً للشافعي فلا يظهر أثر الانفساخ معه كائن عليه قاضيان
بقوله قال مولا نارجه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانفساخ هنا الخ الحكم في استبقائها
بأجر المثل في صورة الموت على مانص عليه الخصاف والزا هدي أولوى دفعاً للضرر لا سيما ما أتى
الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصاً اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر
بأكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهر
مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بني في
أرض الوقف يتابعه له لنفسه هل يكون البناء ملكاً له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
ناظر الوقف حالاً على الورثة أو على بعضهم ان الباني المذكور بناه بانقراض الوقف فيرجع الى
الوقف يقبل قوله بلا بينة أم لا وهل اذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل حجج دقول الناظر انه بناه من انقراض الوقف بلا بينة واذا أقام
بينته من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينقل عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجارو من له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينقل فانهم وأما
مسألة نقض هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولادهم مصطفي وعمر وجزرة وست انا
وحسينية وعلى من سيحدثه الله له من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين أولاد الظهور ومنهم دون
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولداً تقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفنا على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة بر عيها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفي وله أولاد ذكور واناث هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها فمضت المدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في
ارض الوقف بما له لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه بناه بانقراض
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولد في مكتب
الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
الاستحقاق فلا شيء لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شيء لأولاد وأولاد الواقف
المذكورين مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بشم مؤ كداله
بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا ينفيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى
وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون الحنفيون بغزة جوابي كذلك
هذا وقد أفق برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثل الاستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقى من
أولاد الواقف قال لمفهوم القيد المسكوت عن تيممه بمعلوميته أو لغلقه الكاتب عنه ضرورة
انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو
المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن
يكون لأولاده والاصل عدم الغلبة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم
أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام
زكريا الشافعي الانصارى أفق بما اقتبست في واقعيتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده مع
ما ذكر قال وان أفق به أى بر جوع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولى الدين العراقي رحمه الله عملا
بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم
منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع
الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اه وقد أفق مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملى
الانصارى الشافعي بمثل ما أفق به الشيخ ولى الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف
وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم
الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على
نسبهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور دون أولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين على أن
من مات من الآباء عن ولد أو ولد أو ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد أو ولد انتقل نصيبه
الى من في درجته وذوى طبقته تحجب فروع الطبقة العليا دأما منهم فروع الطبقة السفلى
ويجب الاصل فرعه لا فرع غيره يجرى الحال في ذلك أبدا ماداموا فإذا انقرضوا باجمعهم عاد
وقفا على أقرب عصبات الواقف مرتبة على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال
حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضا ولم يعقب ثم مات
الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم
المذكور أعلاه في ريع الوقف شيأ مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد
أفق في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم ووالد شيخنا أمين الدين بن عبد المال وغيرهما لان والده
لا يستحق شيأ مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت
موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد
ومن سيحدث له من الأولاد المذكور والانا للذكر كمثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم و
أولاد الظهور دون أولاد البطون على ان من مات منهم عن ولد أو ولد أو ولد أسفل منه انتقل
نصيبه لولده أو ولادته ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذكور ومن مات
منهم قبل استحقاقه لهذا أو لشيء منه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الخ ثم مات أحد
الأولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب اذا وقع في لفظ الواقف
أن من مات عن غير ولد ولا ولد
ولولا نسل فنصيبه لمن يوجد
في طبقته من مستحق الوقف
فما شخص عن أولاده
وأعماله وعماله فنصيبه
لأولاده

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حياً ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحمد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعمة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألنسية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين
 فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولاد دعمها يحيى
 المزبورين وعن أعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولاد دعمها يحيى
 لكونهم في طبقته أم لا عماتها وعماتها المذكورين (أجاب) هو لأهل طبقته المستحقين لا للأعمام
 والعصمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين
 نخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقريه تغلب عليها
 متغلب وغرس فيها شجراً وأثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل
 للمتسكك على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجرة مثلها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم للمتسكك على الوقف الدعوى على المتعدي بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبته بأجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع
 الأشجار الموضوعة بغير حق ما لم يضر ذلك بالأرض فإن ضرفه والمضيغ لماله وأفتى بعض علماءنا
 بملكها للوقف بأقل القيمتين من زرعها وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع
 الفصولين ولو اصطالحوا على أن يجعل للوقف ثمن هو أقل القيمتين من زرعها ومبنيها فيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراساً لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه
 وأجرها الأرض ليستأجرها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعماً أن أمه لها حق الزرع وانما أحق
 بالأرض من غيرها المساهم من الشجر فهل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة وابنتها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا غلب أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإذ منعهما إذا ابتداء
 الفعل وقع ظالم وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تطل الجارة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضرفه للمتولى أن يملكه بقيته مقابل وجهه
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستقر تسنين عديدة وباعه
 واضعه لآخر وفي خلا له أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجرة
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علماءنا بأن القيم لو أجر الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز فقبضه المستأجر وانتفع به لزمه أجر المثل بالغاما ببلغ على
 ما اختاره المتأخر ونواله التسوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذ منافع الوقف
 المنصوب مضمونة على ما أفتى به علماءنا والمتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من أجرة المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فإن أضرفه فهو
 المضيغ لماله فليتربص إلى خلاصه مع أدائه أجرة المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلي المفتي أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضي به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركتها وغيرها وعليه مهر زوجته المستعرق لها

مطلب للمتسكك على الوقف
 الدعوى على المتعدي
 ومطالبته بأجر المثل وقلع
 الأشجار ما لم يضر

مطلب غرس المتولى غراساً
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه لزوجه وأجرها الأرض
 ثم ماتت عن ابن بنتها فغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لآخر

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استغراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات أحد
الأولاد عن ابن وابن ابن مات
أبوه في حياة أبيه

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف
لا ينفذ إلا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف وقف عقار على نفسه ثم من
بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده كل منهم على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم وشم الذكور دون الإناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الأربعة بنين
المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكريم ومات علي عن
ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه
عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لا عن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن
الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد
وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نحر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى
وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف
على من سجد كرفصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس
الدين وعلي ومحيي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء للنحر
الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصه أبيهما وهي
نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه
أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلوا به بأن الصدقة على الأقارب أفضل لأنهم صدقة
وصلة وأقربهم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسين بن موسى ابن الواقف
فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاية السلطان ولاية ذلك الوقف من ابتداء
مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف
في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة به فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك
السنة المشروط ما يتحصل منه لتنوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله بأذن الشرع
الشريف زيتا في تنوير ذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب
لوقف المشروط للتنوير وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت
المذكور إيرادا مصرفا في دفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي
صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك
عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت
المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المعزول أمره على
السلطان فبرز أمره بخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في
التنوير إن كان عند الرعايا يؤخذ منهم سهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن
الوقف وتبين الآن أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل
حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنة وقد صرف المتولى
المعزول بأذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل القاضي
عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس
للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنة لأنه مأمور بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن
قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وهل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في
المصارف الواقعة في مدته وجعله إيرادا مصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره

مطلب ولي السلطان رجلا
على الوقف من ابتداء كذا
إلى كذا وأذن له في الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف زيت
لوقف فصرف من عنده
ليرجع فتولى متولى آخر
وأخذ ما استقر عند الرعايا
قبل أن يرجع عليهم القديم

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني إذا صرف المتولي بأذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها بأذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولي أن يصرف ريع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الأول أنه يتخصص بلاريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني أنه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد بلا إذن الحاكم بحاله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا إلا بأذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع إلى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز بأذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح أنه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع أنه لا يجوز صرفه ريع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توقيته صرح بالمسئلة شيخ شيو خنا الحلبي في فتواه فاذا تقرر ذلك علم أنه ليس للمتولي الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاختلاس ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضا والمتولي العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتمل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راجزا للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رمز لنوادير ابن رستم تسمع قال وبالأول يفتى وقال قبله راجزا لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي اذا لم يحد له ولا يصح ان لا يصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذا الكرم اسم للأرض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوق وقف الشجر على جهة هي غير جهة الأرض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الأرض والشجر فبطلانه بدعي التصور وان أريد الأرض فبديهيية البطلان أولى وأيضا مما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد يحسد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو عارة ونحو ذلك وفي مسألتنا ادعى انه وقف جده وقدي يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بهارجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وشم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المستحقين على ذي اليد أنه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الأرض وفي وقفها بدونهما

مطلب في أراض موقوفة غرس بهارجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

مطلب في رجل استأجر من
المتولى جميع جهات وقف
الحرمين بغزة والقدس وله
الرملة ونابلس الخ

مطلب اذا قضى القاضى
بجواز وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر
معلوماً محتاج المسجد الى
العمارة

الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسييل والطرق جمع طريق وهو
معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح
الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيخان لو قال وقف على نفسي ثم على فلان او
على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بقول محمد الذي هو أقرب الى موافقة الآثار
وصرح في شرح الجمع ان أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر من المتولى على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس
الشريف وله الرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينه وجاماته وبساتينه والخصص التي له
في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارط عليه انه
ان زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو
كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أو لجماعة
معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك واصلب حالك الى غير ذلك
من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على
المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا اجارة المذكورة مع
الاتزام المذكور فيها فاسدة بل اريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها
المستأجر أبحر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد
بطل بوجوب اجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والشيء
اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطل الان الاصل يبطل ما تفرع عليه فيرجع به على المتولى لانه دفع باذنه
وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل
لا المسمى واذا اختلفا أعني المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لانكاره الزائد والله
أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتهم ما ثم من
بعدهما على ولدهما المذكور ولد له هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف
المشاع اذا قضى القاضى بجوازه جاز وارفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى
والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فصل مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضى الحنفى المقلد أن يحكم
بحصة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيهما قولان صحيحان فيجوز القضاء
والافتاء باخذهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة
ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له اجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه
له الواقف في وقفه عمل أو لم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرطه الواقف
استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الا أن يعمل
فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ وفي الخبر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من
عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين
كلامه والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ
زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا
أصلا زمن العمارة قال في الاشباه والنظائر ومما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة
الناظر اهـ فالخامس ان العلماء رحمهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء
لغيرها يعطى لها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب ليس للمتكم على
المدرسة أن يسد باب خلوة
من خلويها ويفتح لها بابا
في سكة غير نافذة
مطلب في الصالح المنظر

مطلب استئجار الورثة من
المتولى مانع من دعواهم
الملك

مطلب بينة كون الوقف
في الصحة أولى من بينة كونه
في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري أجرة
المثل

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها خلاوة متعددة هل للمتكم عليها
أن يسد باب خلوة من خلويها التي بداخلها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة
أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى
بعض العلماء بعدم جواز فتح شبالك التبرسية في جدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة الجامع فيه
فكيف يفتح باب إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا القائل به والله أعلم (سئل) في الرجل
الصالح للنظر على وقف تامن هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به
علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم
يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به
فسق كشر به الخمر ونحوه اه وفي الاستيعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بناء به لأن الولاية
مقبوضة بشرط النظر وليس من النظر ولاية الخائن لأنها تخيل بالمقصود وكذا تولية العاجز لأن
المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والزمي في الحكم كالعبد
وعزاه إلى الاستيعاف ولا شبهة أن قوله مما يخرج به الناظر إذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص
بالمسلم إذا زعم يترك وما يدين الحديث الشريف أتركوه وما يدينون والله أعلم (سئل)
من دمشق بما صورته بالحرف إذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جاز
في ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف
وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولى بالوقف على
مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاد الوقف شهرة
وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن
تدعى الورثة المزبورون أن مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة
فحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف
المذكور صحيحا لمضى المدة المذكورة وللإستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم
الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت
من المتولى الموقوف لجهته لا تصح بعده دعواهم للتناقض وإذا تعارضت البينتان بينة كونه
في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع
الفصولين الأقدام على الاشتراء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء إقراره لملك له في نفسه
باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه أن المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى
والورثة هنا مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الخشوع وتشويش
العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في بدئه بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته
واختياره إلى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقف محدودا على جهة بر
وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا أنه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا
والجواب لا تسمع لأن أقداهم على الاستئجار إقراره لملك لهم فيه كما كتبنا عليه لو رده من
مسافة بعيدة أجابة للسائل ورعاية للحمائل والله أعلم (سئل) فيما إذا باع أحد مستحق الوقف
الأهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام
يصح بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتريه مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد إلى الوقف وتجب
أجرة المثل كما هو المنقضي به صيانة للوقف فإن الفتوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في
الخوانيت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشرائها واذ احكم به حاكم
شرعي يمنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الاشياء والنظائر في
القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفق كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفق
بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا لخوانيت لازم ويصير الخلو في الخانات حقاً فلا
يملك صاحب الخانات اخراجه منها ولا اجارتها غيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في خوانيت الجبلون
بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكن التجار بالخلو وجعل لكل خانة قدراً أخذ منه
وكتب ذلك بكتاب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة
مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات
الضريري رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره القاضي بفحصه واجارته
ففعّل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أحق بخلوه أيضاً وله
الحمار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر
ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه
كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب منخ الغفار بعد نقده ما قاله في رسالة له والمسئلة
نقلها شيخنا في قواعد له لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله أعلم هذا وقد
صرح علماؤنا بان اصحاب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الارض
بناءً أو غرساً أو كسباً بالتراب بأذن الواقف أو بأذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنخ الغفار نقلاً
عن القنية وهي في الخاوي الزاهد أيضاً استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها آوى بنى ثم مضت مدة
الاجارة فلم يستأجر أن يستقيم باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع
ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنخ الغفار وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة
أيضاً في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص خانة أصل وقف وعمارة لرجل
وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل
باكثر مما يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد
ذكر في الخانية مسئلة بيع سكنى الخانات في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في
الفصل السادس عشر نقلاً عن الذخيرة ونس عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية
وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما أذنت له بالسكنى فأمر بالدفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا
يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر
أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار لا الاستبقاء باجر المثل اه
(أقول) ليس الغرض بايراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم
حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث مكان وهي
المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحته ولزومه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم وارتفع

الخسلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للابحار خصوصاً فيما
 الناس اليه ضرورة لا سيما في المعامل والمدن المشهورة كصرو ومدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم
 فيه نفع كلي ويضرهم نقضه واعداده فلهذا تكثر الاوقاف التي ترى الى ما فعله الغوري
 باخذ من كل تاجر قدر ما يعمل ما يحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه ايضاً
 دار بحيث لو اراد ان يخليه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار واما بلغي أن بعض المولود عمر مثل
 ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة
 للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن آتته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين
 ولا عار به على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهلي
 شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة
 وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية
 للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد
 أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعتابهم وان سفوا
 بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولدول أو
 نسل أو عقب عادم كان جارياً عليه من ذلك على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على
 الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولدول أو ولدول ولا نسل
 ولا عقب عادم كان جارياً على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل
 الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب اليه ويستوي فيه الأخ الشقيق والأخ لأم فان لم يكن في
 درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف مات رجل من أهل الوقف
 ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولدول أو ولدول ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالته
 وهو معه في درجته وترك أيضاً أولاداً وأولاداً لأمه وهم في درجته أيضاً لكن فيهم من أصله
 موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين
 فهل ينقردين خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يشترك هو وأولاداً وأولاداً لأمه فيه على
 الفريضة الشرعية أو ينقرد أولاداً وأولاداً لأمه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق أولاداً وأولاد
 خال أمه في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أولاداً يدخل وهل
 يجب بابيه أو لا يجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عادنصيبه
 لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب وما المراد
 بقول الواقف أيضاً فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل
 الوقف أفيدوا النالجواب وبسطوه وبينوا النالدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
 والقرب والبعد كثر الله فوائدهم وفسح في مدتهم ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب
 وأضحوه ايضاً جابياً لان هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله مستقبلكم ومثواكم وجعل
 في أعلى الفردوس مقراًكم ومأواكم (أجاب) اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص
 الواقف أن من مات منهم عن غير ولدول أو ولدول ولا نسل ولا عقب عادم كان جارياً على المتوفى
 الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب فوجب
 مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الأقرب اليه وفي درجته وهو
 ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا أولاداً وأولاداً لأمه الذين هم أبعد قرابة وان اتحدوا معه

مطلب مشغل على معنى
 قول الواقف عادنصيبه لمن
 هو في درجته وعلى معنى
 قوله فان لم يكن في درجته
 من يساويه فعلى أقرب
 الموجودين اليه وعلى معنى
 الطبقة الخ

درجة لان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقرب التي هي الدائمية الى الشفقة وعرض الرجة والى بذل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعبر عنه عند العمل حتى صرحوا بان يصلح مخصصا فظهر بما تقران اولاداً واولاداً الام المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئاً من أهل الوقف فمأثرة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم جواز وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له مما صار بعده له بموت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ان لو لم يوجد من يستحق من أهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقربى في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى وشروط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاصلة للمستحقين الا أن أم مطلقاً وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقاً وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير اليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير اليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر ان أولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى للصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا اقرب الى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطاً ومن جملة شروطه ان من مات من أولاده هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولاد هم وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه اقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على أولاد الاولاد ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد أو ولد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيراً في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقاً سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخراً عن قوله يصرف على من كان في درجته في نسخة أو نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخاً

مطلب اذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشد
فالارشد كان النظر للارشد
مطلقاً وان لم يدخل في
الاستحقاق

مطلب في تعارض قول
الواقف عاد ذلك وقفاً شرعياً
على من هو في درجته وذوى
طبقته مع قوله يقدم في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
 الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه
 لشي من هذا الوقف وتولد أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا انقضى
 المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقف على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
 أولادهن على الشرط والترتيب فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقف على
 سباط الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في
 جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
 فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور ويدخوله في
 ذكر النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
 محتجا بان أبا محمد أنا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
 الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لا الى الواقف بحكم
 القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
 متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك
 فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذ قلتم يتعين رجوعه الى
 الواقف ودخول ولده محمد فهل يمنع دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين
 المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قلنا أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
 حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن
 الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا
 بمحمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما
 هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلاف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
 المشايخ وليتأمل من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن
 فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الآن لسباط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في
 الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام اه (وأقول) أما
 ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه هو الأقرب الى غرض الواقف مع
 صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين أحد محتمله
 بالغرض واذ ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولدا الواقف اصلبه واستحقاق أولاد أولاد
 بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا لغاية ظهوره غنى
 عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب
 اما اذا كان مبنيا على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث
 ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن
 سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه انما الحكم بسا بقية له في الوجود
 وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقية حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود ليس له حق
 لما قلنا انه لم يتناول لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
 سيحدث فليتنبه لذلك وقلت

ومارمت ذما للمجيب وانما * خشيت اقتحاماً في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتها عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في أخوين وقفاداراً مشتركة بينهما وكتب ما صورته أنشا الواقفان المذكوران
وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات بينهما
على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
البنات وجعل بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفاً على مصالح المسجد الفلاني بمدينة
نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني
وعن أولاده ففهل حصه الواقف الميت تصرف لأخيه أو لأولاد أخيه أو للمسجد أو للفقراء
(أجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصه أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى
المسجد لأنه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقدر رفع لشيخنا السراج
الحنافى سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الإسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية
بينهما وقفاهما على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات بينهما
على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
البنات كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقضى وأوخلت
الأرض منهم عادو قفا على أولاد البنات فإذا انقضى وأباجعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عادو قفا
على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف
فهل يستحق الولد في حياته من الوقف المذكور شيئاً أم لا ثم إذا مات الولد أيضاً ولم يكن له عقب
ولأن نسل هل يعود وقفهما لغيرهما للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق
الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاً على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه
فأجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقضى وقفه وعلى
أولادهما إلى آخره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الأبوين وخلف ولداً
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف
جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤول عنه مساو لهذا إلا أن قول الواقف
وقف على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من
بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم أنه مادام شقيق الواقف الذي هو
أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده
لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين وأطلعت على أجوبة فيه
لما يخفى متعديدين وكل واحد فهم شيئاً فأجاب على قدر ما فهم والمتجه ما ذكرناه المتبار والاقرب
إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور
على المصريح به لأنه وقف واخذ بخلاف المسؤول عنه فإنه وقف اثنين في مسئلتنا فاعتبر كل
واقف بما يخصه على أولاده ووقفهما مستقلاً لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله أعلم
(سئل) في سلطان جعل بحرية إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمة
وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعاً وليس غيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الأمر
في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان أن يخص به من يشاء بعد
وجود صفة الاستحقاق أنه موقوف إليه والخيار له في المنع والإعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب أخوان أنشا وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
الذكور والبنات
وبعد ذلك على المسجد
الفلاني مات أحد الواقفين
عن ولده ثم مات عن عمه
وأولاده

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف صح
حيث أطلق الواقف

مطلب لا نظر لقوة القرابة
مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جعده من غلة
الوقف له في مقابلة ما صرفه
من ماله لا يكون وقفاً شرعياً

(سئل) من الشيخ ابراهيم الخماري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصبي وعبارته لو قال وقفت على ولديهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعقد المستقيمين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت أرأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديث له بعد ذلك موالى قال
قال غلة لهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن
سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم وثم على ان من مات عن ولداً وأسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولداً وأسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالاقرب
الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولداً وأسفل منه استحق ما كان يستحقه
والدم لو كان خيماً مات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما
عن أولاداً ولداً ولادة وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكر واناث من نسلهما متساوين في
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عممة
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفي أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم
في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لها مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا ما
لا يشك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهة الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أما كن معلومة فطلب منه الناظر حالا
أن يسلمه ما جعده من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلاً ان
ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك
وقفاً شرعياً يمنع المتولى حالاً عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاً شرعياً ولا
أمراماً شرعياً بل خطأ جلياً وشيأ فرياً عن الشرع أجنياً اذ لا قائل من فقهاء الاسلام بعبث
الالتزام في أوقاف الانام لانك سهما اعتبرته كان باطلاً وكيفية ما قومتها كان ماثلاً فان
قدرته يعافوه بيع المعدوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الآتية فيما يؤل وهي في الموجدودة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهبها لماسي صرف ومتبها لماسي قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة
الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على
الواقف وتصدق عليه فهو أخرى بالبطالان لماسي سبق ولماله يؤدى الى بطلان العمل بشرطه

الذي هو كنص القرآن وبقيصة الاعتبار بديهية التصورات فالحق المجع على حقيته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولى حالا بأخذ الفلوات وقبض المتحصلات
ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنها جبرا كما هو
العدل المأمور به لاسمافي أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخر جهة بر لا تقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونهم أو يستغلونهم أولهم السكني أو
الاستغلال وهل اذا سكنها أحدهم لبقيتهم مطالبته بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكني بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة
المثل للشريك اذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكني تقيد بها وان صرح بهم ما كان للسكني
وللاستغلال جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكني ومن له السكني لاحق له في الاستغلال واذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقا سواء كانت الدار للسكني أو للاستغلال وان سكن في دار السكني والشريك الآخر
لم يسكن المضيق لا يستحق نصيبه أجرة لان المضيق ليس له الا السكني ولو كان الى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لخصته وهو محل كلام الخصاف بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكني للمضيق أو لغيره حيث لم يمنع الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة
وسماهم سكاوا سكاوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تقطع هل اذا سكنها
أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكني المشر وطقة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة ان سكنا بماله من اطلاق المشر وط له
بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر ناقلا عن فتح القدير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكني ان يكرهها ولو زادت على قدر حاجة سكاها نعم له الاعارة لا غير
ولو كثر أولاد الواقف ولد ولد ونسب له حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكاها تقسط على
عدددهم ولو كانوا كورا واناثا ان كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور ان يسكنوا ونساءهم معهم
وللنساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها
مهاياة انما سكاها المن جعل الواقف لذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يقعد
معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لأحد منهم ذلك فعل والترك المضيق وخرج
أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل المذكور في الشروح والفروع في أوقاف
الخصاف ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور اه
واشترط الاسكان لا يوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط
له وهو السكني فلم يكن غاصبا بالمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الواقف السكن فيها لاهل آتين مدة حياتهم ما فسكنت احداهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها

مطالب اذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكني الا اذا عينها

مطالب من له السكني
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس واذا سكن بالتغلب
وجب عليه الاجر مطلقا

مطلب اذا سكن أحد
الموقوف عليهم بماله من
حق السكني لا أجرة عليه
للبيعة

مطالب ليس للموقوف عليه
السكني ان يكرى وله الاعارة
وله ان يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد
الموقوف عليهم السكنى
القسمية أو المهايأة لا يجاب
لذلك

مطلب أحد الشركاء في
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الأجرة للبقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها ولو كانت امرأه
وسكنت مع زوجها فعليه
الأجرة

وأبى إلا المهايأة أو القسمية وفتح باب آخر فهل للثانية أن تجبر أختم على القسمية وفتح باب آخر
أو على المهايأة أم ليس لها ذلك حيث أن الواقف شرط لهما السكن والحل قابل لسكنهما معاً من
غير قسمية حيث لم يوافقها الثانية على القسمية ولا على المهايأة وهل إذا كان الواقف شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل لهما أن يسكنا أو واجبهما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل إذا تراضيا على القسمية وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية أن تجبر أختم على القسمية ولا على المهايأة ولكل منهما
أن تسكن زوجها معها وتمنع القسمية وأن تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة
صاحب البحر نقلاً عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وإن وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشركاء في الوقف إذا سكن جميع دار الوقف بدون إذن البقية هل يجب لهم
عليه الأجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين إذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته إنشاء الواقف وقعه هذا
على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وأنسية بنهن بالسوية شارطاً السكنى لهن عند
حاجتهن إليهن إلى الوقف إلى زاهدة وشمسية وأنسية فتعقب زوجها زاهدة وشمسية على دارين من
دور الوقف وسكناهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسية قاصرة لا زوج لها نحو إحدى
عشرة سنة فلما تزوجت أنسية تعقب زوجها كذلك في دار من دور الوقف أيضاً والدور
متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك أبسطوا لنا الجواب حازن الثواب (أجاب) اعلم
أولاً أن من المقر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها إلا بتنصيب من
الواقف ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له سكناها إلا بتنصيب من الواقف وحيث قصر
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى إنما لهن الاستغلال فقط فإذا
سكن مع عدمها فأجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لا عليهن لما تقر رانهما على
المتبوع لا على التابع كما تقر في الغصب فبأخذها الناظر منهم ويصرفها إلى العمارة إن كانت
هناك عمارة ولا يؤزرعها عليهن فإن قلت ما فائدة الأخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فما
خص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين
إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح في أن السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن
الشريك موجبة لأجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلاً من المثالين فتأمل
ذلك واعتمده فقل من حرر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية
كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصة الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس
للساكن أن يعمل بما ذكر إذا يلزم شريكه المذكور شي مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما أنه ليس للذي لم يسكن أن يقول للاختر أنا أسكن بقدر ما سكنت لأن

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم سلطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصة شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

المهاياة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف مستأجرة فيه عمارة زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد العمارة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حالة كونه عامرا بعمارته التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز أن يجتمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقول مصرحا مستنبطاموضحا (أجاب) لا يجوز أن تجمع الوظيفتين في رجل واحد لا على ما ذكره الناطقي ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي فيما يكون قبولا للوصية من قوله رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناطقي انهما وصيان كأنه قال جعلت كذا وصيين فلا ينفرد أحدهما بعمل لا يتقرب به أحد الوصيين وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بالملك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الابعله اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناطقي انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستحق من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى امالة نظر اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لأحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا (أجاب) لا يجوز لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام علماءنا في غير ما منصف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه من المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره ينعزل بذلك المتولى الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم وأصحاب القضاء والفتوى ولا ينعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا يلزم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينعزل نائب المستنصب بعزله فكشف القناع من هذه بل هذه بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة التبیین والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل بيده وظيفة امامة على مسجد يوم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثمانى وقد تناول جميع المعلومات من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلومات الا بمقدار ما يشر والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا لجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل من كلام الجرح أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الا بمقدار ما يشر وبه صرح ابن وهبان في المسافر الحج أو صلة الرحم حيث قال لا ينعزل ولا يستحق المعلومات مدة سفره مع أنهم افرضان

مطلب اذا زادت أجرة الوقف بسبب عمارة المستأجر لا تجب عليه الأجرة خاليا عنها

مطلب لو شرط الواقف أن يكون لوقفه ناظر ومشرف لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن يتقرب بالتصرف بغير إذن الناظر وبالعكس

مطلب اذاولى السلطان ناظرا عاما وخصا على الاوقاف ليس للعام رفع يد الخاص

مطلب اذا تم الامام بعض الاوقات دون بعض فله من المعلومات بقدر ما يشر

عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا
أو نحوها أو لمصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل
ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول) ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجارة في هذه
الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في
أثناء السنة هل يبسط معلومه المقر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم
يستحق بحساب المدة التي عمل فيها الكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فإذا عمل نصف السنة
استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشباه
وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل معلا بأنه في مقابلة العمل فيقسم بقدره
وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس
بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق
المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشباه والنظائر قال في أنفع الوسائل بعد
نقول ر مزيج صاحب القنية فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو صريح وذلك
ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا ان لهذه الوظائف
شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدي ثواب قراءته
الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناول له من
الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الابرة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس في أثناء
السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة
الغلة الى مدة مباشرةه والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه
للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وادرا كلها
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما
وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حتره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ
سنتين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنين ثم ولى السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة
من موت المدرس المذكور أو لا فتنازع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة
في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بهم للمدرس حالا واذا حكم بهم الورثة الميت فهل الحكم
المزبور باطل لمخالفة الشرع الشريف أم لا (أجاب) يحكم بهم للمدرس حالا لان الاصل صرف
ربيع كل سنة مستحقه فيها وقد وردت في مدته فلا تتعداه وقد ثبت ذلك أصول كثيرة وفروع منها
الحادث يضاف الى اقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي في
فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفى
والصرف بمنزلة قطعها فتعينت للسنة التي وردت فيها بالاشبهة واذا حكم بهم الغير للمدرس حالا
لا يجوز لمخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم اذهى لسنة محقق والحال هذه واحتمال
كونها عينت لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أو مات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في
اشياء السنة استحق بحسابه
وكذا كل صاحب وظيفة
يكون معلومها في مقابلة
العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضى السنة استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام وان في
اشياءها بحسابه ولا يعتبر
مجيء الغلة بخلاف الاولاد
الموقوف عليهم سم قانه يعتبر
فيهم مجيء الغلة

مطلب مدرسة لمدرستها صرة
ترد في كل سنة فوات ولم ترد
سنة من سنين ثم ولى السلطان
بها مدرسا فاذا أتت بعد
موتها بسنة ففيه للثاني ولو
حكم بها الاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسابه كما حرره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصرا هل حصته ميراث عنه أم لمن آل إليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بطلوع الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له قيمة وقد صرحوا بأنه إذا مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صرح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجيء الغلة وتأتى الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهور من الغصون لأن له قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلحه اهـ والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستناب عنه نائباً في وظيفة إمامة وخطابة مقررتين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عنه فيما شمر مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفتين عنه فوجهته له بأنائه الذي هو غير مطابق للواقع وبأنه ما شاغر ثان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا تخرجان عنه وإن كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق إلا الأجرة التي جعلت له مدة مباشرة أم لا (أجاب) لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك إذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهاه فكان وجوده شرطاً لصحته فتسقط عنه كما قالوا في السؤال معاداً في الجواب اقتضاء ولا ارتباط في ذلك وكتب الأصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فإذا تقرر ذلك مع تقرر صحة الاستنابة كما بيناه في افتاء سابق فاستأوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده إذا لحق له في جهة الوقف وانما له الأجرة المشروطة التي شرطها له المستناب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فإن من أعطى شيئاً بناءً على أنه حق ثابت فتبين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته له ويسوغ له التصرف المفوض إليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لأحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اهـ ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فبالك بمنصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الاقتضاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فإذا علمت صحة إقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بقلسطين استمرت والناظر عليها غائب عنها بدمشق الشام هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المردتها ببعض غلاتها المصلحة للوقف ودفع ضرره إن لم يجعل بالمرقة أم لا (أجاب) نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماء نابان للقاضي أن يستأجر فترأسا للمسجد بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير إذا تعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بأن الناظر إذا صرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لا حق لهم زمن الاحتياج إليه عمر أو لا وهذا مما لا توقف فيه فإذا ن القاضى بالتعمير في مسقفات الوقف وإصلاح الأراضي صحيح نافذ رضي المتولى أم غضب باجرة المنزل وما قاربها يجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فأخذها المتولى بعد موته وباعها بالغبن

مطلب إدامات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بأن صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استناب رجلاً باجرة معينة في وظيفة إمامة وخطابة فأنهى النائب إلى السلطان بأنهما شاغر ثان فولاها عليهما بناءً على ذلك

مطلب للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب مباشرة إمامة الوقف باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمير ولا يجوز التصرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المتولى بعد موته
مطلب لا تنقض القسمة
بانقراض كل طبقة

الفاحش فهل يجوز وقفها ويصح أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المفتى به فلوارث
الواقف انتزاعها من يدهم شترها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقاراً مشتركاً بينهم فأنشأ كل واقف ربيعة على نفسه ثم على
أولاده الذكور ثم على أولاد أولاده الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على
نسله وان سفل لادخل فيه اللاناث الآن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير افلها نصف مال الذكور
فلومات أبوها ولا ذكركلها أو أخوتها عن غير ولد استحققت مال والدها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لمنافعه
عامة ما عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات من أولاد الواقفين ونسلهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عامداً كان جارياً عليه على أهل درجته ثم على ولد من
انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترك ولداً أو ولداً استحق
ما كان يستحقه والده لوبقى حياً أباء دون أمهات يجري ذلك عليهم أبداً ومن انقطع نسله
من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكركلها عامداً كان جارياً عليه
على بناته ثم بنات بنيه ثم على بنات بن بنيه وان سفلوا ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل
ومتي انقرض نسل واحد من الواقفين من اللاناث أيضاً عامداً كان جارياً عليه يعني النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل بينهم على ما ذكر في أولاد
المتوفى من الذكور يجري ذلك كذلك عليهم أبداً فاذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
باسرهم لم يعقبوا عاد ذلك وقفاً على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم يقدم الفقراء والأحوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بنهم يجري ذلك عليهم أبداً
فاذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم
على الغني فاذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفاً على مصالح المساكين
وجبهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقفاً لمصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجري ذلك كذلك أبداً هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنتين وبنات
هم عفيف وأحمد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين كاثوم وعائشة ثم مات أحمد عن بنتين ثم ماتت
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كاثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ ونحر الدين وعابدة ثم ماتت واحدة
من بنات أحمد عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنتين وبنات ثم مات نحر الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أحمد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بنات بنات الواقف في
وقفه هذا فاذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنات أحمد وزكريا ابن عائشة
وأولاد حافظ وابن نحر الدين وعابدة وبنات بنت أحمد وبنات محمد ابن فاطمة بنت تقي الدين وهل

يراعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بناته وكذلك شرط تفضيل الذكور على الانثى وشرط الترتيب
 أم لا يراعى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أحمدة ونسل
 فاطمة ولا يحرم أحد منهم لا نقطاع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل
 ابني بنت ابن ابن ابن الواقف بموت أحمد بعد موت عفيف ابني ثقي الدين فدخلوا في قول
 الواقف ومن انقطع نسبه من الواقفين من الذكور الى قوله ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان
 سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقي الا الاناث ونسل الاناث والذكر والانثى داخل في
 مسمى أولادهن ونسلهن ان سفل فدخلوا هم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بهم
 وشرط من توفي عن أولاد أو أولاد أو أولاد كما كان عليه على ولده الى آخره ومن لأفعلى أهل درجته
 فرجعت الى مسئلة السبكي الماخوذة من مسئلة الخصاص ونقض القسمة بانقراض كل طبقة
 فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات من أهل طبقة
 كانوا وهم عائشة بنت عفيف وبنت أحمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من
 حافظ وخر الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت أحمد وبنت بنت أحمد ورابعة ومؤمنة بنت أحمد بن
 فاطمة يقسم ريع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما وبثمانية أسهم
 وللاناث الاربع أربعة أسهم لكل واحدة سهم سهم سهم سهم فلهذه جلة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ
 انتقل نصيبه لابنته وبنته اخماس الكل ذكر منها خمس وانثى خمس وبموت خرد الدين انتقل
 نصيبه لابنته انصافا لكل واحد منهن ما نصيبه وبموت محمد بن بنت أحمد انتقل نصيبه الى بنته
 انصافا كذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعابدة وبنت بنت أحمد ورابعة ومؤمنة باقون
 على انصابتهم لزكريا سهمان من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها وبنت بنت أحمد سهم منها
 ومؤمنة سهم منها ويراعى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكور واشتراط الترتيب في الاصل مع
 فرعه واعطاء الفرع مما لا صلة له بموته لصريح قوله يجزى الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من
 جملة والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي بيد ناظره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين
 لزيعة المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الى الآن أنشأ الاخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
 وقفهما سووية على أنفسهم مما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمد وإيلي ومنى وحلب وست
 الزوم وأولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهم من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنساليهم ذكورا واناثا من أولاد الظهور خاصة
 دون أولاد البطون يشترك الاثنان فافوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الاصلية وقد
 كان أولاد البطون يتناولون من ريع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت
 من السجل بتاريخ يئنه وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيه اقله من
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهوا من عند قوله على الفريضة
 الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل من أولاد البطون
 بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوته لديه منع شرعي بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى
 بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقا في
 الريع فنعه الحاكم الشرعي الثاني أيضا وأمضى حكمه الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل
 المشروح أعلاه لديه منع شرعي بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الاصل المتصل
 بالقضاة لا بما في أيدي
 المستحقين

الاصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد ثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الشبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه
المشروح (أجاب) لا شبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلي المتصل بثبوته
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
للمترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذکور كما يقع ذلك كسبر الدكتبة في متشابه السطور
والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلا في سجل القاضي المصون في صناديق
القضاة عن تداول الأيدي وشم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يديده
من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه من كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب
ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة
للمسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل
بالمسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقف الخصاص أن الأوقاف التي تقادم أمرها
ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجزيت
على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين
القضاة القياس فيهما عند التنازع أن من أثبت حقا حكم له به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل
المحفوظ في أيدي القضاة ووافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها
أصلا إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة توقوفة وقفنا شرعيا أجر ناظرها قراطين
منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجر قدرها ثلاثون ساطاين الذي قاض
حنبلي المذهب وكتب في صك الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن هو حجه عدم انفساخ
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الآخر ثم
المستأجر عن ولديه محمد وعلاوة فوضعا أيديهم ما ورثهم ما ورثه من رجل ومات هذا الرجل عن
صغيرين هما السميعيل وتقي فاجر محمد بعد موت أخيه علاوة وانحصار ارثه فيه القراطين لا السميعيل
وتقي بعد موت وصيهما بالقيمة سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهم بالثمن فتناسوا لاغلة القراطين
مدة سنين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذکور غير صحيحة
لأنها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في
الملك وتجب أجرة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقر بأن الاجارة
تنفسخ بموت العاقلين أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد
انفسخت بموت المستأجر لأنه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت
المتواجرين أو أحدهما لا ينشأ فائدة القضاء لأن الموجب المذکور لم يقع فيه الحكم على وجهه
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها بالدفع الخصومة بين
المدعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الأوقاف يجب فيها أجرة المثل
بالعنة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانة له حتى صرحوا بأن منافع الغصب

مطلب يعمل في الأوقاف
المتتادم عهدا باقيد
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب أجر ناظر الوقف
قراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكم بذلك حنبلي وعدم
انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين

مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
معينا بثمان معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والا ن يدعى المشتريان ان
المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشريعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على المتولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول
فانقاضي ينصب متوليا فخاصمان ويشتمان الوقفية فاذا أثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان
الثمان من بائعه قال في التارخانة ناقلا عن فتاوى التبيين ادعى مشتري أرض على بائعه ان
هذه الارض موقوفة وقد بعتهما مني أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصمة يعني مع البائع
انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فخاصم ويشتم الوقفية فاذا
أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسفية
سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد
بعث ما ليس لك بيعة وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على أهل له الخاصمة وهل له أن
يخلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهما مني أنما أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على فقال لا
ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى
الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان
كان هو المتولى وفي الحاوي الزاهدى وقع نبح للقاضي عبد الجبار الخجندی اشترى أرضا وتصرف
فيها سنيين ثم أقام بيعة على ان فيها كربة مسبله فله أن يسترد ثمن الكربة قال وفي ط للمعيط
ليس الخاصمة في المسبله اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي للمتولى الوقف
وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد
الثمان وجواب الخجندی مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدرا الشهيدان
دعواه وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تقبل على
قول كثير من المشايخ بخلاف الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقفتم
ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يسأله أمال أو أقام البيعة تقبل كما لو شهدوا
على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا
لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البيعة
وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
كثير فلنقتصر على ما ذكره الله أعلم (سئل) فيما إذا باع جماعة لاخوين جميع مكان معلوم بناء
على انه جار في ملك البائعين بثمان مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
ثم ظهر أن المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمان المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبنية أم لا (أجاب)
لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمان المؤدى الى البائع صرح به غالب علماءنا واما
الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
دارا وخصصها أو طين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع
بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظر تلكه أى

مطلب تسمع دعوى المشتري
ان المبيع وقف والخصومة
مع المتولى ان كان والا ينصب
القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
ادعى انى كنت وقفتم

مطلب اشترى مكانا وغير
فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
المكان وقف فاراد الرجوع
بالعمارة

برضا الباني كما صرح به في الجرح في كتاب الاجارة باقل القيسين للوقف منزوعا وغير منزوعا بالوقف
فان لم يررض الباني فهو المبيع لماله فليترصص الى خلاصه واذا ترصص عليه اجرة مثله للوقف على
اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى
اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين بمقبوض لدى حاكم شرعي خفي بموجب حجة
شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر
مستحقا للغير ملك أو وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه
الشريف وكتب بذلك حجة والا نظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل
الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة قصرفهم ما فيه فهل يسوغ للمالك الخفي
انفاذ حكم الحاكم المالكي باسقاط الغلة المرقومة أم لا (أجاب) لا يسوغ للمالك الخفي انفاذ
حكم الحاكم في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المقتى به
عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللمتكمم
على الوقف أن يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهم ما عليه على ما عليه
الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل نوعا ما به صار حكما على سائر
الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجتمه فيه ان يصير الحكم حادثة فتجرب في خصوصية
صححة عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم تجرب فيه خصوصية صححة
عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بانه يفتى
بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختصار
الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتماء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك
فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائبا عنه يقوم
مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط
المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالاكتفاء بغيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشاء الواقف
المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده اصلبه الموجودين الآن وهم
سراج الدين عمر وعبد الرحيم وبرايم وأمة الرحمن وأمة الكرم المشمولون الآن بحجره
وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربع
ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد
الذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم كذلك الى
أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما على
ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد عاد نصيبه لولده أو ولد لولده أو أسفل
من ذلك ذكر كان أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل
من ذلك ذكر أو أنثى عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق
الوقف المذكور مساو له في درجته وذوي طبقته عاد نصيبه الى أقرب الموجودين الى الواقف
المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون أيمافان كانت ذات زوج فلا حق لها في
الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيمت عاد استحقاقها فاذا انترض الذكور من أولاده
يرجع ذلك كله وقف على بناته الموجودات حين ذلك ان كن من زوجات أو غير متزوجات ثم من

مطلب اذا حكم مالكي بانه
لا يلزم المشتري شيء ان ظهر
استحقاق المبيع ولم يعلم
بذلك لا يتخذ حكمه لو ظهر
انه وقف وعلى المشتري اجرة
المثل

مطلب اثنان يشتركان في
جهات معاومة فقبض
أحدهما جميع معلومها
حضر الشريك وطلب ما يخصه
مطلب في نقض القسمة

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولادهم بطناً بعد بطن ابداماداموا واداماً ما تعاقبوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وحجهم أبناء الواقف مات خليل عن محمد جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنّة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما اجدو محمد وبتين بدرّة وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) لصفيّة بنت شرف الدين أربعة قراريط وأربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنات نور الهدى بنت شروين خمسة قراريط وأربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قراريط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولا ختم ما مؤمنة مثلها ولا جد ابن فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولا ختمه محمد مثله ولا ختم ما صفيّة أربعة اخماس قيراط ولا ختم بدرّة مثلها وذلك لان نقض القسمة بموت شروين لا تقرض درجته وقسمته على سبعة اسهم لان فيها ذكرين وثلاث اناث فيموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل طبقته الموجودين فقسم لذلك كمثل حظ الانثيين حسب الفريضة الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحققت سهمها بنتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة ومؤمنّة وبنت نور الهدى لانهم اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأجدو وصفيّة وبدرّة بقوله أولاد أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلوانقرض بموتها نقضنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه وأعطينا سهم من يموت لبنه إلى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في أرض الوقف القراح اذا استمكرت بأجرة هي أجرة المثل لا تخافها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالك إلى مالك والا أن ناظر الوقف ينازع في كون الأجرة دون أجرة المثل ويدعي أنها بغبن فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله أم لا وما حكمكم الأرض المستحكرة (أجاب) لا يقبل بمجرد قول الناظران هذه الأجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه يكثر الزيادة كما هو ظاهر وليس للناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون أجرة المثل ومسألة الاحتكار صرح بها صاحب البحر ومنع الغشار وهي في أوقاف الخفاف وكثير من الكتب المعتبرة قالوا ان كانت العمارة اذا رفعت منها لا تستأجر باكثر مما تقرّر تترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرّر وان كانت تستأجر بالاكثر ورضى به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به يرفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لحق الأرض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذه للوقف باقل التمتين بمقاييس وغير مقاييس والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا لانه يشمل مسألة الاحتكار فالواجب في مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعا بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم (سئل) فيما اذا أحكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نزل له مكانا خرابا ليعمره بأجرة هي أجرة المثل حينئذ وأما مضاه قاض آخر وعمره وتكلف عليه بجلة

مطلب لا ينقض البناء من الأرض المستحكرة بمجرد قول الناظر انها مستحكرة بغبن فاحش

مطلب الأرض المستحكرة ان كان بحيث لو رفع البناء منها لا تؤجر بالاكثر تترك في يد صاحب البناء وان كانت الخ

مطلب في حكم الأرض المستحكرة اذا مات الناظر والمستحكرون أراد المستحقون نقض البناء

أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بنائه أم ليس لهم ذلك
ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير
بالاستبقاء إذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف يدفع أجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض
بحسب لو فرغت من البناء لا تؤجر بأكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنيانه
وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما مستأجر أن
يستبقمها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القليل ليس لهم ذلك قال
في البحر وبهذا يعلم مسئلة الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص لله والله
أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من
غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل تقصا فاحشا إذا أجرة
مثلها أضاع ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حنفى عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا
ورفع الغراس الأمر إلى قاض شافعي المذهب فأمنضاه شافعي المذهب في وجه أبيه المعزول بعد
عزله فترافع الناظر الجديد مع الغراس لدى قاض حنبلي فأمنضاه أيضا لعدم إقامة البيينة
على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل إذا أقام بيينة شرعية لدى قاض شرعي ان
الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لنفاذ الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها
ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي
والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كأن لا يجوز عن إقامة البيينة
على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتغبن الناس فيه لا يجوز
وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقف بالتسليم وعليه
الفتوى فقد قال علماؤنا رحمه الله تعالى فتنى بالضم في غصب عقار الوقف وغصب منافعه
وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقديم
الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال
في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنفيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى
يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا أيضا بأنه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع
الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل
الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع النصولين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد
الحكم يقبل ويبطال الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك
ولا ارباب في قبول بيينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم
لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تأبى أقوال العلماء وشرط الواقفين ولم يافيه
من الضرر الكلى بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالنظام والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن
ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان والله أعلم (سئل) فيما
اذا مات المحتكر فتناول من له التكامل على المكان المحتكر من وارثه ما علمه من المحتكر هل يفتى
على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الأرض تحتكرة وكان المحتكر
يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الاجارة فلا أن يستبقمها باجرة المثل
ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القليل ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من
علماءنا واذا مات المحتكر أو المحتكر فلو ارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الناشئة في ذلك

مطالب الاحتكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أضاع
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البيينة
وبعد ها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فلا أن يستبقم
الأرض باجرة المثل ولو أبقى
الموقوف عليهم

اذلوقلح لا تؤجر يا كثر منه ولو حصل ضرر ما من أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مغلسا
أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه
وفي قاضيان صراحة بذلك في دواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم
(سئل) في واقف وقف وقفه على جهة بر وعين له عشرة أنشار كل نقر باسمه وتوفي الواقف
الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يزيد عليهم
مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف
اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا
يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أي ما من
جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لانه انما أوصى بملكه وقال علماءنا قاطبة ان قضاء
القاضي ينقض اذا كان حكا لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو
حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر
الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا
ويقيم فيه مؤذنا واما فقهيل اذا جعله مسجدا بنية ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من
بقعة الى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم
من بنى مسجدا لم يمت له (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لانه ينقل
ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا يتقل من مكان الى مكان وصرح علماءنا قاطبة بان
وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ
لصلوة الجماعة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه
التأيد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لمن اتخذ ذلك للصلوة فلا شبهة فيه لانه
من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هم به لاجل
ذلك والله أعلم (سئل) في ذي يدعى محدود يدعيه ملكا اربعين والد له وأن والده وارثه
عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة
وأولادهما وذريرتهما ثم وأبنته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليد أنه من بجملة
ذريرتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل
بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة هن كاذبة على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم
بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجاء العلماء
لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاده وأولاده ومات عن بنتين ثم ماتت
واحدة عن بنتين وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن
ابن عم فقهيل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد
صرحوا بانها اذا وقف على أولاده وأولاده وأولاده يصرف الى أولاده وأولاده أبدا ما تناسلوا
ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف
اسم كل ولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم
(سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كدر أشجار زيتون وعنب يعدها ناظر الوقف كل
سنة فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فئت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون
والناظر يطالب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الأشجار التي فئت وبأى صاحب

مطلب وقف وقفه على جهة
بر وعين له أنشار الا يجوز
تبدلهم ولا الزيادة عليهم
ولا اشراك غيرهم معهم

مطلبت لو أراد رجل أن يجعل
بيت شعر مسجدا لا يصير
مسجدا

مطلب محدود في يد ذي يد
يدعيه ارثا وآخر أثبت
وقفه على ابنته فادعى
ذواليد انه من ذريتها

الكردار عن ذلك وهو يتصرف في الارض بما له من حق الاتقاع بسبب الكردار المذكور بالزرع
 الشئوى والصيق وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضى بحصة معلومة من الخارج
 فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزا المثل للارض أم العدد الذى كان يدفعه حال
 وجود الدوى (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوى الى التى قد فنيت
 فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك فعينت وليس له الاهى على وجه
 المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالفتوى بما هو أنفع للجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنفع
 أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف
 من اربعة وفي قاضيخان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حكم
 من جهة قاضى البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاك هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك
 الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان ياخذ حصة الوقف من
 الخارج على عرف أهل القرية لان قاضى البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم
 أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضى البلدة جعل
 المتولى متوليا بعد ما قلدا الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
 تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها حتى زرعتها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها من اربعة
 على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن ياخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل)
 فيما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا وماء للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
 في الارض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف
 الثانى للغراس فمما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
 جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
 والجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور
 متول يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس بأجرة المثل فانشى غراس جديدة ومستجد بعد مستجد
 جاء عمرو وزاد (٢) زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فأجره المتولى فهل
 يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقف والماء لغير ذى اليد ويلزمه الزودا فاحشا
 عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهى الاجارة من زيد على الوجه المشروح
 والاجارة الثانية وهى الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط
 فى الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
 ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم
 بضرب المدة صريح في فساد ما بعدهم ووجه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحال هذه
 مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما تنسدا لم يذكر أعواما
 معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
 الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة لا يصح لانها
 وقعت على استهلاك العين قصدا كما استجار بقررة اشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
 كل منهما ما ويرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالحاشية والتاريخية وشرح الدرر ومنع
 الغفر وغيرهما من الكتب ومن تأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
 وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاض بها مزارعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
 الوقف أرضا وماء ليغرس
 ويكون نصف الغراس للجهة
 الوقف باجر المثل من غير
 ضرب مدة فجاء آخر واستأجر
 نصف غراس الوقف والارض
 والماء زيادة فاحشة فكل
 من الاجارتين فاسد
 (٢) قوله وزاد زودا كذا
 بالاصل والعين بيا هـ

الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأئسالة الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكوره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكوره بحذف الواو فيها فوجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكوره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيعة الشرعية لا بمجرد هذه الكواعد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة لما تقوم البيعة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواعد فإذا قامت البيعة على كتاب الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيعة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السابقة الواو لكونه قيداً لازماً فيختلف الاستحسان بعده وأما مع الواو التي الأصل فيها العطف الذي الأصل فيه المغايرة لو ثبت بالبيعة وحكم بدخولها كما يراه نثراً وبعدمه نثراً إذا توفرت شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور يترجع إلى مجرد النظر إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكيمة فن كان ذايد كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم محمد وموسى وعلى وأبي الخير ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض نثراً منسوباً إلى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين وشحبي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نحر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم وأبنا موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين وشحبي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن ابن الواقف ونحر الدين ابن ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم وأبنا موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما مسوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين وشحبي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم ويحبسون نحر الدين ومصطفى وحسين أبناء ابن ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معهم من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجتهم والعلة فيما ذكرناه من الحكم ما صرح به الأصوليون من أن كلمة كل للاحاطة على سبيل الأفراد فاعتبر كل واحد من الأربعة كانه ليس معه غيره في أولاده من أخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر أوجبت عموم أفرادها بخلاف

مطلب العبرة بما تقوم عليه البيعة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده وسماهم ثم من بعد كل منهم على أولاده والوجودون الآن متفاوتون في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف إلى قوله في الجواب والعلة فيما ذكرناه هكذا في النسخ التي بأيدينا وفيه نقص بعض الفروع الموقوف عليهم في الجواب والسؤال فخر اه

كلمة الجمع فانها لو جوب عجم الاجتماع دون الانفراد وهي مسئلة من دخل هذا الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال كل واحد من الاربعة بنين لاولاده يستقل به الواحد والاثنان فزيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات لولده والاخر في ذلك ظاهر بين لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في امرأة أسقطت حقها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الخانية في كتاب الشهادة أما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقا قافا لا يطل بإبطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك اه هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير وقف على تقرير الحسبهم وقد صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم الذكور ثم على أنسألهم أبدا ما عاشوا على ان الانثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقها من الوقف يجري الحال على ذلك أبدا لا بد من أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها أن يسد أبعماره وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه فأتى اولاده الذكور جميعا وبقى اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له أرملة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا أطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى أو الاستغلال كيف يكون الحال (أجاب) أما الصرف الا أن اغلته فهي بأسرها لابنته للترتيب المستفاد بنهم ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعم فلا شيء لاولاد البنين مع ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لا حقيقة الجمع اذا الواحد ينفرديه اذا انفرقتكون الغلة كلها لها لانهم من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد فحجبتهم بعلو درجتهم عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه وأما ما يكون اذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمرجح به في كتبنا ان الواقف اذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقفت دار عليه غلته * سوى الاجر والسكنى به لا يقرر

قال شارحه ابن الشحنة مسئلة البيت من التجنيس والخاص وقف منزلا على ولديه واولادهم ما أبدا ما تناسلوا فاراد السكنى ليس لهم ما حق في السكنى لان حقهم ما في الغلة اه وفي الخانية دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار وهو قول النقيية أبي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت السكنى للموقوف عليه لانه يكون مستاجر اسكنى دار له حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على أنه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي اه فتحصل من ذلك ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد اولاد الواقف مادامت حية والله أعلم (سئل) فيمن وقف وقفا وفوض نظره لشخص ووفى الواقف ثم الناظر بعد أن أوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولدا لناظر المذكور أم لا وهل على تقدير عدم

مطلب اذا أسقط حقها بعض الذرية الموقوف عليهم لا يسقط وكذا المستحق في المدرسة

مطلب وقف على نفسه ثم على اولاده الذكور والاناث بشرط الرملة والحاجة ولم يوجد الابنت الواقف أرملة

مطلب اذا أطلق الواقف فهو على الاستغلال

مطلب لناظر الذي من جهة الواقف أن يوصى بالنظر لغيره وان لم يوصى بنصب القاضي ناظرا

الوصية يجوز نصب الناظر أجنبياً مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
بقوله قال في التتارخانية نقلاً عن السراجية وإن مات القيم بعدما مات الواقف فإن كان القيم قد
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلة أهـ ومثله في البرازية وفي الجراذمات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضي ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به إلى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضي أهـ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية
والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلاً متولياً وشرط أنه إن مات هذا
المتولى ليس له أن يوصي إلى غيره جاز هذا الشرط أهـ والفقيه يفهم من هذه العبارة الإلغائية
في إثبات الولاية لوصي الناظر المذكور إذا التخصيص على جواز الشرط لدفع توهم بطراً عليه
بعدم الجواز كما يدريه من أكثر من معاينة نفائس أبنكار عباراتهم إذ مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كأنها مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما تفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كما هي
طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فإنهم صرحوا قاطبة بأنه لا يجعل الناظر من الجانب
مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا أما لأنه أشق أولاً من قصد الواقف
نسبة الوقف إليه حتى قالوا فإن أقام أجنبياً لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه إليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها استأجر
الحا كورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الشرعياً لدى نائب الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار
أو الحاكورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحاكورة المذكورة لأنه لا حق له في نفس
الدار لارقبته ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط فكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقدير أن الدار والحاكورة معا في اجارته
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجز من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فإن
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ أهـ وقال بعده قبيل الكلام
على الاجارة الطويلة ألا تجر إذا باع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ أهـ هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأتى إلا في الحاكورة لا غير إذ الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين
ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحرة والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون إلا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا حق له في الدار يدعيه ولا
نظر له ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصماً يدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن
جملة من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجز
ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه أجز ثلاثين عقداً كل عقد عقب الآخر والضيعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني

مطلب دار موقوفة مع
حاكورة استأجر رجل
الحاكورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحاكورة فاراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو يعتقد

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك الملوكة أبي العلاء الناصبي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك أفتى للثدين حسبة * كي لا يكون بما أحرر ظالماً

ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأما أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصرح بكلام هلال والخصاف وقاضيخان وغيرهم بجوازها في أي بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنية والخيرية فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم علموا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبة فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل ان الخراب على المحلتين اللتين احدهما لقلة الرغبة تحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار الكبار كصر و غيرها عليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فلا استبدال جائز والحال ههنا وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه مستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فأدعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فأعذروا هل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البيئنة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أو شهدائهم أو وقف وأطلق أو قال بعد ان شهد به لم أعين الوقف اسكن اشترع عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا أحد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البيئنة والاقرار والنسكول وكتاب الوقف انما هو كإدب خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا والعبرة في ذلك للبيئنة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشترع عندي أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راضى الالعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فأدعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فاختار انه يجوز اه وقد صرح علماءنا بأنه يقتضى بالضممان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القسدي واقرار أحد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا اليد متنوعة الى يد حق ويد عدوان ويد الحق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة وملاك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع

مطاب لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد البلد والمحلة

مطاب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البيئنة ويسوغ لشاهد الوقف أن يشهد بالسمع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف مطلب اقرار أحد المستحقين بوضع يد أحد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الأرض ولو المقر نفسه

غيره هذا المنع يذهب إلى البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
مفتوح غير مقفول * وإليه قد دعا ونسب العلماء وأكبر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو
عنه مسؤل * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه إلى الاسهاب وكثرة
الاطناب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفا على زوجته زاهدة بنت مراد على تابعه على بن
أحمد سوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم وأنسلهم وأعقبهم ما وذريتهم ما
أبدا ما عاشوا وأداما بقوا ثم بعد انقراض نسلهم ما وذريتهم ما يكون ذلك على مصالح الخيرة
المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فأتت الزوجة المذكورة لاعن ولد هل يصرف نصيبهم المصالح
الخيرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها إلى الخيرة الشريفة لأن الصرف لها مشروط
بانقراض نسلهم ما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضي صرفه للتابع
وذريته لا سيما إذا كانوا أفقراء لأنه أقرب إلى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده أصليه الموجودين
يومئذ وهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الأنثيين وعلى من سيحدث للواقف المشار إليه من الأولاد الذكور والبنات بينهم على
الفريضة الشرعية يستعمل به الواحد منهم عند انقراضه ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما يجزى
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار إليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون البنات ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك
ثم على أولاد أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على أنسلهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط
والترتيب المذكور على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسلهم وأعقابهم عن
ولد أو ولد أول أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد لولده أو نسله أو عقبه ومن مات منهم
عن غير ولد أو ولد أول أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف المذكور ورث ولد أو ولد أول
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المثل ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وأنسلهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذريتهم وأنسلهم وأعقابهم
يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابد بن عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف المشار إليه ومن أولاد أولادهم وذريته وأنسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد الانقراض على جهة قبر
متصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف إلى أولاد البنات ثم انحصر في بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف إلى ذرية ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الآن
بجاعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم أعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقبل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع
ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الأصل فرعه دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضي

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم وشم الخ ثم على
الخيرة فأتت زوجته
لاعن ولد

مطلب في نقض القسمة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعا وان لم يذ كر معه الشرط وهذا بدیهی التعقل
 لم تره قد قال فيهم منبها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت
 شرطه أي الواقف الترتيب جئت بحجة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العليا شيئا مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولده
 ولا يحجب عن فوقه ومن مات لا عن ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن
 التفاوت الفاسد في الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مسقطات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب
 زيد فطلبها من حاكم البلدة فأسكنه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطاء
 والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزمه الأجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم
 أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع
 عليها كنسب من الفروع والفوائد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرع عليها في
 الاشباه والنظائر فروعا من جملة ما هو صريح في المسئلة قائلان وعلى هذا لا يملك القاضي
 التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوصا من قبله وفي الجرح في أثناء شرحه للكنز في قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي
 الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف سقى قال رأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي
 فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى اهمية نصب القاضي أن
 لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلا عن
 التتارخانية الوقف اذا كان على أرباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قائلان عن أهل المسجد اذا اتفقوا على
 نصب رجل متوليا لمصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي في زمانه لما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف اه
 (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرين قد نظرنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرود والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستعمال لا تفعل ساكن الدار المذكورة كورة المثل لسكنه ويهدم
 ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان أضر فقد ضيع ماله فليتربص الى خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب للنظر تملكه بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف صرح به في الاشباه والنظائر
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو ولد
 أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكرا
 كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم
 يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ يخص بالقوله الطبقة العليا يحجب
 السفلى فحجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه وبسطة الحال
 كذلك الى أن تنقرض الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتقسم الغلة بين أهل الطبقة
 الثانية فمن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقرض وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر
 في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

مطلب اذا أسكن حاكم
 البلدة شخصاً في دار الوقف
 يجب عليه الاجر ويهدم
 ما بناه ان لم يضر وان أضر
 تربص

مطلب ولاية نصب القيم
 الى الواقف ان كان والا
 لوصيه والا فلقاضي ويجوز
 للموقوف عليهم اذا كان
 يحصى عددهم أن ينصبوا
 متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي وكذا أهل
 المسجد

وايصال علفات مرتزقة وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولييه يضمنه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو أجنبي خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزام مالا يلزم شرعا فيرتد على نفسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه الفاجر فان آذاه في الدنيا والا طولب به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلى مات أحد مستحقه عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسننا اذا تنازع فيه أهله والي ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصه جده لآته تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه والخاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستمارة العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعله أن يشبهه بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بأيدي جماعة تلقوه عن آباءهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كيل بيت المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكفون الى بينة تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كيل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو كيل بيت المال اجارته لان علماءنا نصوا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه ذوو الالباب ولا يكفون الى بينة تشهد لهم بالوقف اذ اليد أقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى ذو اليد المالك كان القول قوله بلا بينة فكذا يقبل اقرار ميان ما في يده وقف على جهة كذا وما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة فان اليد مجردة كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقتر على موجب شرط الواقف ببراءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا أوجب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وعلى فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا وابعض المتأخرين ما يسمونه المخالفة لهذا ولا اعتمادا بدله كونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لنا معاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على

مطلب التزام العمارة تبرعا غير لازم ولا يلزم ووكيل المتولى ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين عن أخ وابن بنت ادعى ان استحقاق المتوفى له فان وجد في السجل شيء اتبع والا يعمل بالمعهود من حاله فيما سبق والا فالبينة (١) انظر الجواب الاتي في صفحة ٢٠٩ قاله نصر الهوري

مطلب وقف بأيدي جماعة وعليه عشر ليس لو كيل بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولي أو قبض لا يجب أن يكون بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولي والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم على ولديه الخ ثم مات أحد الولدين عن ابن في حياة أبيه

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والانات على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة العليا تجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد أو ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض له من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده صالح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صالح الدين هل لصالح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصالح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إذا لم يصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلاً عظيم واضطراب طويل مبني على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التضرع له من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل أن محمد لا يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صالح الدين مادام عمه موجوداً والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على أولاده الموجودين ومما هم للذ كرمثل حظ الانثيين على أن من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد فنصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم وثم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصباته فإذا انقرضوا فعلى جهة بر عمتهم ماتوا وانحصر الوقف في ابنه ذيب و جلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربيع الوقف عليهما انصافاً لهما هذا نصه وللاخر نصه لا استوائهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أوقافه في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح تخصيصاً ولا شك أن غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربعاً وإعطاء الآخر ثلاثة أرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوى اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوى اجرتها نحو من خمسة وعشرين قرشاً واسكن معه ولده بعائلة فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبى وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم بانه بعده كلاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لأنها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلى من جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمد إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجسمه وفتح به كوى وجدد بيتاً لم يكن في زمن الواقف وجدد بناو محو ضات للزراعة وغيرها مما ليس ضرورياً فهل يرجع بمصارفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب إذا عين الواقف
لناظر محلاً يسكنه فسكن
غيره فعليه أجره دون من
هو تابع له

مطلب إذا جدد الناظر
ماله يمكن في زمن الواقف فان
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال الوقف
يضمن

مطلب مات عن محدود
واختلف ورثته فمنهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث

مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده من بنات
وبنى ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
من غير أن يشترطها الواقف
ولا أذن بها القاضي فهي
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بكتاب الوقف

كان الصرف من مال الوقف فممنه والله أعلم (سئل) في محدود يد رجل تلقاه ولده عنه ومات
واختلف ورثته فمنهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم
(أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم
يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التتارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف
زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صدق شرعي وترتجت كل
واحدة منهن بر رجل وامتنع الآخر أن يسكن معا هل لهن السكنى على الانفراد وليس
لاحدة من الامتناع عن المهايأة وهل اذا سكنت احدهن مدة معاومة لاخرى السكن نظير
ذلك حيث تعذر سكنهما معا (أجاب) ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل
حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقت في المهايأة فيها جاز والانسكن كل
واحدة بقدر ما يخصها فيها بلا مهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرزازية والتتارخانية وغيرها وتعذر
سكنهن معا غير مسلم وقد تقر بأن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له
السكنى على الاصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس لاخرى السكن نظير ما سكنت احدهن
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان احب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا
كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد الخصومة
فحين بعد أن حققنا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام
الاسعاف وجل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لا فيما
مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصلبه وعن بنى ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاداً وأولادهم ليسوا كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوذي الدين المذكور فهل بيعه
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الاصح في
المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولى لاجل العمارة وقت الحاجة ولم يأذن القاضي
بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلبه الوقف فضلا عن عينه والاجماع
منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف
الوقف ليست للفقراء فيبيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضا على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلبته بعمارة والله أعلم (سئل) في صورة
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى متعددة بأيدي فلاحها من
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنهما الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتمارية

نظير عطايتهم في بيت المال هل يعتمد على ما بهما ويقضى به للوقف وترفع أيدي التبارية والفلاحين عنها بمجرد ما من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لأنها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الأشباه بعد أن ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضى إلا بالحجة وهي البينة أو الإقرار أو النكول تكفي لإقرار الخانية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرمين الشريفين هل لمزارعيها ان يقتطعوهما رقبة من الامام أو من ناظر الوقف بحال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف إذا المقاطعة على متحصل الوقف باطلة منابذة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أزيد مما عين له الواقف أم لا وهل إذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل إذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم أنه بهذه العادة صار حقاً له مستحقاً يطيب له أم لا وهل إذا انتهى إلى السلطان فقرره شيئاً زائداً عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويظل تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث الوظائف في الأوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائداً عن حقه الذي شرطه له الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما أن يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه إذا أخذه بغير حق لمخالفته لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة باتخاذها عادة وقد صرح حوايان من الحكم الباطل بالحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لإبطال شرط الواقف ولصا دامت به النصوص قاطبة بأنه ليس لأحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الأخذ إلا بالنظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لأحد أن يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الأشباه والنظائر في القاعدة الخامسة نقله عن الذخيرة والولوالجبة وغيرهما بأن القاضي إذا قرّر قرأشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقرّاش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوظائف بالأوقاف بالاولى لأن المسجد مع احتياجه للقرّاش لم يجز تقريره لا مكان استئجار قرّاش بلا تقريره فتقرير غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئل لو قرّر يعنى القاضي من فائض وقف سكك الواقف عن مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخانية أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وإنما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الغرر والدريانه لا يصرف فائض وقف لو وقف آخر اتحدوا وقفهما أو اختلف اهـ ومن المقرر بالمعلوم أن من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له أن قيمته بقيته وان مثلياً بعثله والله أعلم (سئل) في رجل وقف في حقه داراً على جهة برهني أن يتورم مكاناً معلوماً بالقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كأنما من كان ومات الواقف من غير كتب ملك والا لآن تنكر الورثة ذلك هل إذا

(١) انظر ما مر في مسجدة
١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على
متحصلات الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب
وظيفة أكثر مما عينه
الواقف يضمن ولو باصر
السلطان

مطلب ليس لأحد أن يقرر
وظيفة في الوقف بغير شرط
الواقف ولو سكك الواقف
عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم
بالوقف بمجرد قول الواقف
وقف من غير تسجيل
وتسليم نفذ حكمه

رفع الحاكم الشرعي وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وإذا قضى بها ينفذ
قضاؤه شرعاً أم لا (أجاب) قد رفع لاستاذنا الخاتوني برّد الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال
فأجاب بما صورته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقف من
غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون حيث حكم بصفة الوقف
موافقاً لقول صحيح فنقدوا ببرم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
ودفع على ذلك مدة سنين ومات البائع فادّعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في
أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول على
أولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
لا يبطل لامور منها أن المدعى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن
مسجلاً يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
ومنها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على اجراء سماطه بالخليل للفقراء والارامل
والايتام القاطنين ببلده والجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم
عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية المجاعة والضيعة مع ان فيه ما يقوم
به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكاب محض الحرام
بتناوله متحصلاً من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها
ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بينواننا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر
والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
وتبديله عن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب الى هذا النبي الخليل يجب على كل أحد
صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر أنبياء الرحمن لما اشتهر من أخلاقه
الكرامة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا يتقطع على توالي الأزمان فكيف ينزع من يسهى في قطعه
أو يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان تجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام
والمنقطعين وقوله هذه عوائد بعيد عن الصواب اذا المتناول ان كان من مال الوقف المستحق
لجهة فها هذه العادة القبيحة في كل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان
من مال المزارعين والمتقربين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كذا الحال الذين هم مرتطم في
الحرام متصف بالآثام فعلى حكام المسلمين امطه اذا هو وتولية من يتقى الله ويعمل لآخره
ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس به رجل هو وولده أشجار
زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فسكب
الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعفاء وأيتام يؤدون اجرة
المثل الموجب اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الاشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها
وسلمها فارغة وفي القصة استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن
يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أئى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اهـ وبهذا
يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اهـ ما في البحر ووجهه

مطلب باع الزوج لزوجه
غراساً في أرض وقف فإذا
ادّعى ابن ابنه على رجل
اشترى من الزوج غراساً
كذلك ان جده وقف الغراس
وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر
ريع وقف سيدنا الخليل
الموقوف على اجراء سماطه
الخليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
باجرة المثل وغرس فيها
أشجاراً باذن ممن له ولاية
الاذن ومات الغراس عن
أيتام يؤدون اجرة المثل
المذكورة فاراد الناظر أن
يكلفهم قلع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمثل الاجرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الحظا لجهتين
الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
وقد تأيد نقس القضية بما في أوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه أن ينظر الى ذلك بعين العدل
والانصاف والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما
مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وانكر الناظر هل القول قول
صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
(أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان
القول قول الورثة في المباشرة مع اليمين قال لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
مع اليمين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفته
وليس للجامعة شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فيعطى
كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الذخيرة
والولو الخية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فتراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
يحل للقراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد
مع احتياجه للقراش لم يجز تقريره لا مكان استئجار فتراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف
لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف
صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا ان المدعو
شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وادعائا ما بقوا للذكور مثل حظ الانثيين
ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفنا على
بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم على
اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون ثم من بعدهم على جهات آخر ذكورها
الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب النص ثم ماتت إحدى البنات عن ولد والده من
غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تستحقه والدته أم يكون محجوبا باب اولاد الظهور
(أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من
بعدهم على اولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض
اولاد الظهور يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم
لما تفادى الكلام الاول لما تقررت في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان ايجاب
الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبها والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض اولاد الظهور بل يوجد من ذرية الواقف من
اولاد البطون وأما قبل الانقراض فيسكت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوما
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدالة وهذا مقتضى اصول

مطلب اذا اختلف الناظر
مع صاحب الوظيفة في
مباشرة الوظيفة فالقول
لصاحب الوظيفة وكذا
لورثته

مطلب لا يجوز احداث
الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارث
اولاد البطون انقراض
اولاد الظهور وشرط ان
الطبقة العليا تحجب السفلى
فانت مستحقة عن ابن والده
من غير اولاد الظهور

مبنيها فن صبغ اصبعه في صبغته لم يتوقف فيه فكيف بمن غمس يده الى رصغه فيه والله أعلم
 (وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده اصلبه
 شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
 الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
 واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم
 وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من
 مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في
 الوقف قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
 أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوى طبقاته
 من أهل الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف
 من اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقضى ابائهم وأبائهم الموت
 عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على أخ الواقف لايه عبيد انقاد الى آخر
 ما ذكر من الجهة وقدمت الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
 البنين عن ابن ثم ماتت إحدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده
 أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا
 الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور
 بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجدت له اذا تقرر ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولد
 البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض اولاد
 الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حل المطلق على المقيّد عندنا وان اتحدت
 الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
 به مثل التقييد ولان المقيّد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نصيا لا صبغيا ولا
 دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
 اولاد الظهور لانا ف لمشاركهم وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولا ثم على اولادهم
 فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
 برئت عندا كم شرعي ان أجره مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر
 وجعله في كل عام ستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندا كم شرعي بان هذه الزيادة زيادة
 ضرر واقام بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم
 والآن الناظر يطالب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
 زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يتازع مع المستأجر في الاجرة
 تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا القيد أجز المتولى
 حكام الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل

مطلب في دفع المناقاة بين
 قول الواقف على ان من
 مات عن ولدا أو ولد ولد قام
 ولده أو ولد ولده مقامه
 المقضى استحقاقا بنت بنت
 الابن وبين قوله ثم من بعد
 انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفا على اولاد
 البطون

مطلب في زياده التعنت في
 الاجرة

أو زيادة يتغابن الناس فيها لأنه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبراً أو ما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسداً المعنى آخر كشرط فاسد أو جهالة في المدة وشو ذلك فالواجب أجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تنقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها أم تصح في الاولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده ونسله وعقبه المذكور والاثان على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن أولاد المذكورين وأولاد الاناث على حكم آبائهم بطناً بعد بطن ونسل بعد نسل منذ كور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظاهر والبطن مؤكداً بقوله أولاد المذكورين وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم وشم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكلما يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن والاثني والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والاثني وابنها كذلك والذكر مثلها انما يبا سوا كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي هلال والخفاف ولم يسق فيه خلافاً والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية تصرفها الى بعض فقراء البلدين لكون فقراءهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً مخصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خاصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكاف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكف المصروف السهم من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له باتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس اصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطن وكل من انتقل من أولاد المذكور ينتقل نصيبه الى أولاده المذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهم وبنات بناتهن الخاليات كذلك والان الموجود من أهل الوقف المستحقين احدى وعشرون شخصاً ولا يدرى ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكروراً واثناً بشرط خلوهم المذكور سوية لا يفضل ذكر على اثني أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الاسفل في الاستحقاق والاثني المستحق الذي لا إطلاق غير أن من مات من أولاد المذكور ينتقل نصيبه لا ولادته المذكور فهو

مطلب اذا أجر الناظر مكاناً
كل سنة بكذا صح في التي تلي
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات
بقول الواقف من ولد الظاهر
وولد البطن الخ
مطلب وقف على ابنه وبنته
ثم على أولادهم وأولاد
أولادهم يدخل ولد البنت
وولدها ويدخل ابن الابن مع
الابن والاثني كالمذكر
مطلب اذا وقف على فقراء
الخليل والقدس مثلاً لا يلزم
الصرف الى كلهم

مطلب وجد من مستحق
الوقف جملة من المذكور
والاناث ولم يعلم ترتيب الموتى
حتى يعلم ما لكل

قصد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل بوصف
الاستحقاق اذ لا يجب مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرأس غير أن ما أصاب المتوفى
منهم كان لأولاد الذكور مع سهامهم المجعلولة لهم بالسوية وإذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على
الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده
وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
بالسوية فإصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجعلول له معهم بالسوية
وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صنف في قرية نصفها وقف على طائفة
ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليه سابع جملة قري
غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
لناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
إذا أكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله
شيأ بسبب ذلك يصح أم لا وهل إذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة
مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها
يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافع
النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس لناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجبر سبيل فيما
قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا
يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذه المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفع اعلية
الحماية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليهم اعطاء فلا ينسب المتكلم به ان شاء الله الى
الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضا) في قرية موقوفة على جهتي بركل جهة نصفها وله ناظر
مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجر زيتون بأرضها وعليه مال معلوم
لجهتي الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل
ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به مال المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
عنه فيطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين
ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى ثم
على أولاد أولادهم ثم وشم أبدا ما عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة
لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيية وحبيبة
وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف
يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلبت عليه الآن
منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لان له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم
على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما صورته) في رجل وقف
على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين
المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
لا تنقطع ماتت رهجة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطالب قرية نصفها وقف
على طائفة والاخر على طائفة
واسكل ناظر تغلب عليها رجل
فأجر أحد الناظرين النصف
المتكلم عليه فاذا قبض
الاجرة لا يشاركه الناظر
الاخر فيها

مطالب قرية موقوفة
وبأرضها شجر زيتون وعليه
مال معلوم لجهة الوقف فاذا
تعدى على القرية رجل ولم
يمنع صاحب الشجر من أكل
ثمره لا يسقط عنه المعلوم
مطالب رجل وقف على نفسه
ثم على ولديه وبناته ثم على
أولادهم الذكور الخ فمات
أحد ولديه عن بنتين وابن
والاخر عن بنات

مطالب وقف على نفسه ثم على
أولاده على الفريضة
الشرعية ثم على أولاد
الذكور دون الاناث فلا
تفاضل بين الذكور والانثى
من أولاد المذكور

عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه كيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنفق فيه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثني فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى والله أعلم (سئل) في علو لوقف وسفل لوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فتدصر حتم علوانا ان الناظر اذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا جازا البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهم دم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن هذا السفلى لو أراد هدم سفله يمنع اتعلق بحق ذي العلو به متى كان ولا يطل بالانهدام ولذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذي السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدي ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة تجاوزة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناول من أجرتها على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقفاً على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرهما ويردهما الى وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرتها يصح حيث وافق أجرة المثل لمصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير وقفاً على المسجد بفعاله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشيء اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين النقطة لاسيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مدية هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفاً عليه فإني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايقاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره في مصرفه الامام لما هو مفوض اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة

مطلب يجبر ناظر السفلى
على عمارته وليس له أن يمنع
ناظر العلوي من اعادة
وصرحوا بأن الناظر اذا
امتنع عن العماره يستحق
العزل

مطلب مدرسة بجوار
مسجد اذا أجرة متوليه
وصرف أجرتها على مصالح
المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف
على مدرسة وعلى بعض
كرومها خراج لمدرسة أخرى
ليس لناظر المدرسة الاولى
أن يمنع الثاني من تناول
الخراج

مطلب العشر والخراج
لا يسقطان بالوقف

مطلب اذا اجر المستحق
الموقوف عليه وعلى غيره
وقبض جميع الاجرة ومات
هو المستأجر في أثناء المدة
يرجع ورثة المستأجر بما
قابل المدة الباقية بعد موت
المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين
الخ

مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح واما اشتراط
كون ذلك بخط الواقف الى
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف
كنه الشارع ليس على
عمومه

وخارج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان
الشارع عين لهما وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم
ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأنى يتوهم التساوي
فالواجب استقرار الحال على مكان الا أن ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع والحرمان
والله أعلم (سئل) في مستحق أجرة الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع
الاجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع
ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاجرة على من صرفت عليه من
المستحقين ان كانوا احيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استلمها لنفسه فالرجوع
في تركته ان كان له تركته والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف
رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذى سماهم وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور والاثنا بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم
أبدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة برت متصلة وشرط شرط من جعلها له شرط لنفسه
الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبادل وان تناهى ذلك منه
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع وما
يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم
الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار
اليه متى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي
داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط
يده لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بحجة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة
الشرعية العادلة على ذلك ويكون الخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم أولا ان
شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبادل وان تناهى ذلك
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والخراج وما
ذكر فيه واما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة
فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله وخرجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة
وكتب حجة وتقيد في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه
ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ههنا ان اشترط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشريف وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنه الشارع ليس على عمومه قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل
وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان
والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز
التصدق عليهم بعين الغلة وان سددنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لزم ضيق الاوراق

عنها فإذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الإخراج المزبور بلفظ الواقف على أن قوله ما لم يكن يصدر
من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء بإحدهما وكيف لا تقبل البيينة والبيينة العادلة
كأما هيامينة وهي من أقوى جميع الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
بينة فحسب كذا وهو تمييز للموضع الشرعي وإبطال للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع
الأئمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب ودرثو تشعب وتعدر غالب استغلاله
وصار بحال لا ينتفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للبجار والمساكين فرفع متولي له الأمر
إلى القاضي فأرسل من جانبه جمعاً من المساكين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
المزبور فوجد به حال مسووغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل المحلة
فأذن للمتولي في استبدال به بعد أن ظهر وتحرر رايه واقتضى الحال إشهار النداء عليه مدة أيام
وانتهت الرغبات فيه فاستبدل شخص بشيء معلوم بعد أن شهد جمع من المسلمين بأن قيمته في ذلك
الوقت تساوى المستبدل به وأنه أزيد نفعا وأكثر ريعاً وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الأسلاف وصيرورته مكالماً للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
ذلك زماناً طويلاً وعمر بعضاً منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة وشهدوا له بالأغراض
المناسبة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال أن البيينة
الشرعية شهدت بأن المستبدل به أكثر ريعاً وأوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
لأحد نقضه وللمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال أن كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا القضاء يصان عن الإلغاء ما أمكن والشهود
الذين شهدوا ثانياً أن كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وإن كانوا عدولاً فقد ترجحت شهادة
الأولين باتصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بيينة بقتل زيد يوم
الخميس عكة وأخرى بقتله يوم السبت بالكوفة لم تقبل البيئتان لأن أحدهما كاذبة يقين ولا ترجيح
لأحدهما فإن حكم الحاكم بالبيينة الأولى لا تسمع البيينة الثانية لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء
بها وفي قاضيان لو أقامت المرأة البيينة أن الميت تزوجها يوم السبت عكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم أقامت أخرى البيينة بأنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينهما اهـ نعم لو كانت البيينة
الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلاً بأن الدار سائغة للاستبدال
لأنهم ادعوا وحكم القاضي بشهادتهم وأبيعت كما ذكر ثم شهدت أخرى لدى حاكم بأنها عامرة آن
الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضي بأن عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في
هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل أذهو مبني على بيينة يكذبها الحس فهو
بمنزلة من جاء حياً بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البيئتين إذا
قضى بإحدهما أولاً بطلت الأخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الأول والله أعلم (سئل) في
استبدال العقار هل يشترط فيه أن يكون البديل عقاراً أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
إذا صدر بهما وحكم حاكم بصحته ليس لأحد إبطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
وكثير من علماءنا جوازهما بالدراهم والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف وهذا لا يملكه
إلا بالنقد كالوكيل بالبيع وقد أفتى كثير من المعاصرين به أعمدة أعلی ما ذكره قاضيان وإن
بحث فيه صاحب البحر بما لا يجدي من كون النظارياً كونهما وبكونه قال في فتاوى قارئ

مطلب إذا وجد المسووغ
للاستبدال وشهدت البيينة
العادلة أن المستبدل به
أكثر ريعاً صح فاذا جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال
غير صحيح لكونه الخ
لا يلغى اليه

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون البديل
عقاراً

الهداية وثم من يرغب ويعطى بدله ارضاً أو داراً فقد عين العقار للبديل لأن المستبدل حيث كان قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وإن كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقاً ومفهوم كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضى الجنان مع احتمال له قال في النهر بعد نقله لما فى البحر ورأيت بعض الموالى عمل الى هذا يعنى الى ما فى البحر ويعتده وأنت خير بان المستبدل اذا كان هو قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوضحنا المسئلة باكثر من هذا فى كتابنا اجابة السائل باختصار أنفع الوسائل فعليك به مستغفر المؤافه اه واذا حكم الحاكم بعخته فلا شبهة فى عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها فى جوازه والله أعلم (سئل) فيما اذا رأى القاضى المصلحة فى استبدال الوقف بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب فى المال وعدم الانتفاع بالكلمة وعدم تدبير عقارى يبدل به فى الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضى المصلحة فى استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والتاريخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا فى هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقارى يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة فى الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح به هذا ما توارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا يتفقد به المساكن فلا قاضى أن يبيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضى فهذا صريح فى جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه عاله بخوف الظلمة فاذا اتقى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم فى هذا المحل والله أعلم (سئل) فى دار وقف وهت حيطانها وانقض بنائها واشرفت على الانقضاء وقربت أن تصير كموامن التراب والانقاض وتعينت المصلحة فى الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهيهم الاستبدال ولو باخذ التقدير مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضى والسلطان اذ مراعاته وحاله هذه تؤدى الى البطلان خصوصاً مع قاضى الجنة اذا النفس به مطمئنة وقد أكثر الفحول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصول الى شرط السلامة مراعاة الاصحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرو علماءنا على الافتاء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) فى دار وقف استبدالها بشخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعى بانها بالصفة المسوغة للاستبدال شرعاً وطالبه له بما يقوم مقامها مما هو أصل منها أو أكثر فعاو غوا أو أقام شهوداً شهدوا بانهم بالوصف الذى شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعى بالحكم بالصححة واللزوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعى بعد وقوعه على الوجه الشرعى والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم فى كل محتم فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) فى طاحونة تغل جارية فى وقف أهلى خربت وتعطلت وانقطعت غلتها وعائدها على المستحقين مدة

مطلب فى استبدال الوقف بالدراهم
مطلب يجوز استبدال الوقف حيث تعينت المصلحة فيه ولو مخالفاً لشرط الواقف

مطلب اذا حكم الحاكم بحجة الاستبدال لا ينقض حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر الوقف وحكم به حاكم حكماً مستوفياً شرائطه فاراد الموقوف عليهم الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال

سنتين وساغ بسبب ذلك استبداله فاستبدلت بنصف دار عاهرة لها غلة وعائد على المستحقين
وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحصة الاستبدال بعد بدل
الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا أن يريد المستحقون
الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضر بين عن المستبدل بخاهاه هل لهم ذلك أم لا مع
صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقديم دعوى شرعية صدرت
في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يغني أعني
لا تسمع دعواه في شيء يدعيه للوقف ولا في شيء يدعي عليه فيه إذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف
نظر وجهه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب البيوع)

مطلب إذا أقراني اشتريت
من مال أبي لا يلزم منه كون
المبيع للاب

(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم وكتب صك التبائع بما حصله اشترى فلان بن
فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بجملة كذا بثمان كذا ومات المشتري ثم مات أبوه
فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها
الامن مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للاب بقول
الابن اشتريتها من مال أبي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل
القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه
قول الصديق للصديق مالى مالك ومالى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات
ما قال ذلك دورية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا بقرة بثور وتسلم الثور بائع
البقرة ولم يسلم البقرة وهاك الثور بعد قبضه بغيره وهاك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما
الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبائعه لا يتقاضى البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو
بن مته لزيد بن أرسى له قماشان قاتلان قبلت كل ثوب منه بكذا فخذ من دينك والافدعه امانة
عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في خزانه المعسر شرعا وغاب زيد واهم غلامه بانه اذا دفع له
عمرو نقدا مثل ما في ذمته ان يقبضه وأن دفع له قماشالا يقبله منه فدفع له قماشاقبضه منه على
خلاف ما أمر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جملة ما احترق
بها وهاك فهل هلك من مال المدينون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المدينون لان
مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشترا له وهاك قبل اجازته حيث أضاف
الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علماء ان يد الفضولي اذا دفع له
البائع المبيع قبل الاجازة امانة اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن
الفاحش ماهو (أجاب) أصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الجندی
الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو
مالا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض دهني وهو نصف
العشر وفي الحيوان دهنا زده وهو العشر وفي العقار دهنا زده وهو الخمس والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر سكر ورأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئا
وسلمه ويرد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولا خيار له والقول
قول البائع في عدم التغيير وانتهى المرقى واذا أتى به المشتري متحالا هل يرد به بسبب التحلل مع

مطلب هلك أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب لزيد على عمرو دين
دفع عمرو لزيد غلاما
وقبله منه بغير إذن واجازة
فاذا هلك في يد الغلام هل لك
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقي

امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو
بعض البائع مع امكان الرؤية أو غيرهما فاقصدها الشراء فلا خيار له إذا رأى الباقي والقول قول
البائع في ان غير المرئي كالمري ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صابوناً في عدول ورأه البائع من رؤس العدول صابوناً باساقه وما وعين له الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رأه ليناً جديداً هل له خيار النسخ أم لا (أجاب)
للمشتري النسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل
صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قالبا أو قالبين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري إذا فتح
العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أردأ مما رأى كما في جامع الفصولين والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
صابوناً من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر بغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن
غير المبيع هل ينسخ البيع أم لا (أجاب) الخلط على هذه الكيفية استملاك وهو موجب
لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم سقط فذبحه انسان
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان
على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر
وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فسكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر زيتاً عنده طالبيه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل ينوب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
إذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد أو ما تسليم
الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فإذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يمنع عن دفعه إذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستقبل المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك
فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل إذا طالت غيبته تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمة ما
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمناً فتصرف الدائن في البهائم واستملك بعضها وهلك بعضها بلا
تعدي فالحكم (أجاب) ما تعذر احضارها بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمة ضمان تعدي
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدي غير
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خالياً عن
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ودهككت عنده
مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيبه الدابة فلما احضرها المشتري وجد بها عيباً قد حدث
عنده فنسخ البائع الاقالة هل تنسخ أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاقالة ويعود البيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير إذن الورثة والقاضي
وسلمه له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوراً يعطيه الى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فاخذ
الدائن وباعه لا آخر ثم ورد على الباعة بعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب باعته صابوناً في
عدول فأراه صابوناً باساقه
رؤسها له خيار النسخ إذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية ما لم
يغير الباقي

مطلب اشترى ثوراً فقبضه
ثم سقط فذبحه انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالنقصان

مطلب اذا اشترى ما هو
مودع عنده لا يكون قابضاً
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البائع السلعة
مطلب قول المشتري للبائع
عند طاب الثمن ان طالت
غيبته تلزم الزيادة مفسد
للعقد

مطلب دفع الدائن بهائم
قائلاً خذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستملك الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلاً البيع فوجد
البائع بالمبيع عيباً له فسخ
الاقالة ويعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا ذنهم

مطلب للبائع الثاني رد
الجميع على البائع الاول ان
رد عليه بعيب بقضاء

مطلب طلب الاقالة بعد
الاطلاع على العيب لا يمنع
الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح
مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلفا عند
الرد بالعيب في عين المبيع
فالقول للبائع يمينه واليمينه
على المشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيع عقاره بضعف القيمة ولو
لغير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكيلا من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فلو كيل أن يرجع
على بائع موكاه لورجع عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امرأة فماتت وادعى اتصال
الثمن اليها وانكرت بقبضة
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصته من فرس مشتركة بأذن
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ
على الشريكين ويكون
مشتريا
مطلب اذا سرق المبيع من
يد البائع قبل القبض يرجع
المشتري عليه بما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رد عليه بقضاء رده على بائعه والا والله أعلم (سئل) اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطالب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا يمنع
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة ~~ان~~ كونه ليس بعرض على البيع كما
صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) ببعده بعد
ما صلح ولو لعلف الدواب جائزا تفقا وقبل بدو صلاحه جائزا ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح بحسب ناسوا بدو صلاحها أم لا على الاصح المفتى به
وتسليمه بالخفية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعة
هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وصحنها وكنيفها
وبئرها والاشجار التي يحكمها وجميع ما احاطت بها الحدود علويا وسفلويا ويصير كل ذلك من جملة
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من
الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن وغيره مستقف فيدخل فيه من غير ذلك كل ما اشتملت
عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كإحصاء العباء الاخيار
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قاشا فكث عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء
بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى
المشتري البيعة أم الاصر على العكس (أجاب) القول قول البائع يمينه كما في البرازية وغيرها
وعلى المشتري البيعة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي ابيت المال ويدفعها لأرباب
التمارات من اربعة للناس بالثلث والرابع مثلا هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا
(أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)
في وكييل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا
(أجاب) نعم يجوز ببعده لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما مرح بذلك في البحر
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وكيلا لا آخر فظهرت
مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني
على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكاه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكاه
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت
وادعى اتصاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث
صدق به بقية الورثة في القبض وانكروا اتصاله اليها فتمتل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة
بين اثنين باع أحدهما بأذن الآخر في الرجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض
نصفه لشريكه وسأله المشتري بأذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشترط طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عندي وديعة حتى تدفع الى الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعذر احضاره فهل ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع
من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
نخل مشتركة بين ثلاثة باع أحدهم الثلث فخلات بعينها لغير الشريكين وكان البائع وزعم

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل
 البيع جائز وما الحكم فيما كاه من الزائد على ما خص الثلث في الست فحالات (أجاب)
 البيع المذکور فاسد لما صرحوا به من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
 وحيث قلنا بفساده والمقرر أن مثل هذه الزيادة لا تمنع النسخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة
 الموجودة وضمنان المستملكة ولا يضمن ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
 بالهلاك لتعديبه عليه بالأخذ وإذا دخلت لهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
 به لصيرورته مستملكة بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما
 نصفه لشريكه الآخر بثمن معلوم والآن يدعى البائع أنه باع زيد قبل بيعه النصف له خمس
 شجرات معينة هل تسمع دعواه أو شهادته لزيد أم لا تسمع وهل على تقدير أن ثبت زيد أنه اشترى
 جميع الشجرات بعينها ينفذ الشراء فيها على حصة الشريك أم لا يتخذ (أجاب) لا تسمع
 دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجرة كما لا يصح
 بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
 بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معيناً من الأجنحة
 بثمن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
 ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز
 في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا خلاف أن
 يطله اهـ ومثله في الخانية والخلصة وغالب كتب المذهب معلمان بضرر الشريك بذلك عند
 القسمة إذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضرراً على الشريك إذ
 لا سبيل إلى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
 لقوات ذلك ببيعة النصف وإذا سلم الأمر في ذلك اتفق ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم
 (سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
 جملتها بمائة وأربعين قبيل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
 (أجاب) لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع بأقل
 مما باع قبل نقد الثمن أنه إذا ضم الجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعها بمائة وخمسمائة
 فالبيع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
 وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للمعظم اهـ الحاصل أن الحكم لا كلام
 فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فلتقتصر عليه
 والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعاً ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على
 المشتري أم لا ويكون فسخاً (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبايعه بعه بعد كان بيع البائع
 واقعاً لنفسه وانقضى بيعه الأول قال في البحر نقلاً عن الخانية لو اشترى ثوباً أو حنطة فقال البائع
 بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤى به يكون
 فسخاً وإن لم يقل البائع نعم لأن المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤى وإن قال بعه لي أي كن
 وكيل في البيع فلم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخاً اهـ فلا يلزم المشتري الأول ثمة الذي
 اشتراه لأنفسه لا عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بثمن معلوم
 فقطعها فوجد هامسوسة لا تصلح الاطبا فما الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

مطلب بيع الحصة من
 البناء والغرس لغير الشريك
 فاسد فلو اشترى غير الشريك
 حصة أحد الشريكين في بعض
 النخيل المشترك وأكل ثمرة
 جميع حصته من النخيل ففي
 ضمانه تفصيل
 مطلب اشترى أحد
 الشريكين حصة شريكه
 من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
 أن شريكه باع بعض حصته
 من زيد قبل البيع له
 مطلب إذا باع أحد الشريكين
 في دار بيتاً معيناً من غير
 إذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة مناصفة
 اشترى أحدهما نصف شريكه
 بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن
 فإذا باع الكل من باعه بمائة
 وأربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب إذا قال المشتري للبائع
 قبل قبض المبيع بعه فباعه
 كان فسخاً للأول مطلقاً ما
 إذا قال بعه لي فإنه لا يكون
 فسخاً إلا إذا قبل البائع
 مطلب إذا اشترى خشبة
 فقطعها فوجد هامسوسة
 يرجع بالنقصان

مطلب اذا اقام البائع بينة
انه تواضع مع المشتري على
البيع ظاهر اخوفا من الظلمة
تقبل ويطل البيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
ان البيع تلجئة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ما كلفه من الثمرة والاختلاف
المشتري

مطلب المعتبر عن السر لا عن
العلانية على الراجح واذا اقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حمارا
فخرج عنده فاجبر اهل
المعرفة انه بسبب عرج قديم
يرجع بالنقصان
مطلب اشترى مكبلا وقبضه
فدلس البائع على زوجته
واخذوه باعة ثانيا للمشتري
الاول الثمن

مطلب لا يتخذ بيع احد
الورثة شيئا من التركة
المستغرقة الا برضا الغرماء
مطلب اذا باع احد الورثة
عقارا من التركة ان مستغرقة
لا يتخذ أصلا ولا نصف في
حصته

بان تقوم سالمة من العيب المذكور وغير سالمة فيرجع بقدره الا ان اخذها البائع مقطوعة فيرجع
المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره
خراجا فاتفق مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما عودا دفع المظلمة
عنه وأشهد على ذلك فباعه ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب صك البيع وادعى المشتري
أنه يبيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما تواضع على ذلك فهل اذا اقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون
البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به
فاضيخان تلو كتاب الاكرام وكذا في التتارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله
أعلم (سئل) في رجل باع من آخر شجرة زيتون يبيع تلجئة ويسمونه بقري فلسطين يبيع مائة
فتمصرف فيه المشتري والا أن ينكر كونه يبيع تلجئة ويدعي انه يبيع جد حقيقة هل اذا اقام هو أو
وارثه البينة على أنه يبيع تلجئة تقبل بينته ويسترد أم لا (أجاب) نعم اذا اقام البائع أو وارثه
البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يتم بينة يخلف المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار
وغيره فاذا نكل عن اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما كلفه من ثمرته وقد
صرح فاضيخان بأنه يبيع باطل وأنه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره واتفقا على أن يكون كل قطنار بستة قروش الى أجل في البئر
ويتبايعان في الظاهر بمائة الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما تباعا عليه في العلانية
وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل ويحكم بثمان السرا أم لا (أجاب) صرح فاضيخان
وصاحب الاختيار بهذه فقال فاضيخان قال محمد الثمن عن السر ولم يذكرفه خلافا وروى
المعلى عن أبي حنيفة ان الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة
وعن أبي يوسف ان الثمن عن العلانية وروى محمد في الامالي أن الثمن عن السر من غير خلاف
وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد استأذنه الذي
أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما
ادعاه تقبل بينته ويحكم بثمان السر والله أعلم (سئل) عن اشترى حمارا فخرج عنده فأخبر
اهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فالحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يرد مكن اشترى
عبد او به أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة وأخبر الجزار حون ان عودها بالعيب القديم لم
يرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر نقلا عن القنية ورأيتها في الحاوي لصاحب القنية والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر مكبلا وقبضه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع تعدى على
ذلك المبيع وأخذ من مكان المشتري بتدليسه على زوجته وتصرف فيه بالبيع فعلم المشتري
فأجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به أم مثل المكمل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجازه
المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكمل المذكور اذا لا اجازة صار كالوكيل سالما عليها والحق هذه
والله أعلم (سئل) في تركة مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شيئا هل يتخذ يبعه أم لا
وللقاضي بيع ذلك الشيء ليو في ثمنه الدين أم لا (أجاب) لا يتخذ يبيع الوارث ويقدم يبيع
القاضي ففي جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا يتخذ يبعه تركة مستغرقة
بدين الا برضا غرمائه ويقدم يبيع القاضي لعدم ملكه ويتخذ يبيع القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئا من عقاره في وفاء دينه هل لبقية ورثته نقضه أم لا
(أجاب) ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين لا يتخذ يبعه الا في حصته أيضا فلبقية الورثة نقضه في

مطلب من رأي غيره يبيع
شيأ أو يتصرف فيه المشتري
لا تسمع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الحنطة المستقرضة من
المقرض فالشراء فاسد ولا
يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى بيتا فظهر
عليه عوارض سلطانية له
التمسح أو ظهر ان على الارض
خراجا

مطلب اذا اشترى كرما
فظهر ان ارضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يتقابلة شيء من الثمن ما لم يقل
كل ذراع بكذا

مطلب اذا اشترى زيتا فطحنه
صابونا فاطلع بعده ان الزيت
كان معيبا بالتقل والماء له
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحماكم منه
مالا ولم يعين يبيع ماله فباع
يصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طائعا

مطلب من وان كانت مستقرقة به لا ينفذ بيعه في حصة اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فالغرماء نقضه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حانوتا من جدته لانه
وتصرف فيه مدة سنين وعمره ساكت يراد تصرف فيه تلك المدة هل تسمع دعواه فيه بعد تلك المدة
والتصرف أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه لما تقر بأن من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا والرائي ساكت تسقط دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب شروحه وقتا واه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما
طالبها لم تنسرفا عذرا اليه قائلا اعطيتك بدلها سادراهم حتى ترني وتفرقا ورخصت الحنطة
ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم طالبته بدراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فلما الحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا ان المستقرض اشترى
بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لمافي
البرازيل وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعير يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجوز
عن الادعاء ببيعها مقرضا منه باحد النكدين الى أجل ويسمونه كندم كردني واندقاسد لانه
افتراق عن دينين اياه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدرك عليه عوارض
سلطانية وقت شرائه فظهر ان عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الامر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها خراج الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الطاوى الزاهد رافض الشرف الاثمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من
الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت
بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرما بالشغل عليه من الاشجار بثمن معلوم
فظهر ان أرضه وقف محتكرة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظير ابقائه في الارض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)
نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرم ما فاستحق اصل الكرم دون الشجر والنقصان
والحيطان فلاه مستري أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق يعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معاولا من
التياب كل ثوب ذرعه كذا بثمن كذا فذرعه بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجدته ناقصة فقال
جميع الثياب التي حرمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو محذور أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها بإجماع العسلاء والذرع وصف في المذرع ولا يقابل بثمن
فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست امل حينئذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتا وصابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان معيبا بالتقل والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته بالسويق والسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاعه على العيب لا تمتنع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السياسة وطلب منه مالا فباعه لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الان ما بعته
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصير مكرها قال في المكنز من
صادره السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع صح قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره

غاية الامر انه احتياجه الى بيعه لا يقاء ما طالب منه وذلك لا يوجد الذكره كالدائن اذا حبس المدينون
بالدين فباع ماله ليقتضى بثمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الذكره في الايقاع لا في
البيع قال من لا يسكن قديمه لانه لو عين بيع ماله قبضه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا
او فهو صريح بان له لو اكرهه على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
اذ قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه مكرها والله
أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينار ووعده ان يعطيه به اذ ياتي بالسعر الواقع
يوم كذا فلما جاء اليوم الموعد وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل يطلبه منه فأرسل به زياتا هبل
يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ لم لا يكون بيعا والله يدينون طالب الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا
نافذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والمجتبي معزيا الى النصاب وقوله أفق بذلك
المرحوم صاحب منيع الغفر في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه من اثنين من المدينين فأعطاه
عشرة أمدا من الخنطة مثلا ولم يعطهما منه مالا لم يقل انهما من جهة الدين فهل يكون بيعا
بالدين أجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزيا الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
فبعث اليه شعيرا قدر ما معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم
فلا وقال في القنية معلوما ففج طلب دينه من المدينين فأعطاه ألف مد من
الخنطة ولم يعطهما مالا لم يقل انهما من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من
الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدرة قيمته من الدين والا فلا بيع بينهما ما
المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
استام فرسانا آخر وتراضيا على عن معلوم وركن كل للاخر ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل
بعد هذا كنه بأزيد منه فباعه فبازا يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
لا رتكاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
أحد الشراك حصته في الفراس في الارض المحتكرة من أجنبي وأعلمه بعني الحصة من الحكر
هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه
يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن
يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع
في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء أو الفراس في الارض المحتكرة
حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
ووجهه عدم المطالبة في الارض المحتكرة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بعد الفتوى على
ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعده باقالة البيع فهو بيع بات حيث كان
الثمن عن المثل أو بعين يسير نص عليه الرازي في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا آخر
دارا بثمن معلوم الى أجل معلوم بعام عاذا على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار
ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مدة فوق الاجل
المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قيمة الدار فهل البائع
المذكور يدفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من
أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع
فاسد لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هرجا نزويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
فطلبه فأرسل به زياتا هبل
معلوم بينهما يكون بيعا وان
لم يقبل بالدين وذكرا المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على عن معلوم
ثم باعهما لغيره

مطلب بيع الفراس والبناء
في الارض المحتكرة جائز
واذا وعد باقالة البيع عند
دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به
مطلب اذا باع داره على أنه
في شهر كذا يرده الثمن ويسترد
الدار في رد الثمن يجبر المشتري
على القبول ولو بعد مضى
الاجل

الاكثر انه رهن لا ينفرد عن الرهن في حكمه من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن
الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وفتوا له انه رهن وانما يضاع على
ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتتفق على هذا ونظيره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتونا وقد
ظهر بين الناس ذلك فن خالفنا فليبرز نفسه وليقدم دليله وفيه اقوال ثمانية وعلى كونه رهنا كثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم ما يبيع وفاء وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل له ذلك شرعا أم لا وهل له حبس بيده الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جاز له حبس البائع بيده لان بيع الوفاء
رهن ولا يبيع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغبن يسير فهل يكون بيعا تاما رهنا (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها مشايخنا على اقوال ونص في الحاوي الزاهد ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا
أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه
يفسخ معه البيع ويكون باتا حيث كان الثمن ثمن المثل أو يغبن يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى به باتا وقال البائع بعته وفاء هل اذا أقام كل بينهما على
ما ادعاه فأي البنتين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما اذا
آجره المشتري وفاء بذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري اذا البائع يدعي
خلاف الظاهر في البياعات والبيعة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة والتارخية وكثير
من الكتب وهو المعتمد وأما اذا آجره المشتري وفاء بذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك
وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علما وناو الله أعلم (سئل) في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض
واستقرسا كتابا مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الاجرة على المفتى به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة
الاجارة وقبضها ورضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عند تارهن والراهن اذا استأجر الرهن
من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية وان آجر المبيع وفاء من البائع فن جعله فاسدا قال
لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن اجازه جواز الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما
لو آجره قبل الشراء قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك في الجائز اه فعلم به ان
الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرم ما يبيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقيمتها
مطلب باع بيعا تاما وعده
المشتري بعده انه ان أوفى
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب اذا ادعى البائع ان
البيع وفاء تقدم بينته على
بينة المشتري وان أجازه
المشتري وفاء بذن البائع
فلا جرة للبائع كاذن الراهن
للمرتهن

مطلب اذا تواضعا على بيع
الوفاء ثم عقدا من غير اشتراطه
كان بيع وفاء ان ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بائنا كان القول لمن يدعى البائنا والبيئنة على مدعى الوفاء
 اه وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصادق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والقبض والتسارخانية وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما تراضوا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أنه متى
 وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكماً الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذکور على الوجه المسطور ببيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز إذ الشرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا بأن طبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير البائع فله الاجرة مطلقاً
 سواء قلنا بكونه فاسداً كالغصب أو جائزاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرء من لو آجره لغيره رادن
 الراهن فالغلة له ويتصدق به وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمه أمتعة دفعها
 أبوه لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدماً على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه
 من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو
 الوصي ببيع مال الصبي بدين نفسه إذ فيه منفعة كتزويج الامة إذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف
 إذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حماراً
 فوجده يرقد عند السوق اضرو رقبته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره
 ووجده عيباً فهل إذا أثبت بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح إذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بمن معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البرزقطن الذي بقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع مبطخة لليتيم بغبن فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصي مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر
 شيئاً من غير أن يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة وسافر به
 فرأى به عيباً في سفره ولم يقدر على الرجوع فبقي في سفره حتى تسر له العود فعد فهل له رده
 بالعيب إذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثوراً فوجدته نطو حاهل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل ينزع من بئر معينة ماءً بالآلات النزع هل يملكه ويسوغ له بيعه
 وهل هو قيمي أو مثلي (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات
 وأما كونه قيمياً أو مثلياً يختلف فيه رهن في جامع الفصولين انقضاء صاحب المحيط قائلاً الماء

مطلب إذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما باعه فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب إذا دفع الأب أمتعة
 الصغير لزوجه قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى حماراً
 فوجده يرقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
 من برزقطن برطل قطن
 مطلب بيع الوصي بغبن
 فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهيمة وسافر
 به فرأى به عيباً في سفره ولم
 يقدر على الرجوع

مطلب نطح الثور عيب
 مطلب إذا نزع الماء من
 البئر المعينة يملكه ويختلف
 في كون الماء قيمياً أو مثلياً

قبي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال راضيا لمختلفات القاضي أبي القاسم
 العاصري ذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع
 بفضله ببعض وعن محمد بن جهم الله الماء كمثل ثم ذكر راضيا الرشيد الدين الماء قبي عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف فعلم من ذلك أنه ضمنون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زيباع عقار آخر أبا
 لا يتنفع به لعمرو بن قيسه لذي حاكم شرعي وحكم بصفحة البيعة ثم صرف البائع الثمن على عمارة
 عقاره غيره ومات عمرو فادعى زيد البائع على ورثته أن المبيع وقف أهلي وأبرز من يده كتاب وقف
 غير محكوم بصفحة فهل يطل المبيع به أم لا لا سيما مع الحكم بصفحة البيعة (أجاب) لا يطل
 البيعة بمجرد ظهور الكتاب لأنه كالمسبوق وذلك ليس من تنجيز الشرع إذ تنجيز الشرع
 المينة أو الإقرار أو النكول عن العين وليس الورق والخط من تنجيز الشرع والله أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بذربصل من آخر بشرط أنه ينبت فلم ينبت هل يجردهم بانه يرجع على البائع
 بثمنه أم لا (أجاب) لا لأنه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عند دفن أثبت يرجع بما أدى
 حيث لا مال له وإن كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
 القطن إذا لم ينبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بزر بطيخ أصفر وزرعه فلم ينبت هل
 للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لأنه قد
 استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الإمام طهسير الدين في حب القطن والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم ينبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب)
 ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول صحيح وقيل يرجع بنقصانه إن ثبت أن عدم نباته
 أعيب به وبدونه لا يرجع إلا بالاتفاق لا احتمال أن عدم نباته لرداءة حرثه أو جفاف أرضه أو لاهر
 آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربعه وبه مرض الجذام لا يمنع من الخروج لقضاء
 حوائجه وهب لأحدهم شأنا فقتله وباع ببقية سهم عقارا ومنه قول لا يعلم ما لهم بئس قليل
 ورضوا به مع قتلته وأقر وأقبضه وكتب به لذي قاضي الشرع الشريف صك شرعي شتم على
 الإيجاب والقبول وشرايط المحكة والزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذكور أو لا يدعى على أخوته
 بطلان بيع والدهم لهم مرضه وعدم ثمن المثل للمبيع المذكور هل تسمع دعواه عليهم أم لا
 (أجاب) حيث كان بالوصف المذكور وهو أنه أي المرض لا يمنع من الخروج لقضاء حوائجه
 فهبته لأحد أولاده ويبيع ببقية سهم بالغبن مطلقا صحيح نافذ بإجماع علماء ناصر حوايه في كل
 مرض يطول كالذوق والسل وداء القبايح والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الجذام لأنه نوع من
 أنواع الزمانة المصرح بها في غير ما كذب فيعمل بالصك المذكور لموافقة للنقل المسطور والله
 أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها فباع نصفها لأنسان بشرط أن عاد
 من سفره فوجدوها طيبة أخذها وان وجدوها ميتة أخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد
 المشتري قد مات هل يطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري
 والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة مشاعة من محدود لا خروبيده صك قديم به المبيع وغيره
 أخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الآن البائع منه أن يرده عليه فامتنع هل يجبر على
 رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده إليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري
 الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا
 فهل يؤمر البائع بحضور الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج إليه

مطلب إذا أظهر البائع كتاب
 وقف يريد بذلك إبطال
 المبيع لا يعمل به بمجرد
 مطلب اشترى بذربصل
 على شرط أنه ينبت فلم يثبت

مطلب اشترى بزر بطيخ
 أصفر وزرعه فلم ينبت

مطلب اشترى حب قطن
 وزرعه فلم ينبت

مطلب يبيع المجدوم الذي
 يخرج لقضاء حوائجه ولو
 بفن فاحش وهبته صحيجان
 من كل المال

مطلب للبائع فاسدا فسخ
 المبيع ولو بعد موت المشتري
 مطلب إذا أخذ المشتري
 الصك القديم من البائع
 يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع بحضور
 الصك القديم ولا يجبر على
 ذلك إلا إذا وقف أحياء
 الحق عليه

وإذا امتنع يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان
الحكام وكثير من الكتبة ولا يعزب عن طالب العلم أنه إذا لم يكن له صلح قديم ينتفي هذا الأمر
وأنه لو أني أحضاره لا يجزئ عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس
له صلح قديم عنده بلا عين فتأمل نعم لو توقف أحياء الحق على عرضه كالأغص المبيع واستنعت
الشهود عن الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفق به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمان آخر بثمن متوسط كل شهر
كذا وضعت مدة فادعى البائع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين
فقط خلف القاضي البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد
الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لأن البائع
يدعى إيجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا ينفذ والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتا بثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في
ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلا عن والله أعلم (سئل) في دار
بيعت وبها أعتاب غير مصر كبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعام لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأحجار المكومة لا تدخل في البيع إلا بصرح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باع لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدينار وعها وبنتها قيراطا
وسبعة أثمان قيراط بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكر فالحكم (أجاب) لو لم يكن هناك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليه دين
مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة
أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على الإرث وإن لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من
الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع دارا وبالأحجار
موضوعة فهل تدخل الأحجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل الأحجار المكومة المنفصلة من البناء إذا الأصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا
بالبناء اتصال قرار يكون تابعه وإن كان منفصلا لا يكون تابعه والأحجار المكومة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجها أو باعت منه عقارا أو أقرت
بقبض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقها ولا استحقاقا وماتت فادعت بقية
الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة والبيعة بينة الزوج وإن لم يقم البينة وأراد
استحلافهم فله ذلك فإن حلفوا كان الحلف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذي
اشترى من مسلم دارا بهما علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجبر
الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الخيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الحاشية الذي إذا اشترى دارا في
المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشترىها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الأجارات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الأجارات أنه لا يجبر على البيع

مطلب ادعى البائع مضي
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين فلو حكم
القاضي بيمين البائع لا ينفذ
حكمه

مطلب إذا اشترى بمثل
بعضه في ملكه وبعضه في
غير ملكه لا يصح
مطلب لا تدخل الأعتاب
الغير المركبة في بيع الدار
كالأحجار المكومة إلا بالذكر
مطلب بيع المريض مرض
الموت صحيح مطلقا إلا أنه إن
كان عليه دين مستغرق وفيه
غبن يتم المشتري الخ

مطلب باعت لزوجها فادعت
الورثة أنها باعت في مرض
موتها وادعى الزوج أنها
باعت في صحتها
مطلب إذا اشترى ذي من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففي جبره على بيعها خلاف

الا اذا كثرت في ذلك فيجب وفي الذخيرة واذا تكثر في اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
 جاز وشرط الحلو اني قلتهم اما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين او يتقلل
 يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط فيكونون ان يسكنوا في امدصار المسلمين ويبيعون
 ويشتررون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
 وما ينبغي يتباع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر
 اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذاق في المصر يفسد ويكثر

وعن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التتارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب
 أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
 والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنيط مشتري بين رب
 الارض وثلاثة عمال باع أحدهم خطبة لابن خبي قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه
 وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
 ما رتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم
 (أجاب) ان كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغيره اذ لم يكن له اجازة انفسح البيع الاول فان لم
 يكن باذنه ولا اجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه ولا يحبس البائع على ملك
 المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء ففسخ البيع
 ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان
 نقده الثمن والالم يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاض خان وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حليجا بئث في الذمة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه
 وذهب البائث بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطالب الحليج من ابنته فقال قد بعته هل يلزمه
 احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة بائعه باحضار
 الحليج وان تعذر له المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حليجا بئث
 معلوم ثم اشتراه منه قبل القبض وقبل النقد باز يد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين
 (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
 سواء كان من البائع كمنص عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشهدلها وأما
 الاول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)
 في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
 ما عدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
 المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
 فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
 وكبيع نصيبه من طعام لم يميزه لا يصح وان يميزه بعد ذلك ومثله بعت جميع عالى في هذه القرية
 من الدقيق والبر والياب ولا يعلمه المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
 لنساقط البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعت منك مالى في هذه الدار من
 المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعت منك ما تجدلى في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
 الجوارق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة يسيرة جاز اه وأفت على
 علم بان الجهالة هنا قاحشة وقت البيع فن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
 نصيبه في القنابيط قبل
 ادراكه وقارض على ثمنه
 رجلا

مطلب اذا باع البائع السلعة
 لاخر قبل أن يقبضها الاول
 ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حليجا لرجل ثم
 مات فباعه ابنه لاخر
 مطلب باع رجلا حليجا ثم
 اشتراه منه قبل القبض
 واستهلكه

مطلب كرم به أشجار متنوعة
 بعضها وقف وبعضها ملك
 فاذا باع المالك أشجاره من
 غير تمييز لا يصح

أعلم (سئل) في رجل له كرم ثمرة في كرم آخر باعه لرجل الا الممر المعهود هل للمشتري أن يترمه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المرو منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماعدا ر أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يتر في الدار المبيعة لأنه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استقر حق المرو له لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باعه لآخر فأتاه به بعتك ربعي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينه من الثمن وتقابضاه فلقبه أحد الشركاء فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع بما دفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو مال له ويرجع بما دفع اللهم الا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمانا من الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به أو لا فيصير شرا منه ويبيع من شريكه بمبدأ فيصح ولا يرجع بما دفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن شبيب وهي في فتاواه وان كانت الأرض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية أو وقع القبض على رجلين اتهم بغيره فدفعهما لا تخرقا طعنا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها لهما وعلى المسلم دين للمسلم يريدان يقاصصه بهما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ لا يترتب على الرجلين بالتهمة مال حتى تتصور المقاصصة بدین شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الشك بدمتهما يرجع شرعي لا تصح المقاصصة لأنه بيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك هل هلك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لا من مال البائع للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكا على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ايصاله الى البائع كما هو صريح الخاتمية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقرش فادعى بعد قبضه انه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضمنا كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا خليا فوزنه البائع بحضور المشتري وتسليمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقصد ارجح قبض بيمينه اذ لم يكن اقترانه قبض جميع المبيع أو انه استوفاه كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في جماعة استعاروا من آخر مازرا زرع المقاث وأغار ودمت للزرع القطن وأكل كل مازرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلا سهم فطالبوا بذره الذي بذروا في أرضهم اذنه ثم اصطلحوا الخ

مطلب باع كرم الامره الذي في كرم آخر أو باع دارا فيها طريق أو مسيل لدار أخرى فان الاخرى للبائع دخل ماذ كرم في البيع وان لغيره كان عيبا

مطلب باع أحد الشركاء ربعه في فرس فقال له أحد شركائه اجعل المبيع من نصيبي ونصيبك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن لا يصح هذا الجعل ويرجع بما دفع مطلب أشجار وقف بين اثنين جازل لكل منهما بيع حصته اشريكة ولا جني

مطلب رجل جعل على رجل مبلغا جرعة وسأله لا تخرب لأخذ المبلغ منه في مقابلة ما على المسلم

مطلب اذا اشترى ثورا وقبضه ثم رده لدار البائع وهلك هل هلك من مال البائع مطلب القول قول المشتري ان المبيع ناقص ولو بعد التصرف فيه ما لم يقر بانه استوفى جميع المبيع

مطلب وزن البائع المبيع بحضور المشتري فاذا ادعى انه نقص كذا يقبل قوله بيمينه

مطلب استعاروا من آخر مازرا لزرع المقاث وأغار ودمت للزرع القطن وأكل كل مازرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه ثم اصطلحوا الخ

ويأخذ الزرع فاعطاهم فلما استوى حسدوه لا ينقسمهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك بعد طواع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى ربيع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري
 فاستولت عليه بالافرنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال
 هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس اذا باعده ولو في حظيرة وقال له البائع
 سلمته اليك ففتح الباب فذهب ولم يكن له أخذه بغير عون لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك
 لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالات
 تنصافقة واحدة بثمن معلوم الى أجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان
 في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فقط بل يرد الكل أو يمسك الكل وان كان
 تصرف في الشوالين وتعذر ردهما ليس له رد الثالث بعيب يوجب فيه على الاصح المقتضى به والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى بجلين صنفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل
 يردهما أو يرد المعيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من
 الثمن ولا يردهما جميعا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
 عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلا عن القنية من
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يردّه على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان وينتفى بالرد
 رفقا بالناس ثم رقم لا يخرج البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته ان
 للمشتري أن يردّ وللبائع أن يستردّه وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات
 كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يفتي ثم رقم خلافه وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم
 رقم لا آخر ان غرّ المشتري البائع فله أن يستردّه وكذا ان غرّ البائع المشتري له أن يردّه على هذا فتوانا
 وفتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شريكه فيها
 فلان هل ولدت أو عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغيبتها ثم بين
 انها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل واذا اختلفا فقال
 المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فاقول قول المشتري بيمينته ما لم يكذبه
 الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والمهر سنة نصف عام أو عام اذا الحادّ يضاف الى أقرب
 الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ارزا وقبض بعضه وبقي عند البائع بعضه
 فغلا سعرا فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له واستهلكه فيما الحكم في ذلك (أجاب)
 ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول
 وبطل البيع الاول ويصح الثاني وثمنه للبائع وليس له أن يضمه مثله لان البيع قبل القبض
 مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمان ولا أن يجيز بيعه لانه بيع ما لم يقبض وأيضا قيام البيع
 شرط للاجارة والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا وبكر احنطة في عقد واحد على سبيل
 الاشتراك فهل لزيد طاب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم ينسكافلا والمسئلة مصرح بها في
 مواضع لا تعدد ومما يظهر شمسها ما ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة
 لرجلين دين عليهما وكفل كل عن صاحبه الخ فلزم جميع الثمن كلا من المشتريين ابطل تصور
 الكفالة في هذه المسئلة اذا الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب اذا باع سفينة وسافر
 بها بغير إذن المشتري ثم أخذت
 منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوالات تن
 قطهر ببعضها عيب ليس له
 رده بل يرد الكل وان تعذر
 لا يرد شيئا

مطلب له أن يردّ أحد الجلين
 بعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

مطلب لا تدخل المهر في
 بيع الفرس والقول
 للمشتري في انها ولدت بعد
 البيع ما لم يكذبه الظاهر

مطلب اشترى من آخر ارزا
 وقبض بعضه فباع البائع
 باقيه من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين
 ليس له طلب أحدهما
 بجميع الثمن الا اذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها فأنى تصور الكفالة اذهى حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صدقوا
المسئلة بقولهم بان اشتريامنه عبدا وتسكفل كل واحد منهم - ما عن صاحبه وقد ذكر في الحرفي
شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضا
ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى
ينقد الغائب أو ينقده هو الجميع الخ فهو صريح بانه بالخصه وهذا لا يشك فيه الفقيه والله أعلم
(سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات التي تاجر عنده
بضاعة يأتي له بها بعد أن يقومها ففعل وجعلها له ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه
الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل
سطالب الثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجماع العلماء الفحول لان الرسول
انما هو صغير ومعه لا غير في الخلاصة امرأه اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن
عليك وقال البائع انما بعث منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيضة ومثله في
البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخاتبة في آخر كتاب البيوع امرأه اشترت من رجل ثم
اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال
البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيضة للبائع ومثله في كثير
ثمن كتب أمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا
من لك على وقال البائع بعثت منك والثن عليك فالقول قول التابع بالتاء المثناة فوق والباء
الموحدة وعلى البائع البيضة ان الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم (سئل) في
الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف بجميع ما يملكه من عقار ومنقول
معلوم لهم بثن معلوم هل يتفديهم لهم ووقفه ولا يمنع من فناء دين مستغرق بذمته أم لا وهل
اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح أبرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم يتفديهم
وأبرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة معالين بان حق الغرماء لم
يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو
ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في صحته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اهـ والوقف داخل في قولنا سائر
التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر غراير معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى
النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراير وليس له الفسخ بتغير السعر
الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرفسافا طلع على عيب بعد غيبة بانه فسا
الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب
بعد غيبة البائع وبرهن ووضع القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقنع بالرد بل وضع
عند عدل فقط لا يرجع بالثن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب يتفدى في الاظهر عندنا
اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله
أعلم (سئل) في مؤجر معصرة يرسل وعاء للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة
أشهر ولم يجز بينهم ما يبيع فرخص الشيرج أو غلاف الحكم (أجاب) ان لم يتفقا على ثمن الشيرج
فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طاب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول
بالثن والقول قوله بيمينه انه
رسول الا ان يقيم البائع
بينة انه اشترى لنفسه أو
وكيل

مطلب بيع الرجل في
صحته ووقفه وأبرأؤه صحيحة
ولا يمنع دين مستغرق وكذا
سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غراير
معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفرس
عيبا بعد غيبة بانه يضعه
القاضي عند عدل فان مات
ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان
والا بكل الثمن
مطلب اذا أخذ رجل
شيرجا من آخر من غير أن
يتفقا على الثمن

والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرقا أحدهما من الآخر باع بقتله ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الأب من الاستطرق أم لا وإن تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وإن تضرر والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جملته ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت أمها أنها باعتهما الحصة الغلانية في العقار الغلاني بكذا في حال صحتهما فأنكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا أنه في مرض الموت فالقول لمن والي البينة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه إذا حدث يضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقرت بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تجز البيع فما الحكم (أجاب) يتفذي به له فإن كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم تجز المحاباة قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وإن لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث وأما اليسيرة فتغتفر منه وأما الإقرار بالقبض فيصح إذا لم يكن عليه دين محيط وإذا كان عليه دين محيط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على أن يحرق عليه شركة بينهما والبذر منهما وإذا خرج من الحرث سأل الميراث عليه وإن مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين تغيرا وجب نقصه هل للمشتري رددهما على البائع جبرامع أرش النقص وإن أبي البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار إليه في جامع الفصولين والتارخانية والله أعلم (سئل) في أخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ماديون وتفرقا فطوالب كل واحد بما لحقه بمباشرة من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشتري له جارية ودفع المهر والثمن بأذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بما دفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) أعلم أن الاثنين إذا ورثا مالا فشركتما فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه إلا بأذن الآخر فإذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا علم ذلك فنقول إذا أذن بالشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كما صرح به في الظهيرية وغيره فله الرجوع بحصته إن كان تقدم من ماله خاصة وإن من مال مشترك فلا رجوع إذا الشراء وقع لهما بما هما وادعوا باع المشتري بالأذن أيضا فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وإن لم يكن هذا إذن فلا يقع الملك مشترك في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة إذ لا دخل لأخيه فيه وأما إذا دفع دينًا لحق الآخر بأذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا للذن حتى إذا لم يأذن له به كان متبرعا وبه يعلم أنه إذا دفع مهر زوجته عنه بأذنه أو بمن الجارية التي أمره بشرائها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكته زوجته يشتري لهما من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة فباعها الآخر منها لهما بالوكالة عنهما بمن ينحس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الأسفار فاختار بعضهم

مطلب إذا باع كرمًا وفيه
ممر لكرمها الآخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشتري لا يخفى له منعه
مطلب لا يجوز البيع من
الوارث إلا بإجازة بقية الورثة

مطلب ادعى أحد الورثة
أنه اشتري من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض

مطلب في بيع المريض
واقاره بقبض الثمن

مطلب اشتري نصف فدان
ليحرق عليه على أنه
أن يخرج من الحرث سألما
يرده فتغير أحدهما
مطلب ورثا مالا وصار كل
منهما يتصرف على حدة
حتى لحق كل منهما ماديون
وكان أحدهما زوج
الآخر زوجة واشتري له
جارية ودفع المهر والثمن بأذنه

مطلب للوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفتى به انه ان غرته فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعته رجل دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة بثمن معلوم بحضور زوجها واذنه لها واذنه لزوجها هل يتفد البيع في الكل أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت اليهود ببيعها على الصفقة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم يتفد البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيما أخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض بضاء ولا خرف فيها نخل فباعها رب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المسطور وعدم ذكر حصته كل من الزوجات والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقنا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

(باب البيع الفاسد)

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه له صابونا وأن يأخذ ثمنه وأجرة طبخه أذرع من الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشريه هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح مع ما ذكرنا شرط الطبخ بانقراده مفسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المسطور بانقراده مفسد والفاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباحي ثمرة زيتون بجرار زيت غير عین وباعه الزيت الذي يستخرج منه باربعة وخمسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذا الواجب رد عينه ان كان باقيا والا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع يمينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا غنم وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم (سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر (أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجديد يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل باع ثمرة زيتونه التي عليه باربع جرار زيتا دينا هل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان مقداره ما في الزيتون أو أقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام عليها ما دامت عنده وسلمها له بأنعها فولدت عنده حصانين وباعهم ما وأخذ ربع غنم ما وسلمها له وهلكا فولدت أيضا مهرة والآن يريد أخذ المهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها فالحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس وللمشتري الرجوع عما انفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالخيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والخيلة أن

مطلب اذا باعته دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة باذنه صح البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله

مطلب شراء الزيت على شرط طبخه صابونا مفسد وكذا اشتراط دفع بدل دراهم الثمن أذرع من الجوخ

مطلب في ضمان ثمرة الزيتون بالزيت وفي بيع الزيت الذي يستخرج من الزيتون

مطلب اذا اشترى من آخر قطعة من الغنم بشرط أن يكون منه كذا بلا غنم فسد البيع

مطلب بيع الزيتون بالزيت غير معين والزيتون مثلي مكمل

مطلب اذا باع ربع فرس بالقيام عليها ما دامت عنده فالبيع غير صحيح وللمشتري الرجوع عما انفق والقول في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز والخيلة الخ

يقرض طالب الدين دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي الدين أو يقاربه اذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك الدين ما يأتي من دأبي الفلاينة أو من دواي من الدين خسنه قرضا فاذا
استوفاه يجعل هذا فيحصل لهذا المال وللاخر الدين لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد
التبائع مع أبيه حث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفى العلم بالشرط
المذكور وان أقام البائع بينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع له ولا يلزم ابن المشتري حثه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فانتهب مع ما انتهب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثل الزيت
لفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبها المكان معين
فسرقت منه قطا به المعير بضمن قيمتها فباعه ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثلثين معين ثم
قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونها مسروقة بثلثين معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الا أن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفرض في حفظها فلا بد
فبطل قوله هو بدل الضمان وصار ثمن الثلثين بدلة المعير يطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن
شرط مقصده فان وجد فيه شرط ففسد وجب رد البيع على البائع المستعير ولا يطالب به المعير بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون
تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائدها من ولد ووصوف وابن وتفاصيل البيع بحكم فسادها فما الحكم فيما أكله (أجاب)
يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بأن زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلكت المتولدة
لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد المبيع
والمسئلة المذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف محكوم بهم اشجار ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الارض والشجر معا لغيره شرى بكمه
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبيعهما ما جله
والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماءنا فاطبة
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثلثين معلوم مستثنيا جملها وسلمها للمشتري فولدت عنده
وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبياع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا بالثمن والقول
قول المشتري وان ادعى البائع أن يذكف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض
المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشيع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غر وش ثمن مدخنة باعاه الى
دخول الخير هل يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت به اهل يكون البيع فاسدا لجهالة

بمطلب اذا ادعى البائع
شرطا يفسد البيع فالبينة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعار فرسا
فسرقت فاذا اشتراها من
مالكها بعد سرقتها فالبيع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا فاسدنا بيع
الغنم لفساد بضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر ملك لاثنتين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الارض والشجر

مطلب بيع الفرس الاجلها
فاسد فيأخذها البائع مع
ولدها ان بقيت والا قيمتها يوم
القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة
الميت انه باعه قدرا من
الحنطة الى دخول الخير
فالبيع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد
لجهة الالاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره
ما عداه فأي حنطة جاء به القبول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البيينة في المثل الذي يدعيه
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في أرضه
للبياع وتقا بضاو زرع المشروط فلم يرش به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بفساد البيع
وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجددا عقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبيع
الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو ردية وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
تكن مشار اليها في ثور المشتري الثور على بائعها ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم
مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد ستة سنين فما الحكم (أجاب)
الاصل ان يبيع المكره فاسدا للبائع الفسخ ولا يطل بعوته ولا يموت الحاصل أي المكره والمشتري
وزوائده تضمن بالتعدي فلو ارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركه
المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمان معلوم شارطا ان
يخرج من العمل سالما فهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقر فسرقت ثوره
واستلمه السارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
المستهلك افساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة آخر ما تها
جزرة زيتا باعها لباربع مائة قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في البئمة
الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في البئمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدين وهو
بيع الكالي بالكالي وقد نهى عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزم على الحج الشريف فباعت زوجها نصف
دار بثمان معلوم وباعت ابنها من غيره كراما وحكرا كذلك وبنتها ثلثي بيت ونصف حكر كذلك
على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصروا على امسالة المبيع يفسخه
القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر نصف سخول بثمان معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها
وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضها عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهة الالاجل فيسترد من بائعها ما زاد عنها مما
قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا يرتفع العقد بوصوله اليه والله أعلم
(سئل) في رجل باع من آخر دارا بالف قرش منها تقدم مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها
منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شراء
فاسدا فحكم بفسخه
واجرة الثور ثم جددا عقدا
بقدر معلوم من الدراهم
ونصف غرارة حنطة لم يبين
وصنها

مطلب يبيع المكره فاسدا
فيلزم المشتري ما اكل من
الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر
نصف فدان على انه ان خرج
من العمل سالما فهو له وان
عطب فالثمن عليه الخ فالبيع
فاسد

مطلب يبيع ما في البئمة الى
أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شيئا على
انها ان رجعت من الحج بعد
ملكها اليها فالبيع فاسد

مطلب قبض المشتري
المبيع يبيع فاسدا ثم استرد
البائع بعضه وهلك البعض
الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من آخر بالف
منها ستمائة فقد او باعه
مقدار معلوم من الصابون
باربع مائة وقبل زنته باعه
من البائع بمائتي قرش ووعد
المشتري الدار ببيعها بان
يعيد هاله اذا دفع له ذلك

ذلك فما حكم بيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الثمانمائة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماء وفاقا بقبضه بأنه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكمل والموزون مكاييله أو موازنة بالوزن والمكيل والمسئله في الخائفة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصابون أو استهلكه بطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه وهو الاربعمائة التي اشتراها بالبطلان ببيعها بالمائتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فسخه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماء بأنهم مالوا ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط الاحق يلحق باصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رخص وقال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم رخص قائلا وهل يشترط الاالحاق في مجلس العقد لصحة الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبارأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما البراءة في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به البردوي في غنى الفقهاء قال في الاشباه والابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعيرا من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذه البائع من يده المستعير وهل عندنا الحكم (اجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذ كل بيع بعه فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلايا ثين وثلاثين غرشا مؤجلة عليه الى ثلاث خسرات كل خيار ثلثا الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طوع الخيارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (اجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن بإجماع علماءنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي الارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخير دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرين من الجمله سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره (اجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخير اكثر جهالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله أجلا للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة من دار شارطا ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (اجاب) البيع فاسد للشرط وفسخ وجوبه ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بأنه

مطلب البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
مطلب كل مبيع بعه فاسد
اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري
مطلب البيع الفاسد يجب فسخه واذا لم يتفاسدا على القاضي احضارهما وفسخه ان علم ذلك
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخير مفسد للبيع
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الاتعاق الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء وانما هو مجرد هو اهل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز وهي مسألة السكندر وغيره الذي عبر عنها بعلو سقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط أي لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لأن له حق التعلّي لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه والهواء لا يمكن احرازه والنقل في المسئلة مستقيم والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم أدفعها لك الى أربعين يوما فقد بعتك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (اجاب) البيع المذكور غير صحيح وتقصه واجب على كل من المتبايعين فان اصر عليه وعلم القاضي فسخره رغم اعلمهما والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر ثمرة كرم ثلاثين قرشا وانعقد البيع على هذه الصفة شارطا عليه ان أحوج المشتري البائع الى شكايته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان أعطيتني من غير شكاية آخذ منك خمسة وعشرين قرشا وأحوج المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (اجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه باهر البائع فان كان قائما وجب الفسخ وردّه وان كان قد هلك أو استهلك المشتري وجب رد مثله اذا العنب مثلي كما في عامة الفتاوى فاذا انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما اذا ألقاه بعد العقد لا ينسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطن بين اثنين باع أحدهما ما نصفها من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مما يثمر مرة بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقرشا فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) يرد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (اجاب) أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالزبع أو الخمس مثلا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثا والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع آخر في شراء ثمرة زيتونه وهو يقول له اشترى بها ثلاث جراتي والجرة اسم لمعيار معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعتك بها بستة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (اجاب) يحلف المشتري أولا أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها ان حلف يحلف البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا حلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما وأوضحته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا الا ولم يصبر البائع الى خروج الحديث فقيمه وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسألة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه ينفيد دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهم ما يقولان اذا اختلفا

مطلب لا يجوز بيع حق التعلّي

مطلب قال لشريكه ان لم ادفع لك دراهم القرض فقد بعتك حصتي بها
مطلب باع ثمرة كرم ثلاثين قرشا ان أحوج المشتري البائع الى الشكاية وان لم يحوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشر يكتن في مبطن نصيبه من شريكه قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة رؤس بقرشا فاسدا وهلك واحد
مطلب في بيع أراضى بيت المال
مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه ينسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلا لاقه
 يتناول واقعة الحال فانهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أوطا لامن القطن الحليج
 ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخاتمة
 رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن
 عندي يوم البيع حليج وقال المشتري كان عندي قال قول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحليج صرح
 به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت ان الرجل اذا باع حليجا لشخص ثم ادعى انه لم يكن
 عنده حليج يومئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل اذا أقام
 المشتري بينة انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته ويتذيعه أم لا (أجاب) البينة كاسمها
 مبينة فاذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جاز البيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى واحدا أو جماعة ثمرة زيتون لم تجده بقروش معينة
 وشرطا كل جرة أو صلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد
 يلزم فيه رد عين الزيتون قائما ومثلهما كأن ان وجد المثل والا فالبايع مخير ان شاء صبر الى
 وجودها أو أخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله أعلم

(باب الاقالة)

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بشئ معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعي انه يرقد حالة العمل
 فقبل له صريحاً وقال فيها خيرة شينار جع الينا ثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبل له صريحاً
 انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبل له صريحاً صار قبوله اقالة
 لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا
 بثمن معلوم فقدم فسأل البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا يقبله فقبضه منه قائلاً
 ساحتك فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقالة
 فقد صرح علماؤنا انها تنعقد بتركت وتاركت ورفعت وساحتك يؤدي معنى تركت قال في
 التهذيب وسمع له بكذا وسامح وافقه على المطلوب وسمع وتسمع فعل شيأ فسهل فيه والمساهمة
 المساهلة وفيه سمح جاد وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل
 السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فقوله ساحتك المعنى تركتك أي وافقتك على مطلوبك
 وسهلت لك وجدت لك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لا سيما
 مع اضافة الصلح بحال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في امرأة اشترت من زوجها دارا ههنا سا كان بها عيالها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له
 ادفعه لفلان وقد فسخ البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أشرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب)
 نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بجلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة
 فادعى انه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن
 هل لذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه
 باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وان تعذر الرد بالهلاك فانهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى فرسا وقبضه فاعتعبت عنده فسأل الاقالة من البائع فأقاله غير عالم
 بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان

مطلب بيع ما ليس عنده
غير جائز

مطلب اذا قال البائع لم يكن
المبيع عندي وقت البيع
وعكس المشتري قال قول
للبيع والبيعة للمشتري
مطلب اشترى ثمرة زيتون
بمبلغ معلوم على انه كلما دفع
جرة زيت تقام على البائع
بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع
عند رد المشتري له مدعي
العيب فيه اقالة
مطلب في اقالة البيع قبل
قبض المشتري المبيع وفي
الفاظ تنعقد بها الاقالة

مطلب اشترت من زوجها
دارا ههنا سا كانها ثم اقالته
البيع
مطلب ادعى البائع بعد
قبضه المبيع بحكم الاقالة
انه هلك بعيب حدث عند
المشتري وأراد الرجوع
بجميع الثمن
مطلب اذا قال البائع المشتري
من غير علمه بعيب المبيع
في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم
وأكل المشتري ثمرته ثم تقايلا
أو تفاخالا يصح

مطلب استغفل المشتري
العبد ثم تقايلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم
مطلب القرض لا يلزم
الرسول

الغيب والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمرته ثم تقايلا أو
تفاخالا عقد البيع هل يصح الاقالة أم لا وما الحكم في الثمرة المستملكة (أجاب) لا يصح
قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسلمه اليه فأكل المشتري ثمرته سنة ثم تقايلا لا يصح وفي
المجتبي والزيادة المنفعة لا تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وهو مراده المتولدة من المبيع
كالثمره ومثل في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع النصولين والمنفعة المتولدة
كولد ثمره ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة
التفاخ علمت أن الثمرة كاضلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبد استغفله
المشتري هل يصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم يصح وتطيب له الغلة والله أعلم (سئل) في
زيد أقرض بكرًا نصف ثمره كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا
يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومنع الغفار في كتاب الهبة نقلا عن النهاية بأن قرض المشاع
جائز بالاجماع وعلمه عدم توقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما نقل في
التتارخانية عن التتاي والخالصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القرض أم لا
(أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات مرسله هل
يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد سفير ومعهبر وهذا بالاجماع فلا شبهة عليه والحال
هذه والله أعلم

(باب الربا)

مطلب رجل مات وله ورثة
وبذقته مال لجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسوغ ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معلوم أحدهم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى حنطة
في سنبلها بحنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
ان رجوعها في كل شهر كذا
مطلب في وصي على أيتام
بأشتر عقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم أقر بقبضه ثم
أنكر

مطلب يبرأ المديون بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعنده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذقته مال لجهة وقف وعلمه بالربح لم يعامل فيه بحيلة مما
تدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل لذلك أم لا وهل اذا كان لأحد هم
معلوم وظيفته فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقف ذلك اذا
هو رباح محض محترم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من
عظيم الاثم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بمحد وفيه عن ابن عباس قال يتال لا تكل
الرباخذ من الحرام ولا عبرة بمن أضل الله تعالى فقا سه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم
دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المبايضة بحيث لا رائحة فيه
للمساواة لعدم صدق الحد في الربا لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمائنها في الملك أيضا
وفحن انما منعنا في الملك لمكونها أعراضا لا تقبوم الا بالقدوم أما أخذ العشرة باثني عشر بلاوجه
لثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سنبلها بعضها محصور
وبعضها غير محصور بحنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر
ناقلا عن الخاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سنبلها أو علم انها
مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الخالص والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من
ذمية خمسة قروش وجعل ليها كل شهر خمس عشرة قطعة ربحها فاستوفت منه ستة قروش
ونصفنا وتطالب به الا أن بقرشين زعمانها الزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ساراد على رأس
مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها رباحا محض فعليها رد باجماع الامة بل واجماع الامة
بل باجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام بأشتر عقد مراهجة مع ذميين لهم

ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويطلق انكاره القبض
أم لا وهل اذا انعمار بما غير ماله يبيح كون ربا له كان الرجوع فيه وله ما أن يحسب به
من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل ان
الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعائد وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن
الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الأصول وغيره ويرأ المدينون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب
بعنده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذبا بحلف الذميين
ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير ماله فهو ربا محض مطلقا سواء كان
في مال اليتيم أو غيره لا إطلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد له لعاد ولا عبرة بمن شذفوا
خالف النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله بكاف السما والله أعلم (سئل) في صرف
القطع بالقروش الاسمية (أجاب) هو ربا حيث لم يتعادلا وزنا فلم يوجب له من رد البدين
ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب واذا أنفق أحدهما ما قبضه
وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القايض فيميننا
كان أو آيينا والله أعلم

(باب الاستحقاق)

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبر وقوفة بارضها وشجرها وقفاً محكوماً به
ياكل غلاتها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها وبعاً كل من غلتها فأجاب بانهم باعوها له فهل
على تقدير أنهم باعوها له يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتاً محكوماً به وبأن يرددها على الوجه
الشرعي ويضمن جميع ما أكله من الغلات أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يرددها للوقف
فإن أتى حبسه المتأذى حتى يردو عليه رد الغلة التي استملكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن
إن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كروماً فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم
ظفر رلدى قاض اندوقف بعد اقامته البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضى وطالب الغلة التي أتلفها
المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع إن كانت قائمة أو قيمتها إن كانت هالكة وهل
القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) دسرح في مجمع الفتاوى نقلاً عن
جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه
المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول إن أتت أنه تناول وإن أنكر بالكتابة
فالقول قوله بيمينه لأنه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر بشاة ثمن معاً فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى النتائج
عنده هل يكون هذا دافعا عنه ولا يشترط حضور المستحق الغائب بعده أم لا (أجاب) نعم تسمع
الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائباً على الظاهر والاشبه ويندفع المدعى بذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حصان تدار لته الأيدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق أو بالنتاج
فطلب من بائعه ثمنه فبهرن بائعه أنه نتج عنده أو عندياً ثمنه هل يبطل الحكم الصادر بدمشق الشام
بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بينة البائع أنه نتج عنده أو عندياً ثمنه ويبطل الحكم السابق
بالاستحقاق لأن هذا المدعى البائع الأول وفي دعوى النتائج من المتبايعين بينة ذى اليد أولى
بالقبول الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر

مطاب في صرف القطع
بالقروش

مطلب اذا ثبت الوقف
وادعى واضع اليد شراء من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما أكل من
الغلة ويرجع عليهم بمادفع
من الثمن

مطالب اذا اشترى كرما
وتصرف فيه مدة ثم ظهر انه
وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما اُتفق
في عبارة الكرم من الغلة
مطالب استحققت الغلة من
يد المشتري فأراد الرجوع
على البائع فادعى البائع
عليه تناجها عنده مع غيبة
المشتري

مطلب استحقاق من
المشتري بتاج أو ملك
مطلق وحكم به ثم برهن بأدله
على تاجه عنده أو عند
بأدله

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى النجاس بأشبات البائع
أو نأثعه النجاس عنده

فاستحققت من يده بدعوى التناجى بل اذا أقام المستحق بينة انما يتناجى به بيمينه بائع بائع يبيعه بل
الحكم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذلك اذا أقامها بائع بائعه أم لا (أجاب) نعم باقامة
البينة من كل منهم يبيح الحكم للمستحق والله أعلم (سئل) في رجل باع بقره فولدت عند
المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي وأخذها المـ مستحق هي وولدها هل للمشتري أن يرجع
على البائع بالثلث وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثلث وقيمة الولد يوم
التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مع لاد أنه مغرور من جهة البائع فترجع
العهد اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا
بأربعة قروش فصار ثورا وزادت قيمته فظهر أنه يحمل الغير وأنه كان وديعة عند البائع فهل اذا
أخذ مال كذا للمشتري أن يرجع على بائعه بالثلث وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع
على البائع الا بالثلث لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع الا بالثلث والحال هذه والله
أعلم (سئل) في عمر واشترى من زيد بعيرا بثلاثة وعشرين اسديا وباعه بعيرا بعشرين وتقابضا
ومات بعير العشرين عند المشتري به زيد فادعى أخوه على عمر أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه
لم يأذن له ببيعه الا بخمسة وثلاثين اسديا وأنه رد بيعه ويريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه
أم لا وما الحكم اذا أقام بينة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لابد له من بينة
تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون مالكا ولذا لا يسخ اقراره بعد ديانته فضولي أو وكيل
لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد بيعه واذا أقام المدعى المذكور بينة على دعواه استحق
ان يعطى ويرجع عمر وعلى زيد بثلث البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
في البعير الذي مات وان كان عمر واستعمله أو كاري عليه لا طلب المستحقه باجرة عليه اذ منافع
المغصوب غير مضمونة عندنا والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد بيتا بثمن معلوم من عمرو وبني
فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأبته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أن له
الرجوع بالثلث وبقية البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثلث وبقية
البناء على البائع كما سرح به علما ونا فاطمة اكونه غره وله قيمته قائما يوم تسليمه والله أعلم
(سئل) في رجلين تقابضا في ثورين فتعرف بدوى على أحدهما أو أقام عليه بينة وأخذ بلا قضاء
قاض فافتكه من يده بائع بائعه بيمينه ورد على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوره الذي
قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا يفسخ
البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

(باب السلم)

(سئل) في رجل سلم آخر مبلقا معاوما في جلود من جلود المـ زعدا معاوما ولا يبين الطول
والعرض وما تنقي به الجهالة ولا بيمينه شروط السلم من الخلل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وتسرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذکور على الوجه المـ بطور فاسد
وحكمه رجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المتبوض من الجلود على
رب السلم للمسلم اليه والقول قول فيه باليمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول
رب السلم اذا القول قول القابض فحينئذ كان أو أمينة والله أعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل
يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب اذا اودت بقره في يد
المشتري ثم استحققت يرجع
على البائع بالثلث وقيمة الولد

مطلب اذا اذادت قيمة المبيع
في يد المشتري ثم استحق
لا يرجع على البائع الا بالثلث

مطلب عمر واشترى من زيد
بعيرا فادعى آخر على عمر
أن الجمل الذي باعه زيد ملكه
ولم يأذن له ببيعه الا بزيادة
عما باعه

مطلب اذا اشترى بيتا وبني
فيه ثم استحق يرجع بالثلث
وقيمة البناء

مطلب تقابضا في ثورين
فاستحق أحدهما فافتك
المستحق الا بخر ليرده على
المقايض لياخذ ثوره
فامتنع

(أجاب) نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
قطن سلبا وزنه المسلم اليه الأشمانه فقال رب السلم لا أقبله الا تمام وتركه فسرق هل يكون على
الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم يقبله والله أعلم (سئل)
فيما اذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لا شتم البديلين على أحد وصفه الله الربا وهو
الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البديلين على أحد الوصفين اللذين
هما العلة للربا وقد اشتغلا عليه هنا لكونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح به في الخبر
والبن موزون أيضا كما هو شاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحرمه النساء والله أعلم
(سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين رطلاً من كحير أبيض
سل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطرا بلس الشام سنة اثنتين وستين بعد الألف وأسلمهم
أيضا خمسين قرشاً أسدية قرضا يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان أستاذ القرية
مالا وذهبة هذا صورة ما تسطر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل المزبور أم لا
يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوراً بأن المسلم اليه في
الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على
خلاصه من أهل القرية تلجئة من غير أن يكون مستقرضاً ومسلم اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا
وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكر الا تخذلك فاقام عليه بينة بذلك تقبل
أم لا وهل اذا عجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولاً لعدم
استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد اذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح اذا شرط صحة
الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل
وأما مسئلة التلجئة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في
الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة وأنكر الاخر
لا يقبل قول من يدعى التلجئة ويستخلف الاخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى
قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا
رجلا يسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلموا ودعوا انه لم يذك فيه الاجل أو غيره من
شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم
(أجاب) القول قوله بيمينته ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله
القول لم يدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدنو الرجل أن يسلم لهم دراهم على زيت من
الناس ففعل غيرات بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب)
لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له ففساد السلم بترك شرائطه وأما الذين أدنوا فله عدم جواز
التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في الخبر في الوكالة نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم
فساد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من
الدبس الى نزول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح
السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منح
النفاذ نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه
ليس من ذوات الامثال لان النار تلت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الارتراس
مال السلم ويسترد ديبه بعينه ان كان باقيا والا فقيمه يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجلود من
غير استيفاء الشروط فاسد
فيجب على المسلم اليه رد
رأس المال ويجب على رب
السلم قيمة المقبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه
يحل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه
بعض السلم فيه الى رب السلم
فقال لا أقبله الا تاما وتركه
فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن
في الزيت لان شرط صحته
عدم اشتغال البديلين على
أحد الوصفين

مطلب اذا أسلم في حرير
الى نصب الميزان فالسلم
فاسد قال كفالة به غير صحيحة
ولا يقبل دعوى التلجئة
الابينة

مطلب القول لرب السلم
في دعوى الاجل لا للمسلم
اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل
ولا المسلم اليه بالسلم فيه اذا
فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في
الدبس وان اجتمعت شرائطه
فرد المسلم اليه رأس المال
ويسترد الدبس ان قاعما
والافقيته

مطاب دفع عمرو لزيد
دراهم ليخرجها له على شعير
فدفعها لزيد ليخرجها
فأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
في الذمة سلماً غير صحيح
مطلب أسلم لا خرفي
قطن سلماً فاسداً ثم اشترى
المسلم اليه ما بذقته من
السلم فيه ثم باع رب السلم
بالثمن قطناً

مطلب بيع المسلم فيه من
المسلم اليه لا يكون اقالة
مطلقة

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن
بالمسلم فيه بالغة ما بلغت ان
لم يثبت ضياعه بالبينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
قبضه لا يصح مطلقاً

مطلب اذا فسد السلم
يسترد المسلم اليه المسلم فيه
ويرد رأس المال

عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها لزيد ليخرجها فأنفق البعض على نفسه والا أن يقول زيد ليكره قد وفيت عنك الشعير وعمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حالة تكون وانما يلزمه رد شيء ما استلمه من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلماً وعند مجيء المحل دفع المسلم اليه للمسلم شيئاً من الزيت هل يصح ذلك أم لا ويأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذکور أو لا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلماً فمطلب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمناً لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلاً بلغا في قطن بقشره وزنا معينا سلماً فاسداً الخين المحل لم يجد المسلم اليه قطناً فاشترى منها ما بذقته من القطن بثمن مؤجل وحينئذ باعها قطناً ببعض المبلغ وسلم لها وأبقت عليه البعض وقطاعه به هل لها ذلك أم ليس لها الرأس مال سلمها في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الرأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فتقاصصه بتدريمالها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو باقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أو لا أما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على بثمن غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال فرد عليه البائع الثمن ورد هو عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلماً في ستة جوارزيت ولم يذكر شيئاً من شرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك ببندية فادعى رب السلم ضياعها فما الحكم (أجاب) السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد شيء قروضه أو عمنها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتهن الذي هو رب السلم قيمة البندية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذا فسد العقود كصحة في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين رطلاً نابلساً غزلاً فلاحماً الى ستة أشهر فلما مضت طالع الغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشاً ودفع له منها ثمانية أرطال غزلاً فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشاً فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي أو للمسلم اليه اتفاقاً أو ما تنفس السلم الذي وقع أولاً في الغزل ان استجمع الشروط وعي سبعة عشر شرطاً ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أظن أنها استوفيت واذالم يوجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشاً الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشاً في مدحظة ولم يذكر ما توقف عليه صحة السلم ولزوم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقياً أو مثله ان كان معتذراً رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئاً على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابتاً له استرداده ويرد عليه

رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قنطارين سلما رأس ماله خمسة قروش اشترى المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش وموجلة الى سنة وقبضه ودفع له عند محله بمائة مائة وكل له في ثاني عامه القنطار بدفع نصفه الباقي ثم طالبه بالثمن الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه بمثلها بمائة مائة من الثمانية قروش له المطالبة بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما فعله أم لا أو نحو النالجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه بمائة مائة من القطن المسلم فيه غير صحيح لأن فيه شراء مائة باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبتبذره على هذا الوجه لا يكرب المسلم بمثله لأن قبض المبيع في البيع الناسد باذن مالكه موجب للضمنان ان قيمته بقيتته وان مثليا فمثله ونصف القنطار الثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فبقي لرب المسلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون بمثله فان تقاصصا صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر بالثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لزم ذمته لرب المسلم ثمانية عن النصف الذي اشتراه أولا ولزم ذمته لرب المسلم له خمسة عن النصف الذي اشتراه آخر الا مرفا لتقاصصا الخمسة بالخمسة فبقي لرب المسلم ثلاثة يطالبه بها ووجه ما خذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون بيعا عند القبض قال في الزيادة لو أسلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من رب المسلم كرم حنطة بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما دخل السلم أعطى ذلك الكرم ليجز لأنه اشترى مائة باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقل في البحر عن فقير القدير مستدلا به على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصرف قاصصا وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قاصصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعل قاصصا جاز انتهى وهنا وجب بقبض مضمون فان جعل قاصصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب المسلم وتكسبه فلا يشك شك في جوازه والله أعلم

(كتاب الكفالة)

(سئل) في دلال قال لا اشترها اذا يكذا وان خسرت فعلى فاشترها فخر هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا على ما أصابك من خسرة فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي ناقل عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال خنتش من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج فمأخذ منك فعلي ضمانه فأخذ منه ما لا يطلب أهل بلده يصح ويلزم التنازل أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم التنازل وهي مسألة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلي والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة متكلمين على دين مبلغ قرض طاهم به فقال له كبيرهم دينك عندي هل يكون كفيلا فطالب به أم لا (أجاب) نعم يكون كفيلا كما صرح به في السارخانية بقوله لنظرة عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفاية وأشار اليه الزيلعي بقوله مطابقة يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمانا وقد صرح قاضيخان بأن عند اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة وحيدته والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه لا آخر ويبيع له كل ثمرته فأعاده لذلك شارطا

مطالب أسلم آخر خمسة قروش في قنطار قطن ثم اشترى المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار قطن بثمانية قروش وقبضه ودفعه له بمائة مائة ثم باسم المسلم اليه لرب المسلم نصف قنطار بخمسة قروش وقاصصه بخمسة من الثمانية ويطالبه بالثلاثة

مطالب لا يصح التزام الدلال الخسران للمشتري مطالب قال الخنتش من الحاكمكم أراد الخروج لا يخرج فمأخذ منك فعلي مطالب اذا قال أحسد المديونين للدين دينك عندي يكون كفيلا به مطالب استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه من آخر ويبيع له كل ثمرته فأعاده شارطا عليه الرجوع بمأكله الميرتهن

لرجوع عليه بهما كله المرتين منها فافا كله سسسين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع
عليه بما كله منها كما يعلم من مسائل الكفالة بالجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك
فلان فعلى فافهم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر دراهم وطلب المقرض منه كنيلا
فأحضر المقرض رجلا لديه وقال له هذا يكفلني فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس
الشريف وقبض المحصول فأنا كفيلا عنه فيما اقترضه ذات القاضى المستقرض في أثناء الطريق
ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا (أجاب) هذه المسئلة
وقع في الشراح الهمدانية بحال عظيم بسبب تعقيد في العبارة يطول الكلام عليه فنحبس عنان
العلم عنه ونذكر ما صرح به قاضيان في فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط فحبس نحو
أن يقول اذا هبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانا كفيلا بنفسه لا يصير
كفلا وكذا علق الكفالة بالمال بهذه الشرائط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب
لا يمكن التسليم فهو أن يقول اذا قدم المطالب البلد فانا كفيلا بنفسه فقدم فلان صار كفيلا
بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطا للزوم الكفالة وهذا شرط لازومها
دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح ان يارمه المال
هذا الا يكون بحال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) في صك حاسد استأجر وقبل وانتم
وتعهد فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان عما هو مرتب على أهالى
القرية الفلانية عن المال العتيق الباقى عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال
سلطان ومشاهرة وخلة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ووجدية وعيدية وخيسية مبلغة
قدره ألفا قرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلثمائة والباقى وهو ألفان
يدفعانها في ثمانية أشهر من غرة ربيع الثانى الى ختام ذى القعدة كل شهر ما تاقرش وخسون
استجارا وقبلوا وتعهدوا التزاما صحيحا شرعيا وقبولات شرعا وصدقا هما على ذلك فلان
وفلان وقبل كل التصادق لنفسه قبول لا شرعا ثم بعد تمام ذلك تسلم المترمان المذكوران من
حبس فلان وفلان المترمان لهما ما شئنى القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذكور تسليما
شرعيا وكفل كل من المترمين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كفاية شرعية وثبت
ذلك لدى الحاكم الشرعى الموقع خطه أعلاه وحكمهم بحكم شرعيا فهل ما تضمنه هذا الصك
صحيح شرعا سالم من الخلل يعمل به شرعا فيصح استجارا المستأجرين وقبولهما والتزامهما المصدر
في الصك باستأجر والتزم وقبل وتعهد عما هو مرتب على أهالى القرية الفلانية عن المال العتيق
وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهرة الخزام لا (أجاب) لا شبهة في خال الصك
المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهد عما هو مرتب على أهالى القرية عن
المال العتيق الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أهالى القرية وهما كذلك فاسديا جامع
العقلاء اذا استجار ما هو كذلك لا يتعقل وقبوله كذلك وتعهدوا التزاما اذ الكفالة بما لا ثبوت
له في الذمة غير صحيح في أصح القولين فكيف بما لا أصل له شرعا من جدية وعيدية وخيسية الخ
قال في فتح القدير وأما النوائب فان أريد بها ما يكون بحق كذكرى النهر المستتركة للعامة وأجرة
المارس للمحلة الذى يسمى في ديار مصر الخنزير والموظف لتجهيز الجيش في حق قداء الاسرى اذا
لم يكن في بيت المال شئ وغيرهما مما هو بحق فان الكفالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم
دوسر بايجاب طاعة ولى الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أول منه ولا شئ فيه وان

مطلب في تعليق الكفالة
بالشرط

مطلب فيما تصح به الكفالة
ومالا تصح كالجبايات
والنوائب وغيرها

أريدكم بما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الخيماط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر قائمها ظلم واختلاف المشايخ في صحة الكفالة بها فقبل تصح اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة بما بحق أو باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين يمنع صحتها ههنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو مدعناه أو مطلقا ومن يميل الى الصحة الامام البردوي يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأبى صحة الكفالة بهم انتهى وفي الخلاصة نقلا عن مجمع النوازل طمع الوالي ان يأكل منهم شيئا بغير حق فاختلف بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجددهم الوالي لا تطلعه وعلينا وما أصابكم فهو علينا بالخصم فلو أخذ الوالي منهم شيئا فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجماة قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسية كالمطالبة النسيئة انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للانسان ان يساوي أهل محله في اعطاء النسابة قال شمس الأعمدة كان في ذلك الزمان لانداعة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فأكثر النوائب فوخذنا لما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بلا برهان فان قلت ان الشيخ زين ابن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله على لقوله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهرا كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعه نقلا عن العمادية والاسير اذا قال لغيره خلصني فدفعت المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاض خزان وان كفل عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنه تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماءنا بأن تصح الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه لاخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العمى وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر أطلقه فشم الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن دينيا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متوننا وشروحاتنا وى هذا وأما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت اليه شرعا والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وجدهما فقال أحدهما للآخر خلصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه علينا ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له اترجع على في البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيه ما بلا

مطلب صادر الوالي رجلا
فقال لا نخر خلصني من
مصادره صح ويرجع عليه
بما دفع

شرط الرجوع وقيل في الاستير يرجع بلا شرط لافي المصادر والامام السرخسي على أنه يرجع
 فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في
 كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي
 نزل به ضيف فعصب بهيمة جاره فاتهم الضيف بها فأتى الى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك غصب
 بهيمة في الضلالية فقال له ان كان غصب بهيمة فكأننا ضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف
 ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما
 صرح به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر
 فذهب فتجسس فراه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أو صليبا اليما وباع البعض
 لنا والبعض تركه عندنا ودبعة فرجع اليه وطالبه بردي بقره فله فقال اذهب أنت اليهم ومعهما
 أخذوا منك فعلى ففعل وأخذوا منه ما لا يجبروا كراهي اهل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
 نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه يقول له مهمما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب
 والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين أنهم ضامن له ما تعاقب بدته فلان يادنه
 بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعي يؤخذان به أم لا (أجاب) نعم
 يؤخذان به ويحبس ان فيه فقد صرح علماؤنا بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
 والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر كنت لك فلانا أو
 ضمنته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وانما كانت كفالة نفس
 هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب)
 هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط
 تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت
 احداهن عن زوج وعن ذكروا التركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقها كرمها وزوجة
 ابنه لكفالة مهرها بغير اذن ابنه كرمها وقضى القاضى به هل لزوج الميثة ابطال قضاء القاضى بذلك
 مع استيفاء الشرائط أم لا (أجاب) لا يقدري على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
 لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
 أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
 كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجته ابنه ومات الاب هل يؤخذ
 من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
 (سئل) في سقينة رئيسهم انصراني حمل بها انساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل
 عليهم في البحر غليون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم بهم على البر
 وكان متيسر القريبه من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذاكم هؤلاء
 فضمانه علمنا فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعرضوا لأموالهم هل
 يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
 عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة
 هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا آخر
 اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فأنا ضامن وأخذ ما له صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
 في جامع الفصولين راجع القوائد ظهير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ
 بموت المكفول به
 مطلب ان كان غصب بهيمة
 فأنا ضامن

مطلب مهمما أخذوا منك فعلى

مطلب اذا أثبت أنهم ضامن
 له بذمة فلان يؤخذان به
 مطلب في ألفاظ تصح
 الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل
 بالنفس الا اذا سلم المكفول
 به في مجلس يمكن شخصته
 فيه

مطلب مات عن ذكور
 واناث وقد كفل مهر زوجته
 أحداً ولأده ثم ماتت إحدى
 البنات عن زوجها وعن
 ذكر ثم عوضوا وزوجة الابن
 المكفول لها كرمها بمقتضى
 الكفالة وقضى بذلك ثم
 أراد زوج الميثة ابطال ذلك
 مطلب اذا كفل مهر زوجته
 ابنه ثم مات يؤخذ من تركته
 مطلب قال رئيس المركب
 وبعض من معه للباقيين مهما
 أخذ لكم فعلينا

وأما استئصاله فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر حنطة الى دخول
الجرن بثمن ككفله آخر فظهر فساد البيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) يظهر فساد البيع يظهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان
موجودا او رد مثله ان كان هالكا أو مستهلكا لا عنه فقط به عزم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر
بمحمولات لاخر باجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمال ودفع له جارا يركبه عارية فلما
حل بمصر مرض الجمار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان ترك الخروج معها حصل ضرر
كلى للجمال والجمال فلما خرج أو دعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل
أخبر به فاستشاط غيظا فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان المستعار غير مضمون
لهذا المذرك الذي ذكر على الجمال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفوا وادية قتيلا على عاقلة القاتل
هل تصح كفالتهم وبطالون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدية كما صرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والتاريخية نقلا عن الظهيرية فلا يبطالون بها لعدم صحتها والله أعلم

(كتاب الحوالة)*

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة
فأحال الاخ المذكور أبازوجته بمهرها على زوجها وأخته ليستوفي الاب من مهر الاخت مهر بنته
بغير اذن من الزوجين فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن يحجبه
ومات الاب المحال أيضا فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطله وللمحتمل عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائما وبقيته في القيمي ومثل في المثل ان كان مستهلكا في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال
بها مستحقا في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمحتمل على المحيل لا على المحتمل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذ لا مال للوقف فعمر المستأجر باذن
المتولى وأحال على مستأجر حوائث الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المتولى بما صرفه وحجبه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في البحر عن القنية
ومثله في الحاوي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المحتمل اذا تولى من احتمال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتمل عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد
فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحال به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي تركته بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب)
المحتمل اسوة لغرماء المحتمل عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد نوى والله أعلم

مطلب اذا كفل ثمن المبيع
بغير فاسد افال كفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدية غير
صحيحة

مطلب رجل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أبازوجته بمهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمحتمل على المحيل

مطلب اذا عمر المستأجر
باذن الناظر صرح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت
المحال عليه قبولا للحوالة

مطلب اذا تولى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المحتمل اسوة لغرماء
المحتمل عليه

مطلب أقام المدعى عليه
بينه على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكركم بقاء الغائب
ولم يعد البينة ثانيا في وجهه
مطلب اشترى حمارا بثمن
فأحال البائع عليه آخر بثمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الحمار أبويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو من مبيع فاجابه بانى أحلتك به على فلان الغائب
فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تعزيرا أو اهانة بذلك أم لا وإذا حضر
الغائب وجحد الحوالة ولم يقدم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم
للمدعى اهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم
يعد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لأنه قد نوى بسبب ذلك على
المحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه
فباع لرجل بهياله وأحال البدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة
قائلا ان أعجب أبوى الحمار فلم يعجبهما ورتده على
بائعه هل للبدوى طلب عليه ام لا (أجاب)
لا طلب للبدوى عليه والحال
هذه لبطلان الحوالة
بقصد الشرط
والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله كتاب أدب القاضى

